

الفقر والاستثناء بين أطفال المناطق الحضرية

الإفتاحية

يتصور الكثيرون أن الطفل الذي يعاني من سوء التغذية، وذاك الذي يعيش في ظروف مزرية، ويفتقر إلى سبل الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية - يعيش بالمناطق الريفية. أما اليوم، وقد زاد عدد السكان في المناطق الحضرية، فإن هذه الصورة أخذت تحتل، بشكل متزايد، مكانة في قلب الأحياء الفقيرة من مدن العالم الكبرى. وكما أقر كوفي أنان، الأمين العام للأمم المتحدة، فإن «المدن تتصّف في أغلب الأحيان بأنها مهد الحضارة، ومنهل النهضة الثقافية والاقتصادية، ولكن هذه المدن بالنسبة لثلث السكان تقريباً من سكان المناطق الحضرية في دول العالم النامي، الذين يعيشون في ظل الفقر الشديد المدقع، يُمكن أن تكون أيّ شيء آخر غير ذلك الوصف». فغالبية الفقراء في المناطق الحضرية لا خيار لهم سوى البحث عن سكن إما في المستوطنات البشرية غير القانونية، التي تفتقر إلى الأمان وتشهد حياة بائسة، أو في الأحياء الفقيرة من المدن. ومع أن سكان المدن قد تقدّم بهم العُمُر في المتوسط، شأنهم في ذلك شأن الدول قديمة العهد، إلا أن سكان تلك الأحياء يزدادون صيباً وشباباً^١.

يتناول هذا الملخص واقع هؤلاء الأطفال، ويُسلط الأضواء على الفقر المزمن الذي يُعانونه، والتهميش الذي يواجهونه. فكثير من هؤلاء يمرضون نهارهم في البحث في صناديق القمامة عن شيء يمكنهم بيعه، ويمضون الليل على أرصفة الشوارع أو قارعة الطريق في مواجهة خطر العنف والاستغلال بشتى أنواعهما. وهم يفتقرون إلى المنزل الآمن، ولا يستطيعون تحمل تكاليف الخدمات الصحية أو التعليم، ولا تتوافر لهم أماكن آمنة للعب. كما أنهم، وبحكم حرمانهم من حرية التعبير، لا يستطيعون شجب الظروف التي يعيشونها أو الاعتراض عليها، ويعجزون في الوقت ذاته عن تحقيق إمكاناتهم الهائلة في المشاركة في إيجاد الحلول.

يمثل الفقر والاستثناء السائدان بين أطفال المناطق الحضرية فرصة ضائعة للترويج لمفهوم الحكم المحلي السليم، ولضمان التجسيد الواقعي الشمولي لحقوق الإنسان. وإن انتشار هاتين الظاهرتين بين أطفال المناطق الحضرية في جميع أنحاء العالم يمثل شاهداً واقعياً على الحاجة إلى الالتزام بالترويج للحكم المحلي السليم ولضمان التجسيد الواقعي الشمولي لحقوق الإنسان. وفي ظل عدم استيعاب الفرصة المتوافرة لضمان توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية ذات النوعية الجيدة للأطفال وتمكينهم من الحصول عليها، وبغياب الالتزام بتطوير خطط للمناطق الحضرية تحترم حقوق الأطفال وتغذي باحتياجاتهم وطموحاتهم، فإن الكثير من المجتمعات المحلية الحضرية ستظل عرضة للابتلاء بالحرمان.

وتمتثل الظروف السائدة في المدن في سائر أنحاء العالم شاهداً على واقع الأطفال في المناطق الحضرية، حيث يبتعد الكثير منهم كل البعد عن الصورة التي يمكن أن نتخيلها لهم كمواطنين ينعمون بالحياة وخيراتها. كما تمثل المدن أيضاً خط المواجهة الأول للعمل الهادف إلى التغلب على بعض أخطر العقبات التي تواجه تنمية الطفل وتمتعته بحقوقه. ومع ذلك، فإن ثمة فسحة للتفاوض. فالمُلخّص يطرح الكثير من الأمثلة على المدن والبلدات التي اغتنتمت فيها سلطات البلدية الفرصة لمُد يد العون للأطفال الفقراء، ولتشجيع اندماجهم الاجتماعي، وضمان احترام حقوقهم الإنسانية، وإشراكهم كشركاء في صنع القرارات التي تخص المناطق الحضرية التي يقطنونها. وتُظهر هذه الأمثلة أن المشكلات التي تعاني منها تلك المناطق غير مستعصية على الحل، وأن المدن - إذا ما توافر فيها الحكم المحلي السليم - يمكنها أن تصبح «مدناً صديقة للأطفال»، قادرة على ترجمة الالتزامات الدولية على مستوى البلديات، بهدف ضمان إعمال حقوق الطفل على المستوى العالمي. وهذه هي رؤية هذا الملخص.

وقد عبّرت هذه الأمثلة أيضاً عن المنحى الذي انتهجته الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة حول الأطفال، التي عُقدت في أيار/مايو ٢٠٠٢، والتي خلصت إلى التوصية بأهمية وضرورة تعزيز الشراكات مع الحكومات والسلطات المحلية لضمان وضع الأطفال في صميم الأولويات التنموية^٢. فرؤساء البلديات والقادة المحليون لهم دور محوري يؤديه ضمن هذا السياق، وقيادتهم لفعاليات هذا العمل والتزامهم بها لهما فائدة جوهرية في وضع وتطوير الخطط البلدية الهادفة إلى اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات وإلى تخصيص وتوزيع الميزانيات التقديرية، وتحديد الغايات والأهداف الملموسة، والمتابعة المستمرة للتقدم المتحقق ورصده، وإعداد وتقديم التقارير عن الإنجازات. وهؤلاء الرؤساء والقادة يملكون المفاتيح الضرورية لإدراج اهتمامات الأطفال ضمن التيار العام لشؤون المناطق الحضرية، واستحداث الفرص الفعالة للأطفال للتأثير في عالمهم، واكتساب قدر أكبر من تحمل المسؤولية، وتجربة المواطنة وممارستها. وقُصارى القول، فإن هناك فرصة فريدة لإضفاء الطابع الرسمي على نظام الحكم المحلي من أجل إعمال حقوق الطفل.

ويأتي هذا الملخص كإسهام من المعارف المتجمّعة المتوافرة حالياً حول كيفية قلب الاتجاهات السلبية في المناطق الحضرية وعكس مسارها، وضمان الحقوق الإنسانية للأطفال في المناطق الحضرية. إننا نملك المعرفة والوسيلة، وقد حان الوقت للعمل!

مارتا سانتوس بايس
مدير مركز إنوشنتي للأبحاث
منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسف»

المحتويات

١	إفتاحية
٢	مجال الملخص
٢	لماذا ندرس وضع الأطفال في المناطق الحضرية؟
٣	حقوق الأطفال والحكم السليم
٥	اتجاهات عالمية في التنمية الحضرية
٥	الفقر واستثناء الأطفال في المناطق الحضرية
٥	تفحص الأرقام
	العوامل التي تسهم في ظهور الفقر في المناطق الحضرية
٦	المناطق الحضرية
	ظروف الأطفال في المناطق الحضرية
٨	البنية التحتية المادية
٨	السكن
١١	الأبعاد الاجتماعية
١٢	اتخاذ الإجراءات
١٤	تعزيز دور الأطفال
١٥	مشاركة الأطفال في الحكم المحلي
١٦	حركة المدن الصديقة للأطفال
١٧	تعزيز عملية جمع البيانات
١٨	تحسين الظروف المادية والاجتماعية
٢٢	الخاتمة
٢٣	معلومات إضافية
٢٧	مصادر المعلومات
٣٢	كلمة شكر

تحتضراً، أي أكثر توجُّهاً نحو حياة المدن، فإن هناك كثيراً من الحكومات في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ما زالت تقتصر على سياسة حضرية مكتملة التطور، وذلك رغم وجود فروق جوهرية بين غالبية المناطق الريفية والحضرية فيما يتعلق بالعوامل التي تشكل أكبر التهديدات لحياة الأطفال وبقائهم، وحمايتهم وتمتعهم. ومن الواضح أن البرامج الفعالة للأطفال الفقراء والمستثنيين تتوقف على تفهّم هذه الفروق والاختلافات.

هناك ٥٠ بالمائة من أطفال المدن الفقراء لم يحصلوا إلا على تحصين جزئي، هذا فضلاً عن ١٨ بالمائة آخرين لم يتم تحصينهم على الإطلاق.^{١٢} وهناك أكثر من ٨٠ بالمائة من أطفال الهند الفقراء في المناطق الحضرية مصابون بفقر الدم.^{١٣} وهناك سبب قوي أخير يُرغمنا على دراسة وضع الأطفال الحضرين، وهو يكمن في الحقيقة القائلة إنه بالرغم من التوجُّه طويل الأمد نحو مجتمعات أكثر

المحتملة على هياكل الحكم المحلي المُسمّم بالكفاءة والفعالية في المدن والمناطق الحضرية الأصغر حجماً. ويمثّل تطبيق مبادئ الحكم السليم - بما في ذلك المساواة والعدالة والشمولية الاجتماعية - على الصعيد المحلي، إلى جانب المشاركة الكاملة والملتزمة من جانب هياكل الحكم في البلديات، فرصة في غاية الأهمية لتعزيز الالتزام بحقوق الطفل والعمل بموجبها. ويمكن ترجمة هذا الالتزام بحيث يشمل جميع جوانب الحياة الحضرية، ابتداءً من التخطيط وصنع السياسات والقرارات المتصلة بالميزانية، وانتهاءً بتوفير الخدمات وإدخال البنى التحتية.

وفي غياب «الحكم السليم» - إضافة إلى الافتقار إلى الاستثمار في البنية التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية ومعالجة النفايات، التي تنتج عن هذا الغياب - فإن التجمعات السكانية للأطفال وأسرها في المناطق الحضرية تصبح عائقاً خطيراً (المربع رقم ٢). وكما اعترفت منظمة الصحة العالمية، فإنه عندما تكون البنية التحتية والخدمات غير متوفرة، تصبح المستوطنات البشرية الحضرية من أكثر البيئات تهديداً للحياة الإنسانية في العالم.^{١٤} وما زال العديد من الدول ذات الدخل المنخفض يعاني من معدلات عالية في وفيات الأطفال في المناطق الحضرية، تتراوح ما بين ١٠٠ و٢٠٠ حالة وفاة لكل ألف ولادة حية. ففي إفريقيا على سبيل المثال، تنتشر بعض أعلى معدلات وفيات الأطفال ارتفاعاً في الأحياء الحضرية (المدنية) من تشاد حيث بلغت نسبة وفيات الأطفال (١٩٠ وفاة في عام ١٩٩٦)، ومدغشقر (١٢٢ وفاة في عام ١٩٩٧ مقارنة مع ١١٢ وفاة في عام ١٩٩٢) وموزامبيق (١٦٩ وفاة في عام ١٩٩٧) وزامبيا (١٧٤ وفاة في عام ١٩٩٦ مقارنة مع ١٤٩ في عام ١٩٩٢).^{١٥} يضاف إلى ذلك، أن أرقاماً مرتفعة مثل هذه الأرقام، لا بدّ وأنها تخفي معدلات أعلى من ذلك في المناطق الحضرية الفقيرة. وتشير الأرقام الواردة من الهند - والتي يُصنّف فيها ٢٤ بالمائة من مجموع السكان الحضرين، البالغ عددهم ٢٨٥ مليون نسمة، على أنهم فقراء^{١٦} - إلى أن أكثر من نصف أطفال الهند الحضرين يعانون من الوزن المنخفض أو من التقرُّم أو من الحالتين معاً، وأن هناك نسبة مرتفعة تعاني بشدة من نقص التغذية - حيث هناك ٢٣ بالمائة يعانون من نقص في الوزن، قياساً إلى العمر و٣٠ بالمائة يعانون من نقص في الطول قياساً إلى العمر.^{١٧} وأن

المربع رقم ٢: خصائص المناطق الحضرية التي تميّزها عموماً عن المناطق الريفية في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط^{١٨}

تعني نسب التركيز العالية للتجمعات البشرية والتجارية ووسائل النقل ومخلفاتها، مزيداً من المخاطر الصحية في المناطق الحضرية إذا لم تكن هناك بنية تحتية ملائمة وخدمات وإدارة كفؤة للنفايات. بيد أن القدرة على إدارة المشكلات الصحية تتعزز بشكل أكبر عندما توجد حكومة محلية ذات كفاءة عالية. ويعود السبب في ذلك إلى قرب المسافات، والاستثمارات الكبيرة فيما يتصل بتوفير البنية التحتية والخدمات الأساسية، ومقدرة الأسر والمشروعات على دفع هذه التكاليف. سلسلة مختلفة من مخاطر الصحة والسلامة المهنية مثل مستويات التعرُّض للمواد الكيميائية والنفايات الصناعية، والغبار، والآلات عالية الخطورة، والحرارة الزائدة. وهناك مجموعات بعينها من البشر، كجامعي القمامة، على سبيل المثال، تواجه مخاطر كبيرة إلى حد بعيد. وضع أكثر عرضة للمخاطر أمام الكوارث «الطبيعية» لأن العديد من سكان المناطق الحضرية: لأن الأرض الوحيدة التي يمكن أن تكون في متناول أيديهم لبناء مساكنهم عليها تعاني من مخاطر كبيرة من احتمالات حدوث الفيضانات، والانزلاقات الأرضية، والزلازل وغير ذلك. اعتماد أكبر على الدخل النقدي من أجل الحصول على الغذاء والوقود والمياه والسكن (أو الأرض التي يمكن أن يُبنى عليها هذا السكن)، ومواد البناء، والنقل، والتخلص من النفايات، وخاصة في المدن الأكبر أو الأكثر ازدهاراً اقتصادياً. واعتماد أقل على إمكانية الوصول إلى الموارد الطبيعية بغية الحصول على معيشة الكفاف أو سبل العيش. درجة أعلى من التعرُّض لخطر ارتفاع الأسعار وانخفاض الدخل (بسبب تزايد المستلزمات الضرورية التي لا مفر من دفع أثمانها)، وإمكانية أقل لإنتاج يصل إلى حد الكفاف، أو البحث عن القوت لتعويض ما يترتب على ذلك من خسارة. مزيد من الاعتماد على السكن كمورد اقتصادي، وذلك من حيث الموقع (حيث كثيراً ما تعيش الجماعات الفقيرة في مواقع محفوفة بالمخاطر لأن هذه المواقع توفر مجالا أفضل أو أرخص تكلفة من أجل الحصول على عمل أو فرص لكسب الدخل)، وكذلك كمجودات للملايين، حتى وإن كانت الملكية غير مضمونة، وأيضاً ككاسب للدخل (عن طريق تأجير الغرف، والمساحات أو الأماكن التي تحتاج إليها المشروعات الأسرية). اعتماد أكبر على الحلول غير القانونية، هناك نسبة أعلى من الأسر تعيش على أرض شغلها أو استئجارها بطرق غير قانونية، أو تقسيمات فرعية غير قانونية لهذه الأرض، أو تقوم بالحصول بشكل غير قانوني على مياه الشرب من شبكة الأنابيب، وعلى الكهرباء من الشبكات الكهربائية، مما يعرِّض تلك الأسر إلى درجة أكبر من مخاطر الطرد. مجموعات سكانية أكثر تنوعاً وأقل ثباتاً واستقراراً في العديد من المدن أو في مناطق من مدن كبرى بعينها، الأمر الذي قد يؤدي إلى إضعاف الأساس الذي يقوم عليه العمل التعاوني، ولا سيما في المناطق التي منازلها رخيصة الأجر، لكن هناك مجالاً أكبر للعمل المشترك، وتعبئة جهود المجتمع المحلي والتفاوض مع الحكومة من أجل الحصول على البنية التحتية والخدمات وبخاصة داخل الهيكليات الديمقراطية. تأثير محتمل أكبر للحكم المحلي «السليم» بسبب الإقتضادات ذات الشأن وبسبب القرب من خدمات البنية التحتية والخدمات الأساسية، وشبكات الاتصال ذات المستوى الأكثر تطوراً. وهذا بدوره يوفر أساساً وطيداً لتعزيز المشاركة الديمقراطية. ولا شك في أنه لا يوجد في أي مما ذكر أعلاه ما هو حضري بصورة حصرية تامة، لأن العديد من المناطق الريفية أيضاً تتسم بوجود بعض هذه الخصائص فيها، فهناك على سبيل المثال، الكثير من سكان الريف الفقراء معرضون لخطر الطرد ويواجهون مخاطر شديدة من حيث الصحة والسلامة المهنية الناجمة عن معدات المزارع والمواد الكيميائية الزراعية. كما أن جميع الأمور التي سلف ذكرها لا تتوافر لكل منطقة حضرية - فهناك العديد من سكان المناطق الحضرية يعملون في المزارع أو يمارسون الزراعة في هذه المناطق الحضرية، على سبيل المثال. كذلك فإن كثيراً من الأسر تستمد وسائل كسب رزقها أو استراتيجيات بقائها من مكوّنات ريفية وحضرية على حد سواء.

حقوق الطفل والحكم السليم

القانونيين في الاضطلاع بمسؤولياتهم في تربية الطفل... وعليها أن تكفل تطوير مؤسسات ومرافق وخدمات رعاية الأطفال... وأن تتخذ الدول الأطراف كل التدابير الملائمة لتضمن لأطفال الوالدين العاملين حق الانتفاع بخدمات ومرافق رعاية الطفل التي هم مؤهلون لها.

● المادة ٢٤: تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في التمتع بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه، وبحقه في مرافق علاج الأمراض وإعادة التأهيل الصحي. وتبذل الدول الأطراف

المبادئ العامة^{١٩} وغيرها من اتفاقية حقوق الطفل التي تم إقرارها في عام ١٩٨٩. وبينما تطبق جميع نصوص وأحكام اتفاقية حقوق الطفل المذكورة على جميع الأطفال في كل الأوضاع، إلا أن هناك بعض المواد تكتسب أهمية بارزة ضمن السياق الحضري:

● المادة ١٦: لا يجوز أن يجري أي تعرُّض تعسفي أو غير قانوني للطفل في حياته الخاصة أو أسرته أو منزله أو مراسلاته....

● المادة ١٨: على الدول الأطراف في هذه الاتفاقية أن تقدم المساعدة الملائمة للوالدين وللأوصياء

ضمن أي سياق، سواء أكان حضرياً أم ريفياً، فإن أسلوب الحكم السليم والتمتع الكامل بحقوق الإنسان أمران يدعم أحدهما الآخر، فحقوق الإنسان تتورّ مبادئ الحكم السليم، وبالتالي فإن تعزيز هذه الحقوق يعتبر من إحدى خصائص الحكم السليم الأساسية. (المربع رقم ٣).

توفّر المستوطنات البشرية الحضرية في العالم أرضية خصبة بصورة خاصة لتأسيس وتطوير أنظمة من الحكم المحلي السليم، المستندة إلى مبادئ حقوق الإنسان، وبشكل خاص، من أجل تطبيق

مجال الملخص

يُقيّم هذا الملخص وضع الحقوق الإنسانية للأطفال الفقراء والمهمشين في المناطق الحضرية في شتى أنحاء العالم. وينظر في سلسلة المشكلات التي يواجهها هؤلاء الأطفال وأسرهم، كما أنه يلفت النظر إلى الحاجة إلى إجراءات تقوم على معرفة بالمناطق الحضرية و«المزايا الحضرية» المحتملة، وهو - إلى جانب ذلك - يتفحص طاقة أسلوب الإدارة والحكم في المناطق الحضرية، المتميز بالكفاءة والخاضع للمساءلة والمتمتع بالشفافية، على تعزيز حقوق الطفل والترويج لها، وتمكين المجتمعات المحلية والأسر الفقيرة من التأثير في السياسات

والإجراءات العامة، وضمان تحقيق تقدم ملموس ذي معنى في تحسين أحوال المستوطنات البشرية الحضرية.

وفي معرض إبراز هذا الملخص لمضامين وتداعيات الفقر والاستثناء على أطفال المناطق الحضرية، فإنه لا يسعى، بأي حال من الأحوال، إلى صرف الانتباه عن واقع الأطفال في المناطق الريفية أو عن الفقر في تلك المناطق. بل إنه يسعى إلى تعديل الاختلال في التوازن، الذي كثيراً ما حال دون أن يحظى الوضع الخاص للأطفال في المستوطنات البشرية الحضرية في العالم بقدر كافٍ من الاهتمام، سواء من جانب الحكومات أم من جانب

المنظمات الدولية.

وبينما يُعطي هذا الملخص بالضرورة، قضايا شديدة التباين من مثل تلوث الهواء ومشاركة الأطفال في عملية صنع القرار، وتتراوح ما بين تلخيص الاتجاهات العالمية بالنسبة للمناطق الحضرية، وبين تقديم أمثلة نموذجية ملموسة من الممارسات الإيجابية في الأحياء الفقيرة في المناطق الحضرية، نجد أن هناك خيطاً مشتركاً ومتناسقاً يوفّره موضوع «الحكم السليم» في المناطق الحضرية، والمضامين والتداعيات الخطيرة بالنسبة للأطفال في ظل غياب هذا النوع من الحكم.

لماذا ندرس وضع الأطفال في المناطق الحضرية؟

للحكومات أو مراقب الشركات الخاصة لتمويل الخدمات الأساسية. وتوقف الاستفادة من هذه «الميزة الحضرية»

المدن لديها قاعدة اقتصادية أكثر ازدهاراً مما تتمتع به المناطق الريفية، الأمر الذي يوفّر معدلات دخل أعلى لقطاعات كبيرة من السكان، ويتيح إمكانيات أكثر

بلغ عدد الأطفال الذين يعيشون في المناطق الحضرية كما هو عليه الحال في بداية عام ٢٠٠٢ ما يقارب المليار، وهو عدد يناهز نصف عدد الأطفال في العالم. وهم يعيشون في مدن ضخمة أخذت في التوسع والتمدد، وفي مدن وبلدات تابعة لأقاليم كبيرة، كما يعيشون في مدن نشأت منذ قرون، وفي مراكز سكانية أخذت في النمو السريع داخل مناطق ما زالت تُعتبر ريفية في الأغلب الأعم. ويعيش أكثر من ٨٠٪ من أطفال العالم الموجودين في المناطق الحضرية في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وأعدادهم أخذت في النمو المتسارع. وتجدر الإشارة إلى أن إفريقيا - وهي من أقل المناطق تحضرًا - تضم أكثر من ضعف عدد نظرائهم ممن يعيشون في أمريكا الشمالية.^٤

ويُعَدُّ الأطفال الحضريون أوفر حظاً على وجه العموم من أطفال المناطق الريفية؛ حيث أنهم يتمتعون بصحة أفضل، وسكن أحسن وتعليم أفضل، إضافة إلى توافر سبيل الوصول إلى سلسلة أوسع من الخدمات والفرص. ولا شك في أن المدن قادرة على توفير هذه المزايا، لكن الواقع هو أن مئات الملايين من الأطفال الحضريين يعيشون في فقر مدقع،^٥ حيث تُهمل حقوقهم، واحتياجاتهم غير ملباة، وأفاق المستقبل أمامهم محفوفة بالمخاطر التي تهدد صحتهم وتعرقل تطورهم ونموهم. ويقدم المربع رقم ١ مثالاً على الظروف التي تعيشها مستوطنة بشرية أقيمت بطريقة غير قانونية في مدينة جوهانسبيرغ، غير أن الكثيرين من الأطفال الحضريين حول العالم يعيشون في ظروف مشابهة لظروف هؤلاء الأطفال.^٦

هناك سببان على الأقل يفسران لِمَ يُتَوَقَّع أن يتمتع الأطفال الحضريون بفرص أكبر من فرص الأطفال الريفيين فيما يتعلق بالبقاء والتنمية. السبب الأول هو أن المناطق الحضرية توفر اقتصادات ذات شأن، إضافة إلى توافر خدمات الرعاية الصحية وشبكات المياه وخدمات الطوارئ، وتتخذ الإجراءات المناسبة لتوفير مرافق ذات نوعية جيدة للصرف الصحي وتصريف المياه. أما السبب الثاني فهو أن العديد من

مربع رقم ١: تنشئة الأطفال في حي «كانانزلاند» في جوهانسبيرغ^٧

«كانانزلاند» مخيم استقبله سكانه بصورة غير قانونية في جزء مزدحم من مدينة جوهانسبيرغ، وهو تجمع سكاني يضم ٣٥٠ أسرة تعيش على قطعة أرض تزيد مساحتها قليلاً عن فدان واحد (حوالي نصف هكتار أو خمسة دونمات تقريباً)، ولا توجد فيها دورات مياه ولا كهرباء، وبها نقطة واحدة لتوزيع المياه. وكان المخيم أحد مواقع الأبحاث التي قام بها برنامج أبحاث دولي حول «تنشئة الأطفال في المدن»، لاستطلاع تصورات الأطفال وأرائهم لبيئاتهم في المناطق الحضرية بهدف تحسين هذه البيئات، بناء على توصيات الأطفال أنفسهم. وكان لدى الأطفال الذين تراوحت أعمارهم بين ١٠-١٤ سنة، والذين تكوّنت منهم مجموعة البحث المستهدفة في «كانانزلاند»، رؤية واضحة حول مشكلات مجتمعهم المحلي. حيث قال أحد الأطفال هؤلاء: «إنه ليس بالمكان الجيد. فهناك الكثير من حوادث الشجار، والطرق مكتظة بحركة السير، ويقود الناس سياراتهم بسرعة كبيرة، وتنبعث روائح كريهة جداً عندما تهب الرياح أو يهطل المطر.» وتحدّث جميع الأطفال عن الافتقار إلى المرافق. إذ تخدم حنفية (صنبور) المياه الوحيدة أكثر من ألف شخص، ويضطر أكثر الأطفال إلى الانتظار باستمرار لماء الأوعية الثقيلة بالماء وإحضارها لأسرهم. أما دورات المياه المتوافرة الوحيدة، فكانت في المواقع التجارية عبر الشوارع المزدحمة، ويستخدم كثير من الناس قطعة أرض فارغة قريبة لقضاء الحاجة الطبيعية. وقد عبّر الأطفال عن اشمئزازهم من الروائح الكريهة التي كانت تحيط بهم، كما عبّروا عن قلقهم وانزعاجهم من القاذورات في المخيم، حيث كانت عملية تنظيف القمامة وإزالتها تتم على فترات غير منتظمة. أما البيوت التي يعيش الأطفال فيها فكانت صغيرة ومزدحمة، وكثيراً ما عجزت عن صد الرياح والأمطار. وكان من الصعب التعامل مع برد الشتاء، إذ لم تكن التدفئة متوافرة وكانت موافد التدفئة المقفوحة هي سبيلهم الوحيد لتدفئة أنفسهم من برد الشتاء. وأظهر الأطفال معرفة بأخطار الأبخرة والأدخنة السامة، كما أبدوا إدراكاً للسهولة التي يمكن أن ينتشر فيها حريق في مخيمهم المكتظ. أما الافتقار إلى الكهرباء، فكان يعني أن القيام بالوظائف المنزلية التي تكلفهم بها المدرسة أمر شبه مستحيل. وحتى في أثناء النهار، لم يتوافر في بيوتهم ما يكفي من الضوء للقراءة أو الكتابة. أما العنف والمشاجرات داخل ذلك المجتمع المحلي فكانت مصدر إزعاج لجميع الأطفال. لقد تحدثوا عن مشكلات متعلقة بمعاقرة الخمر بين الكبار، وعن حوادث شجار متكررة، وحالات إطلاق نار في الليل، ومستويات الضوضاء العالية، وصعوبة في النوم. ولم يظهر معظم الراشدين اهتماماً يذكر بحوادث العنف المتكررة، لكن الأطفال رأوا فيها مصدر رعب وسبب وضعهم كسكان استحلوا أرضاً بصورة غير قانونية، فقد شعر الأطفال بأنهم يُوصَمون بسمات اجتماعية يكرهونها، وبالإنزال من جانب المجتمع المحلي المحيط بهم. حيث اتهموا بتوسيع مناطق التسوق ودورات المياه العامة، وعندما كانوا يتفجرون على المعروضات في واجهات المتاجر، كان يُنظر إليهم على أنهم لصوص محتملون، وكان يُحظر عليهم دخول المتاجر. وتحدّثت الفتيات عن ركّلهن بالأقدام وصغفهنّ وتعرضهن لإساءة المعاملة بعبارات مثينة من جانب المارة عندما كنّ يلعبن على الرصيف على حافة المخيم، كما أن السيارات كانت تزيد من سرعتها أثناء مزاولتهن اللعب في الشارع مما يؤدي إلى تشتيت الأطفال وبعثرة ممتلكاتهم. وتقدّم الأطفال بسلسلة من المقترحات العملية لتحسين الحياة في المخيم، لكنهم عندما قابلوا رئيس البلدية لعرض مطالبهم، ركزوا على أربع قضايا هي الأبرز في نظرهم، وهي: تحسين الوضع السكني بحيث يقبهم من قسوة أحوال الطقس وتقلباته، والحاجة الماسة إلى وسائل الصرف الصحي، وإلى مكان يستطيعون وصفه بأنه مكانهم الخاص بهم، حيث يستطيعون أداء واجباتهم البيئية، وطالبوا أيضاً بأن يعاملهم الناس القاطنون في بيوت مستقرة في الجوار بمزيد من الاحترام.

بالسياسات الوطنية وشبه الوطنية الخاصة بالأطفال، وإلى تطوير القدرات، ولا سيما قدرات المجتمعات المحلية، على الرصد والتقييم.^{٢٢}

المحلية في تقوية الشراكات على المستويات كافة، وضمان وضع الأطفال في صميم أولوياتها التنموية.^{٢١} وتسترعي الوثيقة ذاتها الانتباه إلى أهمية الارتقاء

الصادرة عن الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة حول الأطفال والتي عُقدت في مايو/أيار ٢٠٠٢، تؤكد دور الحكومات المحلية والسلطات

اتجاهات عالمية في التنمية الحضرية

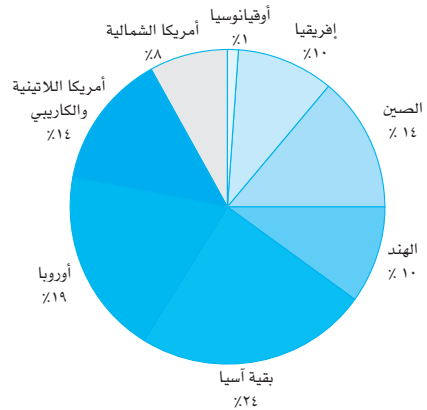
الحضري في أجزاء عديدة من إفريقيا متأثراً إلى درجة كبيرة، بالحروب الأهلية والأعداد الكبيرة من اللاجئين الأذنين في البحث عن أسس جديدة يتجهون إليها لكسب أرزاقهم. زد على ذلك أن مرض نقص المناعة البشرية المكتسب/إيدز كان له تأثير ذو معنى على هجرة السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، مثل الأطفال الذين فقدوا والديهم بسبب الإيدز (والذين ربما كانوا غير قادرين على وراثة أراضي والديهم بسبب عدم امتلاكهم شهادة ميلاد تثبت بنوتهم)، فانجذبوا بذلك إلى المراكز الحضرية بحثاً عن سُبل العيش.

أما التغير الحضري المثير في الصين، منذ أواخر عقد السبعينيات من القرن العشرين، فلم يكن نابغاً فقط من التوسع السريع في اقتصاد تلك الدولة، بل كان ناتجاً أيضاً عن تخفيف القيود على حركة السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية. وفي بقاع كثيرة من أمريكا اللاتينية، اتخذت الاتجاهات الحضرية شكلها عن طريق إدخال الحكم الديمقراطي، أو العودة إلى هذا النوع من الحكم، والانتقال من عملية تعويض الواردات إلى عملية تشجيع الصادرات، هذا إلى جانب المشكلات الاقتصادية الخطيرة والاتجاه إلى ممارسة اللامركزية (توزيع السلطات والصلاحيات) وتطبيق قدر أكبر من الديمقراطية أيضاً في حالات متعددة على صعيد الحكومة المحلية. وقد كان لانفراط عقد الاتحاد السوفيتي وكتلته الاقتصادية، وتفسخ دول متعددة في أوروبا أو إعادة تشكيل هذه الدول (بما فيها تلك التي لحقت بها آثار مأساوية نتيجة الحروب الأهلية) تأثير حتمي على النظم الحضرية والاتجاهات في هذه الدول، ومن الممكن أن يتأثر النمو الحضري ببساطة بمعدلات النمو السكاني السريعة.^{٢٧} وبينما تبقى التغيرات الاقتصادية الواسعة هي العامل المؤثر الأكبر في نسبة سكان العالم الذين يعيشون في المناطق الحضرية، فإن هناك عوامل عديدة تؤثر على درجة التغير الحضري وطبيعته داخل كل دولة أو منطقة.

خلال القرن العشرين. وواقع الأمر أن بعض أشد الظروف سوءاً يمكن أن يوجد في مدن في شتى أنحاء العالم حققت نمواً بطيئاً أو حتى تقلص حجمها. وإن الكثير من أكبر المدن وأسرعها نمواً في جميع المناطق، هي التي حققت أعلى درجات النجاح من حيث تعزيز دورها ضمن نطاق الاقتصاد العالمي. وإن بعض هذه المدن، مثل «دكا» و«بانكوك»، هي عواصم لبلدها، إضافة إلى كونها أكبر المدن فيها. وهناك مدن أخرى مثل «شينزن» في الصين، و«بنغالور» في الهند تعمل الآن على تغيير الجغرافيا الحضرية لدولها في غمرة نموها لتتحدى المدن الأقدم عهداً والأكثر حجماً.

وعلى الرغم من التأثير المتنامي للعولمة، فإن السياقات السياسية المحلية والسياقات السكانية (الديمغرافية) تستمر في صياغة الشكل الذي يتخذه التحضر. وقد تمثل جزء كبير من عملية «الانفجار الحضري» في العديد من الدول الإفريقية حديثة الاستقلال، بكل بساطة، في التحاق نساء بأزواجهن وأطفال بأبائهم بعد أن تمت إزالة القيود الاستعمارية. وعلاوة على ذلك، فقد كان التغير

شكل رقم (١): توزيع سكان المناطق الحضرية في العالم، البالغ عددهم ثلاثة مليارات نسمة، كما كان عليه الحال في عام ٢٠٠٢



في الوقت الحاضر، توجد أكثرية سكان المناطق الحضرية في العالم في آسيا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا. والواقع أن ربع سكان المناطق الحضرية في العالم يعيشون في دولتين اثنتين فقط، هما الصين والهند. كما أن لأوروبا أيضاً نصيباً وافراً من السكان الحضريين - أو خمس الثلاثة مليارات نسمة من سكان العالم القاطنين في المناطق الحضرية (الشكل رقم ١). وخلال القرن العشرين، تضاعف سكان المناطق الحضرية في العالم أكثر من عشر مرات، كما ازداد معدل حجم أكبر مائة مدينة في العالم بنسبة تفوق الثمانية أضعاف. وقد ارتفعت نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية من أقل من ١٥ بالمائة في عام ١٩٠٠ إلى ما يقدر بحوالي ٤٨ بالمائة في عام ٢٠٠٢. وزاد من وتيرة هذا التغيير ما حصل من توسع في الاقتصاد العالمي الذي حدث معظمه في المشروعات الصناعية والمشروعات الخدمية الواقعة في المناطق الحضرية. ولما كان معظم النمو الاقتصادي يتم في المشروعات التي تتخذ من المناطق الحضرية قاعدة لها، فمن المحتمل أن يستمر الاتجاه نحو تزايد أعداد السكان الحضريين.

وحيثما أظهرت المدن معدلات نمو هائلة، فإن ذلك يعكس في العادة توسعاً سريعاً في النشاطات الاقتصادية. وكثيراً ما يقترن هذا النمو بظروف سيئة للغاية، غير أن النمو في حد ذاته نادراً ما يكون هو السبب في سوء هذه الظروف. فعلى سبيل المثال، كانت مدينة «بورتو أليغري» البرازيلية واحدة من أسرع المدن نمواً طيلة السنوات الأربعين الأخيرة، ومع ذلك، فإن معدل العمر المتوقع عند الولادة للمواطنين هناك يبلغ ٧٤ سنة^{٢٤} بالمقارنة مع المعدل الوطني البالغ ٦٧ سنة^{٢٥} لذلك فإن معدلات النمو السريعة وحدها لا تقدم تفسيراً وافياً للظروف السيئة: حيث شهدت مدن كبرى مثل: «ميامي» و«هيوستن» و«دالاس» و«فونيكس» جميعها، نمواً أسرع من غالبية مثيلاتها من المدن الكبرى في آسيا وإفريقيا

الفقر والاستثناء في المناطق الحضرية

تفوق عدة مرات المعدلات المناظرة لها في المدن، وأن مستويات توفير المياه والصرف الصحي أقل بكثير من المعدل. ومن المألوف، في الدول ذات الدخل المنخفضة، أن نرى أن ما بين ثلث السكان الحضريين ونصفهم في إحدى الدول، أو سكان

المتوسط والمرتفع تميل إلى التجمع في المدن، لكن هذا لا يعني أن كل سكان المدن «المحظوظة» يستفيدون من هذه الثروة النسبية. وفي العادة، تبين إحصاءات المناطق ذات الدخل المنخفض، حيثما توافرت، أن معدلات وفيات الرضع والأطفال فيها

نظرة على الأرقام

تشير الإحصاءات الإجمالية بصورة شبه حتمية إلى أن السكان الحضريين أفضل حالاً من بقية السكان ككل في أية دولة، لأن الفئات السكانية ذات الدخل

المربع رقم ٣: مبادئ الحكم السليم^{١٦}

- بعبارة بسيطة، يمكن تعريف أسلوب الحكم بأنه يعني، في أن واحد معاً، عملية صنع القرارات والوسيلة التي يتم بواسطتها تنفيذ هذه القرارات. وضمن السياق الحضري، فإن أسلوب الحكم يشتمل على عناصر فاعلة رسمية وغير رسمية مثل سلطات البلديات، والقائمين على تقديم الخدمات، والممثلين المحليين للحكومة المركزية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، ووسائل الإعلام والاتصال، وفئات المجتمع المحلي، والمنظمات الشعبية، وبصورة قاطعة، المواطنين أنفسهم. وللحكم السليم ثماني خصائص أساسية هي:-
١. إنه يعزز المشاركة ويشجع عليها بما في ذلك مشاركة الأطفال.
 ٢. إنه يتطلب احترام حكم القانون وتوفير الحماية الكاملة لحقوق الإنسان.
 ٣. إنه ينطوي على الشفافية في صنع القرارات، أما المعلومات فهي متوافرة بحرية كما أنها مفهومة للجميع بسهولة.
 ٤. إنه أسلوب متجاوب، فهو ينفذ القرارات ويلبي الاحتياجات ضمن إطار زمني معقول.
 ٥. إنه أسلوب ذو توجه توافقي، حيث يحتل موقعاً وسطاً ووسيطاً بين مختلف المصالح في المجتمع، ويتسم بحساسية تجاه النفوذ والتأثير النسبيين لمختلف الجهات الفاعلة على الساحة بمن فيها الأشد فقراً والأكثر تهميشاً.
 ٦. إنه يشجع الإنصاف والعدالة والشمولية بحيث يشعر جميع أفراد المجتمع بأنهم أصحاب مصلحة أو حصة أساسية في ذلك المجتمع.
 ٧. إنه يعني أن الفعاليات والمؤسسات تؤدي إلى نتائج فعالة ومجدية تلبي حاجات المجتمع، بينما تعمل على الاستفادة بأعلى درجات الكفاءة من الموارد، إضافة إلى تعزيز الاستدامة.
 ٨. إنه مبني على المساءلة التي لا تقتصر فقط على مساءلة المؤسسات الحكومية، بل تتعدى ذلك أيضاً إلى مساءلة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

لتعليم الطفل أو أن يكون ضاراً بصحة الطفل وبنموه البدني، أو العقلي، أو الروحي، أو المعنوي أو الاجتماعي.

كما أكدت معايير حقوق الإنسان الأخرى حق كل طفل في التمتع بطوروف معيشية ملائمة، وبيئة مأمونة، وفي إمكانية الحصول على السكن والخدمات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك التعليم والصحة. وتؤكد المادة ٢٥ من «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» الصادر عام ١٩٤٨: «إن لكل شخص الحق في مستوى معيشة مناسب لصحته ورفاهه هو وأسرته، بما في ذلك الغذاء والكساء والسكن والرعاية الطبية والخدمات الاجتماعية الضرورية». هذه المبادئ أو ما شابهها مشمولة في نصوص أخرى مهمة مثل:

المربع رقم ٤: المقرر الخاص حول السكن اللائق^{١٧}

«إن الحق الإنساني في السكن اللائق هو حق لكل امرأة ورجل وشاب وطفل في الحصول على بيت ومجتمع محلي آمنين يعيش فيهما بسلام وكرامة.»^{١٨}

لا يمكن تفسير حقوق الطفل في السكن اللائق من زاوية ضيقة أو مقيدة، وإنما يجب فهم تلك الحقوق بأنها تشمل العيش بأمن وسلام وكرامة، علماً بأن هذا المفهوم متداخل في كل حق من الحقوق الأخرى، المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل ومعتمد عليه،^{١٩} وتنعكس أهميته في التفويض التي أعطته الأمم المتحدة للمقرر الخاص حول السكن اللائق.

وقد لفت المقرر الخاص حول السكن اللائق الانتباه إلى الصلة الوطيدة بين حقوق الطفل في السكن وبين الظروف المعيشية، وهي أمور ضرورية لنموه المعرفي والجسدي والثقافي والعاطفي والاجتماعي، لا سيما وأن الأطفال معرضون بقدْر غير متكافئ للتأثيرات السلبية للظروف المعيشية غير اللائقة وغير المأمونة.^{٢٠} ويعمل المقرر الخاص بصورة وثيقة مع لجنة حقوق الطفل في تحليل مدى تمتع الأطفال بالحق في السكن في جميع أنحاء العالم، وفي متابعة التوصيات التي تبنتها اللجنة. وقد حددت اللجنة والمقرر الخاص عدة قضايا ذات اهتمام مشترك، بما في ذلك علاقة التمييز القائم على النوع الاجتماعي والمبني على العرق، وقضية الطرد القسري، ومفهوم «السلامة» كعنصر لا غنى عنه من عناصر الحق في «تأمين» المسكن، والعلاقات بين الحق في السكن اللائق، والحق في الخصوصية، هذا إلى جانب الحق في الحصول على أعلى المستويات الصحية التي يمكن بلوغها، بما في ذلك الصحة العقلية.

وضمن الإطار العريض للتفويض المعطى للمقرر الخاص، وبالتعاون مع اليونسيف والمجتمع المدني، فإن المقرر الخاص يعكف على إجراء المزيد من الدراسة والاستقصاء للقضايا المتصلة بعدم توافر سبل الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، والقضايا ذات العلاقة بالطرد القسري والفقر، إلى جانب السياسات الاقتصادية الوطنية والدولية، وإبراز تأثيراتها ولا سيما على الأطفال والحق في السكن.

قصارى جهدها تتضمن ألا يُحرم أي طفل من حقه في الحصول على خدمات الرعاية الصحية هذه... وتتخذ التدابير المناسبة من أجل: أ) خفض وفيات الرضع والأطفال، ب) كفاءة توفير المساعدة الطبية والرعاية الصحية اللازمين لجميع الأطفال مع التشديد على تطوير الرعاية الصحية الأولية، ج) مكافحة الأمراض وسوء التغذية عن طريق توفير الأغذية الكافية ومياه الشرب النقية، أخذاً في اعتبارها أخطار تلوث البيئة ومخاطره.

المادة ٢٧: تعترف الدول الأطراف بحق كل طفل في مستوى معيشي ملائم لنموه البدني والعقلي والروحي والمعنوي والاجتماعي... وتتخذ الدول الأطراف، وفقاً لظروفها الوطنية وفي حدود إمكانياتها، التدابير الملائمة من أجل مساعدة الوالدين، وغيرهما من الأشخاص المسؤولين عن الطفل، على إعمال هذا الحق وتقديمه عند الضرورة المساعدة المادية وبرامج الدعم، ولا سيما فيما يتعلق بالتغذية والكساء والسكن.

المادة ٢٨: تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في الحصول على التعليم، وتقوم بوجه خاص بما يلي: أ) جعل التعليم الابتدائي إلزامياً ومتاحاً مجاناً للجميع،... د) اتخاذ تدابير لتشجيع الحضور المنتظم في المدارس والتقليل من معدلات ترك الدراسة (التسرب).

المادة ٣١: تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في الراحة ووقت الفراغ، ومزاولة الألعاب وأنشطة الاستجمام المناسبة لسنه، والمشاركة بحرية في الحياة الثقافية والفنون.

المادة ٣٢: تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في حمايته من الاستغلال الاقتصادي ومن أداء أي عمل يُرجَّح أن يكون خطيراً أو أن يمثل إعاقة

ولكنها قصّرت عن حماية الفئات الأكثر فقراً والأكثر ضعفاً وعُرضة للمخاطر من أشد تأثيرات هذه البرامج. فعلى سبيل المثال، أدى برنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي الكاسح في الصين إلى تحقيق المنافع لعدد وافر من الناس، ولكنه تجاهل بعض شرائح المجتمع الأخرى. ويثير انعدام السكن المضمون، والخدمات الصحية، والراتب التقاعدي، والخدمات الأساسية الأخرى، إضافة إلى نظام إصلاح مؤسسات القطاع العام أنواعاً جديدة من الاضطرابات الاقتصادية، والاجتماعية، والنفسية للأسر المحرومة الأقل حظاً.

وفي هذه العملية التنموية السريعة، يصبح الأطفال، وخاصة البنات منهم، عُرضة للإهمال وسوء المعاملة والاستغلال، وكثيراً ما يكونون جميعاً ضحايا لها.^{٥٢} وقد جاءت الآثار الخطيرة على الأطفال نتيجة لإصلاحات الإقتصاد الكلي، التي شجعها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في أوائل الثمانينيات من القرن الماضي، بمثابة ضربة مفاجئة لأنصار المؤسسات، الذين افترضوا أن النمو الاقتصادي المتوقع سيحقق نتائج تفوق مجرد التعويض عن الخسائر على المدى القصير. ونادراً ما يتم تدبير المخصصات اللازمة لحماية النفقات الاجتماعية ذات الأهمية القصوى لتنمية الأطفال، وما يزال هذا الأمر سائداً في أغلب الدول. أما الإنفاق العام على القطاع الصحي فهو منخفض جداً، ويتسم بالركود في الدول ذات الدخل المنخفض، ويتراجع هامشياً في الدول ذات الدخل المتوسط.^{٥٤}

تأثيرات الإقتصاد العالمي

يتحمل الأداء الاقتصادي البالغ سوءه في دول العالم ذات الدخل المنخفض، والتراجع الاقتصادي في العديد من الدول ذات الدخل المتوسط القسط الأكبر من المسؤولية عن حرمان الأطفال. كما أنه يكمن وراء أعباء الدين الكبيرة جداً، التي تواجهها عدة دول. فعولمة الإقتصاد تسبب في وجود رابحين وخاسرين،^{٥٥} وفي تزايد نسب التفاوت غير العادل بين الدول الأمر الذي يفرض تحديات خاصة للأطفال.

لقد واجهت دول عديدة هبوطاً كبيراً في معدلات حصة الفرد من الدخل القومي في السنوات الأخيرة. وقد كان الوضع في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى وأغلب المناطق في دول إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى في عقد التسعينيات الماضي سيئاً جداً.^{٥٦} وخلف الارتفاع الحاد في معدلات البطالة وتخفيضات الأجور، وفي حالات كثيرة، الزيادات في أسعار السلع الأساسية تأثيرات خطيرة على قطاعات واسعة من السكان الحضريين (والريفيين). ففي طاجيكستان، على سبيل المثال، انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام ١٩٩٦ إلى ٤٠ بالمائة عن المستوى الذي كان عليه في عام ١٩٩٠،^{٥٧} بينما انخفضت نفقات الحكومة من ٦٥ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٢ إلى ١٦ بالمائة في عام ١٩٩٨.^{٥٨}

ومن الصعوبة بمكان حماية الأطفال من الأسر ذات الدخل المنخفض في مواجهة الدخول

اللاتينية إلى القاعدة المالية اللازمة لتلبية مسؤولياتها المتعددة عن صحة الطفل وتنميته. وهناك تباينات شاسعة بين الدول ذات الدخل المرتفع والدول ذات الدخل المنخفض من حيث الإيرادات التي تتحكم بها السلطات المحلية للإنفاق على الفرد (تختلف حسب العوامل بمقدار ١٠٠ أو أكثر)، وحتى أن هناك تباينات أكبر في قدرتها على استثمار رأس المال لكل شخص.^{٥٩} وفي الدول ذات الدخل المرتفع، تعتبر شبكة المؤسسات المحلية التي تخدم الأطفال (ووالديهم) وتدعمهم وتحميهم أمراً مسلماً به، فقد تكون تغطية بعض الخدمات دون المستوى المعتمد، وقد تستبعد بعض الجماعات من الخدمات أو تقدّم لهم خدمات سيئة ولكن هذه الخدمات تُقدّم للأغلبية الساحقة من السكان الحضريين.

تنامي عدم المساواة في داخل الدول

يرتبط الكثير من حرمان الأطفال بعدم المساواة في داخل الدول - بما فيها الدول ذات الأداء الاقتصادي الجيد. وفقاً للبيانات المتوفرة، تزايدت اللامساواة في الدخل في معظم الدول، خصوصاً في أمريكا اللاتينية والدول التي كانت تابعة للكتلة السوفيتية سابقاً (والتي تتجه لأن تكون من بين أكثر الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل تحضراً).

ولا تعني الزيادة في معدلات الدخل في المناطق الحضرية بالضرورة انخفاض نسبة فقر الأطفال. ففي الولايات المتحدة الأمريكية ازدادت معدلات فقر الأطفال بمعدل ٢١ بالمائة في المناطق الحضرية (المدن) و٥٠ بالمائة في الضواحي منذ السبعينيات من القرن العشرين، رغم أن الدخل الفعلية للفرد الواحد قد زادت اليوم عما كانت عليه عام ١٩٧٠. كما أن انخفاض معدلات البطالة قد لا يعني بالضرورة انخفاضاً في حرمان الأطفال، ففي المملكة المتحدة تزايدت نسبة الأسر التي لديها أطفال دوناً مُعيل في الفترة ما بين ١٩٨٥ و١٩٩٦، رغم انخفاض مستويات البطالة.^{٥١}

وقد أظهر تحليل لظاهرة فقر الأطفال في الدول الغنية أهمية سياسات الحكومة والضرائب المعاد توزيعها كوسيلتين لتقليص مستويات الفقر أو منعها من الإرتفاع بشكل كبير خلال فترات التراجع الاقتصادي. ويشير هذا أيضاً إلى أن إيقاف الدعم الحكومي للعاطلين عن العمل أو ذوي الدخل المنخفض يُمكن أن يزيد من فقر الأطفال، حتى أثناء فترات الازدهار الاقتصادي. ولا يوجد ما يدل على أن التدابير المبتعة لخفض فقر الأطفال لها أي أثر عكسي على النمو الاقتصادي، فالعديد من دول العالم الأكثر ثراءً تحتفظ أيضاً بأقل مستويات الفقر بين الأطفال وأعلى مستويات التحويل بين المؤسسات الحكومية. وتجدر الإشارة هنا إلى الاهتمام الكبير الذي تولّيه دول كثيرة، ممن حققت التخفيضات الأكبر في مستويات الفقر بين الأطفال، لموضوع إعادة العاطلين عن العمل إلى وظائفهم.^{٥٢} وفي العديد من الدول ذات الدخل المنخفضة والمتوسطة، ظلت الحكومات مقصّرة في وضع سياسات اجتماعية تسهم فعلاً في تقديم الخدمات العامة للأطفال بشكل أفضل، أو تدعم الأكثر ضعفاً وعُرضة للمخاطر منهم. وقد أدت برامج العمل الليبرالية إلى خفض المصادر المتوفرة للحكومات،

وانتهاءً بالمستوى الدولي. وكثيراً ما تكون الأسباب المباشرة للحرمان أكثر وضوحاً، ويسهل التصدي لها والتعامل معها، ولكن التغيّر الحقيقي يتطلب أيضاً اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الأسباب المعقدة والواسعة النطاق، والتي تشكل جزءاً أساسياً من حالة الحرمان، بما فيها الافتقار إلى تمكين المجتمع المحلي ومشاركته. فعلى سبيل المثال، يجب على المبادرات الهادفة إلى إلحاق الأطفال الحضريين الفقراء بالمدرسة أن تتعامل مع العوامل التي تدفع بالعديد منهم لاحقاً إلى التسرب منها، والبحث عن عمل. ومن هذه العوامل: الوضع الاقتصادي لأسرة الطفل والتكاليف التي يتحملها الطفل المنتظم في المدرسة؛ والمرافق المتوفرة؛ والقدرة التنظيمية لدى المجتمعات المحلية؛ والتوزيع غير العادل للمدارس ونوعيتها في المناطق الحضرية؛ والتمييز السائد ضد فئات معينة، بمن فيها البنات، والمهاجرين، والأقليات والأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة؛ ومن ثم إخفاق الحكومات على المستويين المحلي والوطني على حد سواء في الاستجابة بشكل عملي لمتطلبات التعليم كحق إنساني أساسي.

ولا يمكن لأي سرد موجز للأسباب الأساسية الكامنة وراء حرمان الطفل أن يُعطي هذه العوامل حقها، غير أن هذا الملخص يركّز في هذا المقام على ثلاثة محاور، هي: نوعية كل من الحكم المحلي والحكم الوطني، والصعوبات التي تواجهها العديد من الدول في تطوير قاعدة اقتصادية مستقرة، وتنامي ظاهرة عدم المساواة في داخل الدول.

نوعية الحكم المحلي والحكم الوطني

يتطلب تحويل الانتباه إلى الأسباب التي تشكّل أرضية الفقر والاستثناء لدى الأطفال الحضريين تركيزاً جديداً على اثنتين من أكثر القضايا تعقيداً وإثارة للجدل السياسي في داخل الدول، وهما: توزيع الصلاحيات والسلطات والموارد بين مستويات مختلفة من الحكومة، ونوعية «الحكم» من حيث الاستجابة والمساءلة والشفافية ونوعية المشاركة والتعامل مع المجتمع المدني. وتجدر الإشارة إلى أن كل السياسات والبرامج والقرارات تقريباً التي تُصدرها الحكومة (والوكالات الدولية) لها تأثيرات ومضامين على الأطفال الحضريين. والمناطق الحضرية بطبيعتها نقاط للتجمّع من أجل الإقتصاد النقدي والارتباط به. ويرتبط استقرار الأسر الحضرية التي لديها أطفال بالأسباب الأساسية والكامنة للتغيّر الاقتصادي في المناطق الحضرية، بينما يرتبط رفاه الأطفال الحضريين (إضافة إلى الأطفال الريفيين) بأداء اقتصادي جيّد على المستوى الوطني، وتوزيع عادل لمزايا ومنافع النمو الاقتصادي، وذلك من خلال الالتزام بتحقيق نمو مساند للفقراء، ودخول مستقرة، وممارسات عمل غير استغلالية، وتعليم وبرامج تدريبية.

إن حجم التحويلات الحكومية من الحكومة المركزية إلى السلطات الإقليمية والمحلية داخل البلد له صلة وثيقة جداً بالأطفال، ذلك أن المسؤولية الكبرى عن البنية التحتية والخدمات تقع على كاهل المؤسسات الحكومية المحلية.^{٥٨} وتتمتع معظم الحكومات الحضرية في إفريقيا وآسيا وأمريكا

مدينة بعينها، يحصلون على دخول تقل عن الخط الرسمي للفقير، وفي حالات كثيرة تزيد هذه النسبة على نصف السكان^{٢٨} (جدول رقم ١). ومن الممكن أن تكون نسب السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر مرتفعة حتى في الدول الأغنى. فمثلاً كانت مدينة «بيونس آيرس» عام ١٩٩٠ من أغنى المدن في أمريكا اللاتينية، إلا أن ٣٤.٥ بالمائة من سكان المدينة صُفُّوا من الفقراء^{٢٩} والنسبة الآن أعلى بكثير نتيجة للأزمة الاقتصادية.

الجدول رقم ١: نسب سكان المدن الواقعين دون مستوى خط الفقر الرسمي		
السنة	الدولة	النسبة المئوية
١٩٩٠	السلفادور، غواتيمالا، هندوراس، هايتي ^{٣٠}	٦٠-٧١٪
١٩٩٣-٤	الهند ^{٣١}	٢٣٪
١٩٩٥	بنغلادش ^{٣٢}	٦١٪
١٩٩٦	زيمبابوي ^{٣٣}	٤٨٪
٢٠٠٠	أنغولا ^{٣٤}	٦٠٪

غير أن العديد من هذه الإحصاءات الرسمية لا زالت تقلل من خطورة الوضع: فهي تدعي أنها تقيس نسبة الناس الذين «يعيشون في حالة فقر»، ولكنها تستثني أية معايير تتعلق بالظروف السكنية، بما فيها إمكانية الحصول على المياه ومرافق الصرف الصحي. وتستخدم جميع الإحصاءات الرسمية تقريباً خط فقر مبني على تقديرات لكلفة الطعام اللازم لتلبية المتطلبات الغذائية، مع تضمينها مبلغاً قليلاً للمستلزمات الضرورية غير الغذائية بشكل عام. ويؤدي هذا إلى الافتراض بأن الأسر التي يزيد دخلها على هذا المستوى المحدد لا تكون فقيرة. ووفقاً لهذه التعريفات، فإن الأسرة التي لا تملك منزلاً آمناً ولا تتوفر لها إمدادات المياه ووسائل الصرف الصحي والكهرباء، وتفتقر إلى سُبُل الوصول إلى مراكز الرعاية الصحية ولا تتاح لأبنائها سُبُل الالتحاق بالمدرسة، تُعدُّ وكأنها تعاني نفس مظاهر الحرمان التي تعاني منها أسرة تحصل على الدخل نفسه، لكنها قادرة على الحصول على كل ما سبق. وهذا يساعد على تفسير سبب الانخفاض الكبير في تقديرات حجم مشكلة الفقر في المناطق الحضرية على مستوى العالم، عن التقديرات الخاصة بعدد الناس الذين يعيشون في سكن رديء النوعية تماماً ويفتقر إلى الخدمات الأساسية^{٣٥}.

إن تحديد خطوط الفقر بالاستناد بشكل أساسي إلى كلفة الطعام يعتبر مسألة إشكالية وتحتل النقاش بسبب عدم ثباتها، وخصوصاً في المدن؛ ذلك أن النظرة إلى أغلبية السلع والخدمات على أساس تجاري^{٣٦} هي إحدى الخصائص المميزة للمدن. وتتكبد معظم الأسر في المدن تكاليف عالية مقابل الحصول على المستلزمات الضرورية غير الغذائية، بما فيها أجرة السكن، والمياه والصرف الصحي، والتنقل، وإبقاء الأبناء في المدارس، والرعاية الصحية والأدوية، والوقود ورعاية الطفل. وتدفع العديد من الأسر ذات الدخل المنخفض مبلغاً يتراوح ما بين ٢٠ و٣٠ بالمائة من دخلها أجرة للسكن^{٣٧}. وقد أظهرت دراسة لمدينة روسية صغيرة اسمها «نوفوشيركاسك»، والتي يسكنها ١٩٠,٠٠٠ نسمة، أنه بينما تُشكّل أجرة السكن والمرافق العامة ٥ بالمائة فقط من النفقات الإجمالية للعُشر الأغنى

من السكان، فإن هذا الرقم يرتفع إلى ٦٦ بالمائة من نفقات العُشر الأقر. ومن الطبيعي أن يُفَقَّ على كل بند من بنود المياه، والرعاية الصحية، والنقل ٥ بالمائة أو أكثر من الدخل^{٣٨}.

وتدفع العديد من الأسر الفقيرة في المناطق الحضرية أسعاراً مرتفعة للحصول على المستلزمات الضرورية. وعلى سبيل المثال، فإن سكان المستوطنات البشرية المقامة بشكل غير قانوني، ممن يضطرون لشراء المياه من الأكشاك والباعة، غالباً ما يدفعون ثمناً أعلى للتر الواحد مما تدفعه الفئات السكانية ذات الدخل المتوسط أو المرتفع، والتي تصلها شبكات المياه. وفي بانكوك وتايلاند، على سبيل المثال، يبلغ سعر الماء الذي يتم شراءه من صهاريج الماء الجواله خمسة أضعاف سعره من شبكة المياه العامة. وفي نواكشوط وموريتانيا، يمكن أن يزيد سعر الماء عشر مرات عن سعره من شبكة المياه العامة. هذا في الأحوال العادية، أما في حالات شح المياه والأزمات، فقد يتضاعف السعر أربعين مرة، بينما تزيد أسعار المياه الموزعة من قبَل صهاريج مياه المتجولة في كراتشي بباكستان بنسبة تتراوح ما بين ٢٨ و٨٣ ضعفاً عن سعرها من شبكات المياه العامة^{٣٩}. وتبقى الحقيقة التي تقيم وزناً قليلاً أو لا تقيم وزناً لكلفة السكن والخدمات المتصلة به في تحديد خط الفقر في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسطة، لُغْزاً محيراً بشكل خاص، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أهمية هذه التكاليف في التأثير في مستويات الفقر في معظم الدول ذات الدخل المرتفع. أضف إلى ذلك أن الإحصاءات الرسمية قد تبالغ في مدى توافر سُبُل الحصول على الخدمات في المناطق الحضرية لأن المعايير التي تقاس بها يمكن أن تُعطي انطباعاً مضللاً عن مستوى هذه المرافق وتوافرها. وعلى سبيل المثال، قد تُصنّف المسوح الرسمية السكان الحضريين الذين يعيشون على بعد أقل من ١٠٠م من أنابيب تزويد المياه على أنهم «مخدومون بشكل ملائم»، حتى وإن كان هناك صنوبر واحد مخصّص لكل ٥٠٠ شخص، وكان تزويد المياه متقطعاً أو معدوماً. كما وأنها قد تُصنّف الأسر التي يتوافر لديها مرحاض على أنها مخدومة بشكل ملائم، حتى وإن اشتركت عدة أسر في استخدامه وكان سيئ الصيانة، أو كان مجرد دورة مياه عامة يكون الدخول إليها بانتظام صعباً ومكلفاً. وبالطبع، قد تبالغ الإحصاءات الرسمية المتعلقة بتوفير الخدمات في المناطق الريفية كذلك بمدى توافر تلك الخدمات ونوعيتها.

إن فهم مستوى المشكلة وحجمها أمر معقد بسبب الحقيقة التي مؤداها أن الدول تستخدم معايير مختلفة لتحديد خطوط الفقر في المناطق الحضرية، مما يقلل من أهمية صحة المقارنات الدولية. وقد تُظهر نسبة قليلة ممن يعيشون حياة فقيرة، بكل بساطة، وجود خط فقر غير واقعي. حتى أن خطوط الفقر العالمية (على سبيل المثال خط الفقر المحدد بدولار أمريكي واحد يومياً) هي أكثر تضليلاً، حيث أنها لا تراعي الاختلافات في الدخل اللازم لتجيب الفقر في داخل الدول وما بينها.

يوجه القليل من الإحصاءات التسمية الرسمية انتباهاً خاصاً لفقر الأطفال في المناطق الحضرية. فبينما شهدت الثمانينيات من القرن العشرين مكاسب أكيدة في معدلات بقاء الأطفال على قيد الحياة في معظم الدول، تُبيّن المؤشرات الوطنية تقدماً محدوداً في مستوى رفاه الأطفال خلال المدة

من ١٩٩٠ حتى ٢٠٠٠، حيث تباطأ أو توقّف معدل وفيات الرضع والأطفال في العديد من الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط. أما في الدول الإفريقية الأكثر تأثراً بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/إيدز وبالنزاعات الأهلية والتراجع الاقتصادي، فقد ارتفع المعدل بشكل ملحوظ^{٤١}. كما تراجعت حالات الإصابة بسوء التغذية بشكل أقل كثيراً خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين عنها في العقدين السابقين له، باستثناء أمريكا اللاتينية. وارتفع عدد الأطفال المصابين بانخفاض الوزن في إفريقيا والشرق الأوسط خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين^{٤٢}. وهناك مؤشرات قليلة حول كيفية التخلص من هذه الاتجاهات في المناطق الحضرية. ففي أمريكا اللاتينية، ارتفعت نسبة فقر الأطفال بشكل مطلق وأسرع من الفقر الكلي، ذلك أن تفاقم مشكلة سوء توزيع الدخل رفع أعداد الفقراء العاملين الذين يعملون أطفالاً^{٤٣}. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن أكثر من ثلاثة أرباع سكان المنطقة يعيشون في أحياء حضرية، فإن هذا قد يشير أن هذه المناطق قد شهدت زيادة في نسبة فقر الأطفال في المناطق الحضرية.

وفي أغلب الدول ذات الدخل المرتفع، تغيّر الأساس الذي يقوم عليه تحديد الفقر من المقاييس المطلقة إلى مقاييس نسبية، حيث يُحدّد خط الفقر كنسبة مئوية لمتوسط الدخل. ووفقاً لهذه المقاييس النسبية، تعتبر الأسرة التي يقل دخلها عن ٤٠-٥٠ بالمائة من متوسط الدخل الوطني أسرة فقيرة. وهذا يعكس، في جزء منه، نجاحاً في تخفيض نسبة الفقر المطلق. ولكن، حتى الفقر «النسبي» قد يعني الجوع، واعتلال الصحة، والمسكن المتصدع أو الأيل إلى السقوط، وعدم ملائمة المدارس والعيش في أحياء تُسمم بالعنف والنهب الاجتماعي وقلة الفرص. وعلاوةً على ذلك، فإن بعض الدول ذات المستويات الأعلى في معدلات فقر الأطفال، أو التي شهدت أكبر الزيادات في معدلات الفقر على مدى العقدين الماضيين، هي أيضاً دول ازدادت فيها حصة الفرد بشكل كبير، وبصورة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة. وتشير الإحصاءات التي أجريت مؤخراً في المملكة المتحدة إلى أن هناك طفلاً فقيراً من كل ثلاثة أطفال؛ بمعنى أنه يعيش على أقل من نصف متوسط مستوى الدخل «بعد حسم تكاليف السكن»، رغم أن هذه النسبة في انخفاض مستمر^{٤٤}. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، حيث معدلات الفقر هي الأعلى في المناطق الحضرية، فإن ما يزيد على ٣٠ بالمائة من الأطفال الحضريين يعيشون تحت خط الفقر^{٤٥}. وإن نسبة الأطفال الحضريين المعرضين لخطورة عالية، ارتفعت بنسبة ٥٨ بالمائة منذ عام ١٩٧٦^{٤٦}. وعلى نحو مغاير، فإن العديد من الدول ذات الدخل المرتفع، بما فيها بلجيكا والنرويج والسويد، لديها نسبة من الأطفال، الذين يعيشون في حالة فقر، تقل عن ٥ بالمائة^{٤٧}. ويُعزى هذا عموماً إلى سياسات اقتصادية واجتماعية تنتهجها هذه الدول في التصدي لمظاهر عدم المساواة ومعالجتها.

العوامل التي تسهم في ظهور الفقر في المناطق الحضرية

ثمة عوامل تُسهم في حدوث الفقر بين الأطفال وأسره في المناطق الحضرية في كل مستوى من المستويات بدءاً بالمستوى المحلي في معظمه،

من بين أهم أسباب المرض والوفاة بين الأطفال (والراشدين) في العديد من المناطق الحضرية. وتُعزى الإصابة بالمalaria، في الغالب، إلى المناطق التي يكون تصريف المياه فيها سيئاً، حيث تبيض بعوضة «الأنوفيليس» ويتفاقم بيضها على سطح المياه الراكدة.^{٨١} وعلى نحو مشابه، فإن انتشار الأمراض التي تسببها بعوضة «الإيديس» (بما فيها حمى الضنك (أبو الركب)، وحمى الضنك النزيفي والحمى الصفراء) مرتبط بشبكات التصريف السيئة والتزويد المتقطع أو غير الكافي للمياه، حيث أن هذا البعوض يبيض ويتفاقم بيضه على سطح المياه الراكدة وفي حاويات المياه.^{٨٢} وتتكاثر وتنتشر أنواع أخرى من الحشرات الناقلة للمرض، بما فيها ذباب المنازل والبراغيث والقمل والصراصير، في المناطق ذات شبكات التصريف السيئة، والتي لا تتوافر فيها بشكل كافٍ خدمات جمع القمامة والصرف الصحي والمياه المزودة عبر الأنابيب.^{٨٣}

الملوثات الكيميائية

على الرغم من أن المواد السامة والملوثات في إمدادات المياه والطعام، وفي الهواء وفي مكبات النفايات غير المحمية لا تشكل نفس العبء الصحي الذي تفرضه الجراثيم البيولوجية المسببة للمرض، إلا أنها تُتسبب قلق العالم أجمع. وهذا هو الحال تماماً في المناطق الحضرية، وبشكل متفاوت، في المناطق التي يقطنها الفقراء. ويتأثر الأطفال بشكل خاص بالضرر الناجم عن تعرضهم لها، بسبب نموهم السريع وعدم نضجهم جسدياً وأيضياً.^{٨٤}

ويشكل تناول الطعام الملوث بالمرصص مشكلة خاصة للأطفال الحضريين، وبخاصة في الدول التي لا يزال الوقود والدهان المحتويان على الرصاص يُستعملان فيها. فعلى سبيل المثال، في «كادونا»، نيجيريا، تبين أن ٩٢ بالمائة من الأطفال الذين تم

أماكن مليئة بالمياه، وتتصل ببعضها بممرات خشبية سيئة البناء في المستوطنات البشرية غير الرسمية تُشكل مصدر خطر واضح على صغار الأطفال.

ويمكن أن تتحسن الظروف مع مرور الوقت في كثير من المستوطنات البشرية غير الرسمية أو غير القانونية، إذا ما تضافرت جهود السكان ليهبوا لمساعدة بعضهم بعضاً، والتعاون المشترك والمتبادل بينهم، والمفاوضات مع الوكالات الحكومية من أجل الحصول على بعض الخدمات العامة. ولكن هذه العملية، ستكون في أحسن الأحوال، عملية خطيرة تسير بوتيرة بطيئة، إذ يتعين على السكان المقيمين أن يفاوضوا من أجل الحصول على جميع أنواع البنية التحتية أو الخدمات كلاً على حده. ففي بعض أحياء المدن حيث لا تقيم المجموعات السكانية الأكثر فقراً في مستوطنات بشرية غير شرعية - كمناطق الشقق السكنية على سبيل المثال - تتوافر البنية التحتية بشكل أكبر، غير أن الظروف فيها قد تكون على درجة السوء نفسها الموجودة في أغلب المستوطنات البشرية غير القانونية، لأن الصيانة فيها سيئة جداً بشكل عام، ومستويات الاكتظاظ السكاني فيها بلغت أقصى حدودها.

ولا تقتصر آثار نقص المياه ومرافق الصرف الصحي وتصريف المياه والتخلص من النفايات على الإصابة بأمراض الإسهال وحسب، إذ أظهر العديد من دراسات الحالات في المستوطنات البشرية ذات الدخل المنخفض أن نسبة عالية من الأطفال مصابون بمرض الديدان المعوية التي تُضعف الجسم.^{٨٥} وإن معدلات الإصابة بأمراض الجلد والعيون المختلفة بين الأطفال (مثل الجرب والتراخوما المتصلان بنقص مياه الاغتسال) مرتفعة بشكل خاص أيضاً بين أولئك الذين يعيشون في منازل وأحياء رديئة النوعية.^{٨٦} وإضافة لذلك، فإن الملاريا، والتي تعدّ غالباً مرضاً ينتشر في المناطق الريفية، قد أصبحت

وهنا أيضاً، لا تقتصر المشكلات على المستوطنات البشرية غير الرسمية. ففي أدريجان، لا يزال ٣٣ بالمائة من السكان الحضريين يستخدمون المراحيض التقليدية المُقامة على الحُفَر،^{٨٧} و٩ بالمائة من السكان الآخرين يستخدمون حُفَرًا مكشوفة في العراء.^{٨٨} ولا تملك معظم المراكز الحضرية في إفريقيا وآسيا، وعدة مراكز حضرية في أمريكا اللاتينية شبكات للمجاري.^{٨٩} ورغم أن مرافق الصرف الصحي غير المربوطة بشبكة مجاري قد تنجح أحياناً، إلا أن الكمية الهائلة والتجمّع الكبير لفضلات الإنسان والمياه العادمة في المدن تجعل مرافق الصرف الصحي في العادة غير فعّالة. وغالباً ما تكون شبكات المجاري، إن وجدت، مكشوفة مما يُعرض الصحة العامة لخطر جسيم. فهناك عشرات الملايين من الأسر، التي تقطن المستوطنات البشرية المقامة بطريقة غير شرعية، تستعمل دورات مياه مشتركة أو عامة مستهلكة وتفتقر إلى الصيانة الجيدة - هناك مستوطنة بشرية واحدة في كوماسي، غانا، يتوافر فيها مرحاض واحد لكل ٢٢٠ شخصاً، الأمر الذي يجعل تجنب الطوابير الطويلة أمراً غير ممكن.^{٩٠} وإن النقص في وسائل الصرف الصحي في عدة مدن يضطر نسبة كبيرة من السكان إلى التغوط في العراء.^{٩١}

كما وإن استخدام المراحيض العامة يشكل مشكلة للأطفال الصغار تحديداً. فأخذ الطفل الصغير مسافة معينة للوصول إلى دورة المياه يبدو أمراً غير عملي، كما أن الظلام والرائحة وفتحات الحفر الكبيرة في الكثير من المراحيض تجعل استخدامها أمراً غير مريح، بل مخيفاً لصغار الأطفال. وتشير الأدلة في عدد من المستوطنات البشرية الحضرية إلى أن الأطفال دون سن السادسة، نادراً ما يستعملون هذه المراحيض، وفي معظم الحالات ينهي الأمر بإلقاء برازهم في الساحات أو قنوات التصريف أو الشوارع وبدأت تتحول هذه الأمكنة إلى مصدر فعال للتلوث. وقد تتردد النساء والنساء والفتيات اليافعات في استخدام المراحيض العامة، لأن هذه المرافق لا توفر إلا قدرًا قليلاً من الخصوصية، أو لا توفرها على الإطلاق، والافتقار إلى الأمن يزيد من خطر وقوع هذه النساء ضحايا للاعتداء الجنسي أو العنف. كما وأنهن يواجهن مشكلات مشابهة تتعلق بالخصوصية والسلامة عند اضطرارهن إلى اللجوء إلى العراء في ظل غياب المرافق الصحية.

إن عدم وجود شبكة لتصريف المياه ونظام لجمع النفايات يسهم في زيادة احتمالات حدوث التلوث والأمراض. ومعظم المستوطنات البشرية غير الرسمية لا تتوافر فيها خدمة جمع النفايات الصلبة. وفي جملة من المدن الإفريقية، يتم جمع ١٠-٣٠ بالمائة فقط من النفايات الصلبة للأسر الحضرية، مما يعني حتماً أن تكون الخدمات في المستوطنات البشرية غير الرسمية أشد ضعفاً وقصوراً،^{٩٢} وتلقى النفايات التي لا يتم جمعها، إضافة إلى البراز والبول، في قنوات المجاري التي قد تنسد بسرعة، وعند استحالة تصريف المياه العادمة ومياه العواصف المطرية، فإنها تفيض لتنتشر الفضلات والبراز في جميع أنحاء المنطقة المحيطة بها، ويُعدّ تصريف المياه أمراً مهماً جداً للعديد من المجتمعات الحضرية التي تعيش على أرض منحدرة أو سُخَّية،^{٩٣} وقد يتعرض الأطفال لخطر خاص، حيث أنهم يمارسون اللعب في أية أرض متاحة لهم في الهواء الطلق، وقد يغوصون في الوحل أو يلعبون بالمياه الراكدة أو حتى يفتشون عن أشياء في أكوام القمامة. وعلاوة على ذلك، فإن المساكن المبنية على مواقع تطل على

المربع رقم ٥: المياه والصرف الصحي: أمثلة على الظروف السائدة في المدن والمراكز الحضرية الصغيرة

بنغالور (الهند): يعتمد ما يزيد على نصف سكان هذه المدينة، البالغ عددهم ٦ ملايين نسمة، في حصولهم على المياه على شبكة صنابير المياه العامة التي غالباً ما تكون صنابيرها أو أنابيبها أو القواعد المركبة عليها مكسورة.^{٩٤} ولا يتمكن ثلث السكان تقريباً من الحصول على المياه المزودة بواسطة شبكة المياه. وهناك ١١٣,٠٠٠ شخص يفتقرون إلى المراحيض، ويُعدّ التغوط في العراء أمراً شائعاً.^{٩٥}

فيصل آباد (باكستان): يعيش ثلثا مجموع سكان هذه المدينة البالغ عددهم مليوني نسمة في مناطق يتوافر فيها قليل من الخدمات الرسمية أو لا تتوافر على الإطلاق، ويتم معظم بناء المساكن الجديدة وتطوير الأراضي دون موافقة رسمية، وتصل المياه بالأنابيب إلى أقل من نصف عدد السكان، وأقل من ثلثهم موصل بشبكة المجاري.^{٩٦} لواندا (أنغولا): يعيش ٧٥ بالمائة من سكان هذه المدينة التي يقطنها حوالي ٤ ملايين نسمة في مستوطنات بشرية غير رسمية، إما دون خدمات وبنية تحتية أو بخدمات وبنية تحتية لا تُذكر.^{٩٧}

إيبادان (نيجيريا): يتم تزويد ٢٢ بالمائة فقط من سكان هذه المدينة بالمياه عن طريق شبكة مياه البلدية، ولا تملك المدينة شبكة للمجاري. ويعتمد السكان على نظام المراحيض المُقامة على الحُفَر الامتصاصية أو يستعملون مراحيض موصولة بحفر امتصاصية.^{٩٨}

نيروبي (كينيا): يعيش ما يزيد على نصف سكان هذه المدينة في مستوطنات بشرية صغيرة غير رسمية مقامة على أرض تشكل مساحتها أقل من ٦ بالمائة من مساحة المدينة، ولا توجد دورات مياه أو تمديدات لأنابيب المياه في معظم أراضي هذه المستوطنات.^{٩٩}

إمبانجوك (الكاميرون): يستطيع ما يقارب ٢٠ بالمائة فقط من سكان هذه المدينة البالغ عددهم حوالي ٢٠,٠٠٠ نسمة وفقاً لتقديرات عام ١٩٩٦، الحصول على المياه عبر الأنابيب، بينما يعتمد الباقون على الآبار والينابيع التي أثبتت الاختبارات تلوثها بالبراز، ولا تملك المدينة شبكة للمجاري.^{١٠٠}

البلدات الحدودية في البرازيل: يعتمد ما بين ٤٤ بالمائة و٩٥ بالمائة من الأسر في مدينتين صغيرتين في «رودوننيا»، وثلاث بلدات في زباراس الجنوبية، على مصادر التزود «غير الرسمية» بالمياه (آبار عامة بلا مضخات أو مياه مجمعة من الأنهار)، ويعتمد ما بين ٦٧ بالمائة و٩٥ بالمائة منهم على وسائل صرف صحي «غير رسمي» (استخدام المراحيض المُقامة على الحُفَر للتغوط أو التغوط في العراء).^{١٠١}

المنخفضة والنفقات المتراجعة للحكومة. وقد يكون السكان الحضريون أكثر عرضة لهذه التغيرات بسبب اعتمادهم على الاقتصاد النقدي في معيشتهم (تماماً كما قد تستفيد قطاعات أكبر حجماً من السكان الحضريين من النمو الاقتصادي)، ولكن في أكثر الأماكن، هناك العديد من الروابط بين المناطق الحضرية والريفية الأمر الذي يجعل من الصعب مناقشة كل منها على انفراد.^{٥٩} وعلى سبيل المثال، في «أكرا»، أكبر مدن غانا، ازدادت بشكل

سريع نسبة السكان الفقراء بين عامي ١٩٨٧ و١٩٩٣، بينما انخفضت في كل من المناطق الريفية والمناطق الحضرية الأخرى.^{٦٠} لكن الفقر المتزايد في «أكرا» قد يكون له تأثيرات خطيرة، ومنها توافر فرص عمل أقل لسكان المناطق الريفية، وتدفقات أقل من التحويلات النقدية للمناطق الريفية (أو للمناطق الحضرية الأخرى)، وطلب أقل في المناطق الحضرية على المنتجات الريفية، وهجرة أكثر من المناطق الحضرية إلى المناطق الريفية، والتي تزيد

بدورها من أعباء الاعتماد على الآخرين في المناطق الريفية. وتعني التفاعلات الريفية - الحضرية القوية والاعتماد المتبادل لكل منها على الآخر أن التعديلات الهيكلية تؤثر على كل من السكان الريفيين والحضريين.^{٦١} وحينما يتزايد الفقر في الريف، فإنه يحدث بشكل عام آثاراً خطيرة على الكثير من المناطق الحضرية، وخصوصاً على السكان الذين يعتمد اقتصادهم على الطلب من المستهلكين والمنتجين الريفيين.

ظروف الأطفال في المناطق الحضرية

تفرض المناطق الحضرية تحديات من نوع محدد جداً على الذين يعانون الفقر؛ وهذه التحديات، بدورها، لها تأثيرات مهمة، وكثيراً ما تكون غير متكافئة، على الأطفال واليافعين، فهي تُضعف حقوقهم ورفاههم بطرق تتطلب استجابات محددة. ويتناول هذا القسم من الملخص تأثيرات وتداعيات تلك التحديات على الأطفال في بيئة حضرية فقيرة. إن البيئة في المستوطنات البشرية الحضرية معقدة بشكل كبير، وتتكوّن من سلسلة عريضة من العناصر المشاركة. يركّز هذا الملخص على ثلاثة من هذه العناصر - البنية التحتية المادية، والسكن، والسياق الاجتماعي، في الوقت الذي يعترف فيه، بطبيعة الحال، بأن هذه الفئات مترابطة بصورة وثيقة.

البنية التحتية المادية

إن الظروف البيئية عموماً سيئة بشكل خاص (وقد تشكل خطورة) في الأحياء الحضرية ذات الدخل المنخفض. فحيثما يكون هناك تجمّعات سكانية كبيرة وتكديس للنفايات، فإن احتمالات التلوّث وارتفاع نسبة الجراثيم والأمراض تكون كبيرة. وإذا لم تتم مواجهة هذه الاحتمالات باتخاذ الاحتياطات الفعالة، فإن الكلفة الصحية سوف تكون عالية جداً، وسيؤثر الرضع وصغار الأطفال بنسب متفاوتة. ويموت الملايين من الرضع والأطفال في المناطق الحضرية سنوياً، فيما تعاني أعداد أكبر من أمراض أو إصابات يُمكن، بل يجب، الوقاية منها.^{٦٢} أما عوامل الخطورة المتعلقة بالسن، فتشمل أنظمة المناعة غير المكتملة النمو، وزيادة نسب التعرض للجراثيم، وزيادة الحساسية لمواد كيميائية معيّنّة، إضافة إلى عدم الإدراك الكافي لكيفية تجنّب الأخطار.^{٦٣}

إن معدل وفيات الأطفال في المدن، المزوّدة بشبكات المياه ووسائل الصرف الصحي وتصريف المياه، والتخلص من النفايات، ونظام جيد للرعاية الصحية، يقارب بشكل عام ١٠ حالات وفاة لكل ١٠٠٠ ولادة حية.^{٦٤} وتكون الوفاة ناتجة في حالات قليلة عن المخاطر البيئية. وعلى نحو مغاير، فمن الشائع أن يكون معدل وفيات الأطفال في المدن والأحياء، التي لا تتوافر فيها هذه الخدمات بصورة كافية، ضعيفاً هذا المعدل بعشر مرات أو عشرين مرة، وأن تكون المخاطر البيئية أسباباً رئيسية

للوفاة. وقد تخفي الأرقام التراكمية تباينات كبيرة داخل المناطق الحضرية. فعلى سبيل المثال، أظهرت دراسات مسحية في سبع مستوطنات بشرية في «كراتشي» أن معدلات وفيات الأطفال تفاوتت من ٣٣ حالة وفاة إلى ما يصل إلى ٢٠٩ حالات لكل ألف ولادة حية. والتباينات واضحة كذلك في مدن الدول ذات الدخل المرتفع، رغم أن معدل الوفيات فيها أقل بكثير وليس ذا صلة وثيقة بالعوامل البيئية. ففي «غلاسجو» بالمملكة المتحدة كان معدل وفيات الرضع عام ١٩٩٠ في إحدى مناطقها الفقيرة ٤٧ حالة لكل ألف ولادة حية مقارنة مع ١٠ حالات وفاة لكل ألف في ضاحية أكثر غنى^{٦٥} وبالمثل، أظهر معدل وفيات الرضع في واشنطن عام ١٩٩٧، والذي يُقسّم حسب الأحياء السكنية فيها، اختلافاً ملحوظاً يتراوح ما بين ٢,٨ حالة وفاة لكل ألف ولادة حية في منطقة ذات دخل عالٍ و١٦ حالة لكل ألف ولادة حية في أحد الأحياء الفقيرة.^{٦٦}

إن قاعدة المعلومات اللازمة للتعرف الدقيق على الأهمية النسبية للأسباب المختلفة أو لعوامل الخطورة محدودة. فإذا أردنا أن نفهم ديناميات الفقر في المناطق الحضرية وآثاره وأن نتخذ إجراءً فعالاً، فإن ثمة حاجة واضحة لبيانات أفضل. فعلى سبيل المثال، هناك بيانات قليلة على مستوى المدينة حول معدلات مرض الأطفال في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط، وبيانات أقل حول مدى إدراك الأطفال ومناحي الرعاية لهم لاحتياجات الأطفال وأولوياتهم. ولكن هناك عدة دراسات مفصلة في أحياء حضرية معينة تقدم دليلاً قوياً على التأثيرات التي تخلفها الظروف الحضرية.

المياه والصرف الصحي

لا زالت أمراض الإسهال سبباً رئيسياً لوفاة الرضع والأطفال في قطاعات كبيرة من السكان الحضريين في العالم. وإن فضلات الإنسان هي المصدر الأساسي لجراثيم أمراض الإسهال.^{٦٧} فحين تكون مصادر تزويد المياه ومرافق الصرف الصحي سيئة، تكون أمراض الإسهال والأمراض الأخرى الناجمة عن الماء الملوّث (كالتيفوئيد) أو الماء والطعام الملوّثين (كالكلوليرا أو التهاب الكبد) من بين أكثر المشكلات الصحية خطورة في أحياء المناطق الحضرية، أو في المدن ككل. وقد يتم

الاستخفاف بتأثيرات أمراض الإسهال بشكل ملحوظ، رغم أنها - عندما تكون مصحوبة بسوء التغذية (كما هو الحال عادة) - تُضعف الأجهزة الدفاعية في الجسم، بحيث تصبح أمراضاً كالحمية والنزلة الرئوية مُسببات أساسية لوفاة الأطفال.^{٦٨} وإن الآثار الطويلة الأمد على الأطفال لا تكون مقصورة على الصحة، فقد ربطت دراسة لمدن البرازيل أمراض الإسهال المبكر عند الأطفال بإضعاف ملكة الإدراك المعرفي لديهم بعد عدة سنوات لاحقة.^{٦٩}

وهناك عامل مهم لضمان صحة الطفل وهو توافر كميات كافية ونظيفة من المياه وتوفر مرافق الصرف الصحي، وهما شيان مفقودان باستمرار في المستوطنات البشرية الحضرية الفقيرة في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط (المربع رقم ٥). ويُعدّ توافر المياه بكميات قليلة جداً مشكلة كبيرة، الأمر الذي يجعل الحفاظ على الظروف الصحية الضرورية لمنع الأمراض المستوطنة، والتي تُسهم بشكل كبير في وفاة الأطفال أو في الإصابة بالأمراض المتكررة، أمراً مستحيلاً.^{٧٠} وعند الحاجة لإحضار الماء أو شرائه في قوارير، تقوم أسر كثيرة بتدبير حاجتها من الماء، ولكن بكمية أقل بكثير مما تحتاجه لضمان صحة أطفالها. وفي المناطق الحضرية في البرازيل، زادت نسبة تعرض الرضع للوفاة في الأسر التي تستخدم حنفيات المياه الراسية العامة للتزوّد بالمياه أكثر بخمس مرات من الأطفال الرضع في الأسر التي تصلها المياه عبر الأنابيب.^{٧١} وفي ظل غياب مصادر كافية للمياه النظيفة، يصبح الحفاظ على الصحة العامة عند تحضير الطعام أمراً صعباً بصورة استثنائية. وإذا ما افترق غياب مصادر المياه النظيفة بسوء تخزين الطعام، فإن التلوّث يصبح أمراً مرجحاً. وهذا الأمر ينطوي على خطورة بالنسبة للأطفال الذين يستخدمون الرضّاعات والأطفال الذين يجري فطامهم، حيث يصبحون معرضين للخطر بشكل كبير.^{٧٢}

إن الآثار المترتبة على التزويد غير الكافي للمياه تتفاقم نتيجة لمرافق الصرف الصحي السيئة، ذلك أن نسبة صغيرة فقط من السكان الحضريين الفقراء تملك وسائل الصرف الصحي الملائم.

مدينة ناجحة فشِل سوق العقارات فيها رغم ذلك بتوفير السكن لملايين الأشخاص من ذوي الدخل المنخفض، والذين يشكلون عاملاً أساسياً في اقتصادها.

يُمكن أن يكون تأثير الطرد على الأطفال مدمراً بشكل خاص. إذ عادة ما يؤدي الطرد إلى التشرد، وغالباً ما يؤدي إلى اضطراب اقتصادي كبير. وقد تدمر الممتلكات، ويتعرض الاستقرار الأسري للخطر، ويُهدد مصدر الرزق والتعليم، وتُفوّض شبكات العمل الاجتماعية. ويتحدث الأطفال الذين عانوا من الطرد عن العنف، والرعب، والفوضى، وسوء انتظام النوم بعد ذلك، والابتعاد عن الأصدقاء. كما تحدثوا عن صعوبات في العودة إلى حياة مستقرة، وعن انهيارات مستمرة في العلاقات الأسرية نتيجة للتوتر والصعوبات الاقتصادية.^{١١٧} وينشأ الطرد أو النزوح أيضاً عن النزاعات المسلحة، والعنف السياسي، والكوارث الطبيعية، والحالات الطارئة الأخرى التي تؤثر على ملايين الأطفال والراشدين سنوياً، وغالباً ما تؤدي إلى فصل الأطفال عن عائلاتهم. وهذا يعني تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين أو النازحين من سكان الأرياف إلى مدن يكون السكن فيها غالباً، ولا يلقون ترحيباً من السكان الحضريين الآخرين. ويزداد الأمر تعقيداً على نحو خاص إذا كانوا مهاجرين غير معترف بهم قانونياً، فغالباً ما يعيش المهاجرون في خوف دائم من أن يتم اكتشافهم، وأن يجبروا على الترحيل والعودة من حيث أتوا. ويكون الأطفال القادمون من مجتمعات «غير قانونية»، أو «غير مرحّب بها» معرضين بشكل كبير للتمييز أو التحامل والتحرش أو المضايقة، والهجوم والسجن، خصوصاً عندما يُجبرون على العمل من أجل البقاء.

نوعية السكن وظروفه

وحتى إذا ما توافرت مساكن آمنة للأسر الحضرية الفقيرة، فإن هذه المساكن نادراً ما تكون ملائمة للحفاظ على حقوق أطفالهم في البقاء، والنمو أو النماء، وتوفير أعلى مستوى صحي ممكن، ويصبحون عرضة لأخطار عديدة نتيجة لتلك المساكن الرديئة والمبنية على أرض معرضة للكوارث. وتعتبر حالات الحريق العرضية شائعة حيث المناطق مليئة بمواد بناء قابلة للاشتعال السريع، وتُصنّف على أنها أكثر خطورة نتيجة للنقص في خدمات الطوارئ أو لعدم ملاءمتها. وفي حالات أخرى، قد يتم إشعال الحرائق بشكل متعمد وذلك لإجبار الأسر على الخروج من الأراضي التي احتلتها. وفي الدول ذات الدخل المرتفع، يعود السبب في الحرائق إلى الظروف السكنية السيئة، ولكن غالباً ما يكون السبب هو وجود عُطل في شبكة الأسلاك الكهربائية، وخلل في معدات التدفئة، وغياب أجهزة الإنذار التي تعمل نتيجة انبعاث الدخان. كما أن هناك مخاطر صحية عديدة مرتبطة بنوعية بناء المساكن والمواد السيئة المستخدمة في البناء. ويؤدي نقص المناخل إلى تعرّض الأطفال للذباب والبعوض، كما أن التقوب في الجدران والسقوف تُؤوي الفواض والحشرات التي تنقل الأوبئة. وتزيد الأرضيات الصعبة التنظيف من الإصابة بالجراثيم وهي العوامل التي تسبب بدورها الأمراض - وبخاصة في أوساط الرضع والأطفال الصغار.^{١١٨}

ومن المتعارف عليه أن البيئات المعيشية السيئة،

لأصحابها مقابل النوم والطعام. وفي هذه الحالات يكون هناك تبادل بين التكاليف العالية جداً التي تتكبدها الأسر، منها على سبيل المثال ما يتعلق بالإيجار والاكتماظ، وبين الفوائد التي يوفرها الموقع من حيث إمكانية الحصول على وظائف وخدمات. وعلاوة على ذلك، فإن مشكلات كهذه لا تكون مقتصرة بأيّة حال على الدول ذات الدخل المنخفض؛ ذلك أن العديد من الناس الفقراء في المناطق الحضرية في الولايات المتحدة الأمريكية، مثلاً، يواجهون مشكلات سكن خطيرة، بما فيها الإيجار الذي قد يستنزف أكثر من ٥٠ بالمائة من دخولهم.^{١١٩}

إن عدداً غير معروف - لكنه يقدر حتماً بعشرات الملايين - من الأطفال والراشدين الذي يقيمون في المناطق الحضرية في العالم هم فعلاً متشردون، وينامون في الأماكن العامة (على الأرصفة، وفي المحطات، والمتزهات والمقابر) أو في مواقع البناء أو أماكن العمل. وفي وسط مومباي (بومباي سابقاً) في الهند، هناك ما يزيد على مائة ألف شخص، نصفهم من الأطفال، يعيشون على الأرصفة. ويرجع ذلك إلى أن دُخولهم قليلة بحيث لا تسمح لهم بأن يعيشوا حتى في مناطق رخيصة على أطراف المدينة.^{١٢٠}

يعتبر التشرد ظاهرة حضرية سائدة، ويرجع ذلك جزئياً إلى المتاجرة بالأرض وأسواق المساكن في مدن العالم. وحتى في الدول ذات الدخل المرتفع، تؤكد الأبحاث أن التشرد بين الأسر التي لديها أطفال أخذ في التزايد رغم ببحوثة العيش التي شهدتها السنوات الأخيرة. وتؤدي هذه التجربة إلى الأرق والإجباط لكل من الأطفال والوالدين، وقد تؤدي إلى التشكك الأسري، حيث يوضع الأطفال في مراكز الرعاية البديلة. وفي مدينة نيويورك، فإن لدى ٦٠ بالمائة من المقيمين في ملاجئ الراشدين أطفالاً لم يتمكنوا من الإقامة معهم.^{١٢١}

حالات الطرد

يعيش الملايين من السكان الحضريين حول العالم في حالة من القلق إثر تخوفهم من الطرد (المربع رقم ٦ حول حالات الهدم والطرده في مانيل). وفي حالة المستوطنات البشرية غير القانونية، فإن أولئك الذين يقطنون في أراضٍ غير مرغوب فيها، معرضون لخطر الطرد. ويبيّن مسح أسري أجري في ستة أحياء من مدينة دار السلام في تنزانيا عام ١٩٩٨، إن ما يتراوح بين ١٠-٢٠ بالمائة من الأسر طُردت من منازلها في العام السابق.^{١٢٢} وبيّنت مراجعة أجريت لأربعين حالة طرد حول العالم بين عامي ١٩٨٠ و١٩٩٣ أن ثمانين حالات طرد شملت ما يزيد على ١٠٠,٠٠٠ شخص، وأكبرها شمل طرد ٧٢٠,٠٠٠ شخص في سيؤول في كوريا الجنوبية في إطار التحضير للألعاب الأولمبية.^{١٢٣} وليست هذه هي المرة الوحيدة التي يحصل فيها ذلك، بل إنه فيما بين عامي ١٩٦٠ و١٩٩٠، تم طرد خمسة ملايين شخص من منازلهم في سيؤول، وبعضهم كان قد طُرد عدة مرات، في أغلب الأحيان، من أماكن قُدمت لهم بعد طردهم في مرات سابقة.^{١٢٤}

وبالطبع، فإن أمن المسكن ليس موضوعاً اقتصادياً وسياسياً فحسب. فالمربع رقم ٧ يوضح التأثير الإنساني لحالات الطرد في مومباي، وهي

وتكون فرص اللعب محدودة كذلك في الدول ذات الدخل المرتفع، فعادةً ما تكون أماكن الترفيه في المناطق الحضرية إما محدودة أو تتطلب تكاليف مالية متزايدة، بينما تجعل السيارات من الشوارع أماكن خطيرة للعب، وتُستعمل المناطق الخالية مواقف لها. وعلاوة على ذلك، فإن نماذج عمل الوالدين، والمسافة بين المنزل والمدرسة، والاستخدام المتزايد للسيارات يعني أن العديد من الأطفال يُعزلون في منازلهم بعيدين عن أقرانهم بعد ساعات الدراسة. كما أن اهتمام الأهالي بأمن أطفالهم في المناطق الحضرية قد يزيد من هذا الانعزال.

السكن

تمتد جذور الكثير من حقوق الأطفال إلى الحق الأساسي للإنسان في منزلٍ لائق آمن يُمكنه تحمل نفقاته. أما البقاء والصحة والتنمية المثلى فهي متعلقة بنوعية المسكن وما يحيط به. أما سبب كسب المعيشة والحصول على التعليم والخدمات الأخرى فتُحدّد حسب مكان المنزل. وأما الأمن العاطفي، والاستقرار الأسري وحتى نوعية العلاقات مع المجتمع المحلي فهي مرتبطة بالأمن الذي تحققه الاستمرارية في المسكن. ولكن الفقراء في المناطق الحضرية في نزاع مع كل ما يتعلق بالسكن - بالحصول عليه، والمحافظة عليه ثم التكيف مع كل نقائصه.

وفي معظم المدن في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط، يعيش ما يتراوح بين ٢٥ بالمائة و ٥٠ بالمائة من السكان في مستوطنات بشرية أُقيمت بشكل غير قانوني.^{١٢٥} ونوعية السكن فيها سيئة بشكل عام وغالباً ما تكون بائسة، إذ أن المساكن تُصنع من الخشب والمواد البلاستيكية المأخوذة من مكبات النفايات. وهذا لا يعتبر ناتجاً عن انخفاض الدخل فحسب، بل إنه ناتج أيضاً عن عدم رغبة الأسر في الاستثمار في السكن بسبب ما يساورها من شكوك في إمكانية السماح لها بالبقاء فيها.

إن موقع المستوطنات المقامة بشكل غير رسمي له ما يبرّره من الناحية المنطقية، فهذه المستوطنات البشرية تتجمّع في مناطق خطيرة، لأنه كلما زادت خطورة الموقع ازدادت فرصة المقيمين فيه في استمرار العيش فيه وتجنب الطرد منه، وغالباً ما يتوافق وضع هذه المستوطنات البشرية غير القانونية في المدينة مع وضع المناطق الأكثر عُرضة لمخاطر الفيضانات أو طوفان المد أو الجزر (كما هو الحال في «أكرا» و«بانكوك» و«بيونس آيرس» و«دلهي» و«غواياكيل» و«جاكارتا» و«مونروفيا» و«لاغوس» و«بورت هاركورت» و«بورت مورسبي» و«رسيبي») أو الانهيارات كما في («كاراكاس» و«لاباز» و«ريو دي جانيرو»). وعلى نحو مشابه، فإن أكثر المنازل المقامة سوءاً هي ذاتها الأكثر عُرضة لأضرار الزلازل الأرضية الشديدة، كما ثبتت من زلازل مدمرة وقعت مؤخراً في مدينة «أرمينيا» الكولومبية (كانون الثاني ١٩٩٩)، والمدن التركية في «أدازاري» و«غولوكوك» وإسطنبول و«إزميت» (آب ١٩٩٩)، و«أحمد أباد» و«بوج» في ولاية «غوجورات» الهندية (كانون الثاني ٢٠٠١). وفي العديد من المدن، تعيش المجموعات السكانية الفقيرة أيضاً في تجمعات كبيرة في شقق مكتظة آيلة للسقوط داخل المدينة، وفي منازل يدفعون

فحصهم، لديهم مستويات من الرصاص في الدم تفوق الحدود المقبولة.^{٩٣} وفي الدول ذات الدخل المرتفع، يظهر تعرّض الأطفال للرصاص، غالباً، من خلال استيعاب غبار المنازل التي يحتوي دهانها على الرصاص، وهي مشكلة تعاني منها المناطق ذات الدخل المنخفض بشكل خاص نتيجة لوجود الأدوات المنزلية المهترئة. وتبقى هذه أكبر مشكلة صحية بيئية تؤثر على الأطفال في الولايات المتحدة الأمريكية.^{٩٤} ويكون الأطفال معرضين للخطر أيضاً جراء تعرّضهم للمواد الكيميائية الضارة. وفي الحقيقة، فإن المبيدات الحشرية أيضاً أصبحت، بصورة متزايدة، مصدراً للتلوث في بعض المناطق الداخلية في المدن حيث يتم استخدامها لمكافحة الصراصير والجرذان والحشرات الطفيلية الأخرى.^{٩٥} إن أخطر مشكلة منفردة للملوثات الكيميائية على صحة الأطفال في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط هي تلوث الهواء الداخلي الناتج عن استخدام الفحم أو الوقود الحيوي أو المدافئ ذات النوعية الرديئة، إضافة إلى التهوية غير الكافية. وهذه مشكلة تعاني منها كل المناطق الريفية والحضرية، ولا يستطيع الأطفال أن يتخلصوا منها بالخروج من المنازل في البلدات والمدن نتيجة لسوء نوعية الهواء الخارجي. ومع ذلك، فإن تركيز المواد الملوثة في الداخل قد يكون أكبر عدة مرات منه في الهواء الخارجي الأكثر تلوثاً. وفي أغلب الأحيان يتعرض الأطفال الصغار والرضع بشكل كبير للتلوث لأنهم يبقون مع أمهاتهم في المنازل أثناء قيامهم بالطبخ أو بمهام أخرى. وقد ينجم عن تأثير هذه الملوثات، إذا ما صاحبها سوء التغذية، تأخر في النمو وزيادة حدوث الالتهابات التنفسية الحادة.^{٩٦} وفي جملة من المدن يكون تركيز وخليط ملوثات الهواء المحيط عالياً جداً بدرجة ملحوظة بحيث يسبب الأمراض والوفاة المبكرة لكثير من الأفراد السريعي التأثير. وعلى النطاق العالمي، فإن مليار ونصف المليار شخص (١,٥) من السكان الحضريين معرضون لمستويات من تلوث الهواء المحيط تفوق مقاييس منظمة الصحة العالمية - وفي كثير من المدن، يفوق تركيز الملوثات هذه المقاييس بكثير.^{٩٧} وهناك فئات سكانية تكون معرضة لهذا التلوث بشكل خاص: فالأسر الأشد فقراً، والتي «تبحث عن قوت يومها» وتعيش وتعمل في مكبات النفايات تستنشق، بشكل منتظم، الأبخرة الملوثة الناتجة عن السموم في البلاستيك المحترق والمواد الخطيرة الأخرى. وبشكل عام، فإن انتشار وحدة مرض «الأزمة» إضافة لأمراض تنفسية أخرى، قد تزايدت بين الأطفال الحضريين بشكل يُنذر بالخطر في السنوات الأخيرة. فالأسباب معقدة جداً وتتضمن التعرّض للملوثات في المناطق الحضرية، والمواد التي تثير الحساسية إضافة للتوتر والضغوط النفسية والاجتماعية للحياة الحضرية. وعلى الرغم من توثيق هذه الظاهرة في الدول ذات الدخل المرتفع في المقام الأول، إلا أنها بدأت تجلب الانتباه في مناطق حضرية أخرى.^{٩٨} إن حالات التسمم العرضية شائعة بين الأطفال، وبخاصة في الفئة العمرية بين سنة وثلاث سنوات. ويحدث هذا التسمم في الأغلب من الكاز أو من المنتجات التي تُستخدم في المنازل (كمبيض الثياب مثلاً) والأدوية. وإن عدد حالات التسمم في المساكن

المكتظة والرديئة أكبر منه في أماكن أخرى، حيث لا يوجد مكان لتخزين هذه المواد أو حفظها بعيداً عن متناول الأطفال، وحيث تمنى المتطلبات الكثيرة الملقاة على عاتق الوالدين أنهم لا يستطيعان الإشراف على الأطفال كل الوقت. وحتى الأجنة في بطون الأمهات معرضة للخطر من خلال تعرّض الأمهات للملوثات الكيميائية، التي يسبب بعضها مرض السرطان أو العيوب الخلقية في الجنين، أو حتى تلك التي تؤدي إلى قتله. ومن المواد الكيميائية المعروفة بقدرتها على إيذاء الجنين عن طريق المشيمة، الرصاص والزرنيخ الميثيلي وبعض المبيدات الحشرية والمكونات البلاستيكية السامة وأحادي أكسيد الكربون.^{٩٩} وفي معظم المستوطنات البشرية ذات الدخل المنخفض، يزداد تعرّض الجنين للخطر جراء نقص المواد المغذية للأم، أو جراء تأثير الطفيليات أو الملاريا على صحتها.

المخاطر الجسدية

يقتل الملايين من الأطفال الحضريين في مختلف مناطق العالم سنوياً نتيجة لإصابات يمكن الوقاية منها، وهي تقع في منازلهم وأحيائهم، وتلحق إصابات خطيرة بعشرات الملايين من الأطفال الآخرين. وتعرّض كل من حركة المرور المزدحمة، وسلام الدرج غير المحمية والمناطق المرتفعة غير المحمية، والمنازل غير المنجزة، والمواقع الخطيرة للمنازل، وأكوام المخلّفات، وبُدرة الأماكن الآمنة للعب الأطفال إلى مستويات عالية من الخطر.^{١٠٠} وتزداد خطورة الإصابة عندما لا يتمكن مقدمو الرعاية المتعبون والمثقلون بالعمل من توفير الإشراف الملائم على الأطفال. وفي الدول التي تكون فيها الأمراض الطفيلية والمعدية تحت السيطرة الجيدة، تُصنّف الإصابات غير المتعمدة بأنها السبب المؤدي لوفاة الأطفال، حيث تسبب في ٤٠ بالمائة تقريباً من وفيات الأطفال في الفئة العمرية من سنة إلى ١٤ سنة.^{١٠١} وفي الدول التي لا زالت الأمراض ومشكلات التغذية فيها تؤدي إلى وفاة العديد من الأطفال، فإن النسبة المئوية للوفيات الناتجة عن الإصابات منخفضة، ولكن أعداد الإصابات للشخص الواحد تُعدّ مرتفعة بشكل ملحوظ، وبخاصة في المجتمعات المحلية الحضرية الأشد فقراً.^{١٠٢} إن معظم إصابات الأطفال يتم توثيقها بناءً على سجلات المستشفيات، ولكن هناك أسباباً منطقية للاعتقاد بأن هذه السجلات لا تعطي صورة كاملة عن الوضع، لأن معظم إصابات الأطفال لا تعالج في المستشفيات، ويعود هذا، في جزء منه، إلى تكاليف العلاج في المستشفى، وإلى الافتقار إلى وسائل النقل في الحالات الطارئة. وقد وثقت دراسة للمجتمع المحلي في «إيبادان» في نيجيريا، ٢٢٦، ١ إصابة مُتّي بها ٤٣٦ طفلاً ممن تجاوزت أعمارهم ثلاثة أشهر. وتشمل هذه الإصابات جروحاً طفيفة، وتمزقات، وحالات التواء وخلع في المفاصل، وقد تمت معالجة أقل من ١ بالمائة منها في مرافق صحية رسمية.^{١٠٣}

وفي المناطق الحضرية والريفية على حدٍ سواء، تعتبر حالات السقوط أحد أكثر الأسباب الشائعة للإصابات بين الأطفال الصغار خاصة. كما تعتبر الحروق شائعة الحدوث بين الأطفال دون سن الرابعة - وذلك من جراء الماء الساخن أو السوائل الساخنة الأخرى، ومن حوادث الحريق العامة، وحرائق المدافئ أو الأجهزة التي تعمل بالكاز. وتزيد مستويات الاكتظاظ العالية من احتمالية وقوع هذه

الحوادث. وركزت دراسة في مستوطنات بشرية عشوائية في البرازيل على ٦٠٠ طفل دون سن الخامسة، اعتماداً على مقابلات أُجريت مع الأمهات اللواتي أفدن أنه قبل أسبوعين من المقابلة، تعرّض ٣٠ بالمائة من الأطفال لحادث واحد على الأقل، وكانت إصابة ١٢ بالمائة منهم خطيرة لدرجة تتطلب عناية صحية في عيادة أو مستشفى. وتبلغ حالات السقوط ٥٣ بالمائة من هذه الحوادث، تليها الجروح بنسبة (١٧ بالمائة) والحروق (بنسبة ١٠ بالمائة). ويعود السبب في حالات السقوط تلك إلى التضاريس الوعرة للمستوطنة البشرية. ويُعدّ عمر الطفل عاملاً محدداً مهماً للحوادث، وتبلغ الحوادث ذروتها في السنتين الثانية أو الخامسة من عمر الطفل.^{١٠٤}

كما تعتبر حوادث الطرق من بين أهم أسباب الإصابات الخطيرة في مدن كل من الدول ذات الدخل المرتفع وذات الدخل المنخفض. لكن التزايد السريع في حركة السير على الطرق في العديد من الدول ذات الدخل المنخفض وفي معظم الدول ذات الدخل المتوسط، بالإضافة إلى الصيانة السيئة للطرق، والاستعمال المتعدد لها، وعدم توافر الأرصفة والمعابر الآمنة لقطع الشوارع، قد أسهمت جميعها في زيادة معدلات الوفيات والإصابات بنسب تفوق كثيراً المعدلات في أوروبا أو الولايات المتحدة، سواء اعتمدنا مقياس «الركبة - الطريق» أو مقياس «المسافر - الميل».^{١٠٥}

توافر سبل الوصول إلى مرافق اللعب

لمخاطر السلامة ومخاطر الصحة في المناطق الحضرية تأثير كبير على فرص اللعب المتوافرة للأطفال. وإن توافر البيئات المحفزة والمتنوعة التي تسمح للأطفال بالتظاهر (التمثيلي) والتعلم تعتبر عناصر محورية للنمو الأمثل للأطفال.^{١٠٦} وهي مرتبطة بالنتائج المحسنة والقدرة على التكيف لدى الأطفال المعرضين للمخاطر العالية.^{١٠٧} وحيثما تكون المنازل مكتظة، قد لا يبقى للأطفال من خيار سوى قضاء جزء كبير من اليوم خارج المنزل. ومن الممكن أن يكونوا ماهرين، بشكل استثنائي، في إيجاد فرص للعب حتى في أشد البيئات حرماناً. وفي الواقع، فإن الكثير من البيئات الفقيرة مليئة بالتحدي والتنوع، لكنها أيضاً تعرّض الأطفال لمخاطر جدية، ويتعامل أولياء أمور الأطفال، في الغالب، مع هذه المخاطر بفرض قيود على اللعب.

وكلما أصبح الأطفال أكثر حراكاً، ازداد القلق حول السلامة. وفي ظل ظروف الفقر في المناطق الحضرية، يعتبر البراز والزجاج المكسور والأكياس البلاستيكية والطعام المتعفن والمواد المحترقة من الأخطار الشائعة.

وكلما بدأ الأطفال في الابتعاد عن منازلهم أكثر فأكثر، كلما ازداد مدى تفاعلهم مع ما حولهم وازداد عدد عوامل الخطر التي تواجههم - مثل حركة المرور بشكل خاص، وكذلك الكلاب الضالة، والمياه الراكدة، وقنوات التصريف المكشوفة، والأماكن المملوءة بالمخلّفات. ويكون الأطفال الأكبر سناً أكثر قدرة على تحديد الأخطار، لكن الدافع إلى اللعب والاستكشاف ومتعة المخاطرة قد تغلب على الحاجة إلى الحذر. ونتيجة لذلك، تبقى معدلات الإصابة ثابتة تقريباً طوال فترة الطفولة، بينما تميل أنواع الإصابات الأخرى للتغير حسب السن.^{١٠٨} وتتعرض الفتيات بشكل عام لمخاطر أقل، وذلك جراء التحفظات الكبيرة المفروضة عليهن.^{١٠٩}

التي يكون فيها النظام القضائي للأحداث ضعيفاً أو غير موجود، لمعاملة تعسفية من جانب الشرطة أو لانتهاك حقوقهم الأخرى. وفي بعض الحالات، على الأقل، قد ترتبط ظواهر مثل ظاهرة التخريب، بالملل وانعدام الفرص وفقدان الأمل. وفي كثير من المجتمعات، أدى تأمين المرافق الترفيهية والتدريب على العمل وخيارات المشاركة البناءة في المجتمع، إلى تقليص معدل الجرائم وعنف العصابات بدرجة مثيرة للاهتمام.^{١٤١}

التعليم والعمل

يبدو أن التعليم، شأنه في ذلك شأن معظم الخدمات الأساسية الأخرى، متوافر للأطفال الحضريين أكثر من أقرانهم الريفيين. ولكن المدرسة بالنسبة لكثير من الأطفال الحضريين قد تكون صعبة المنال أو مكلفة، بحيث لا يستطيعون تحمل تكاليفها. إضافة لذلك، فإن نوعية المدارس بشكل عام في المناطق الحضرية الفقيرة قد تكون متدنية إلى حد كبير. وهذا يشكل بدوره معوقاً آخر للآباء والأمهات والأطفال. وفي المستوطنات البشرية غير القانونية، على وجه التحديد، قد تهمل الحكومات واجبتها في توفير التعليم، أو في تقديم أية خدمة أخرى. وعندما جرى تطوير المشروع الكبير، وهو «التعليم الأساسي للأطفال الحضريين ممن يصعب الوصول إليهم» لخدمة الأطفال العاملين في الأشغال الخطرة في بنغلادش، سرعان ما تبين أن ما يزيد على نصف الأطفال الذين ينظمون في مراكز التعليم الصغيرة في الأحياء الشعبية الفقيرة لم يكونوا «أطفالاً عاملين»، مما يُشير إلى أن هناك مشكلة ذات طابع عمومي أكبر تتعلق بعدم توافر سبل وصول الأطفال إلى المدارس.^{١٤٢} ولكن حتى في حال وجود مدارس حكومية تبعد مسافة يستطيع الأطفال قطعها سيراً على الأقدام، فإن العديد من الأطفال الحضريين لا يلتحقون بها. ويتسرب كثير من الأطفال الذين يلتحقون بالمدارس في السنوات القليلة الأولى. وتُشير المسوح التي أُجريت من «بيت إلى بيت» في الأحياء الشعبية الفقيرة في «حيدرآباد» و«اسكندراباد» إلى أن نوعية المدارس والتعليم تعتبر من العوامل الرئيسية للالتحاق بالتعليم والاستمرار فيه، حيث تُعدُّ الصفوف المدرسية المتهدمة والمُكتظة، والمُعلمان غير المهتمين، والعقاب البدني والتمييز الاجتماعي والإذلال، بعضاً من الأسباب التي ذكر الآباء والأمهات والأطفال أنها وراء افتقارهم إلى الدافع للاستمرار في التعلُّم.^{١٤٣} وفي حالة المجموعات الهشة السهلة التأثر، كالأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة، فإن العوائق الاجتماعية والبدنية التي تؤثر على الانتظام في المدرسة في المناطق الحضرية الفقيرة، لا يُمكن التغلب عليها دون دعم خاص ودون توفير خدمات مُعينة.

ويُحرَم العديد من الأطفال من حقهم في الحصول على التعليم ليقوموا بأعمال منزلية أو أسرية أو برعاية أشقائهم الصغار. وهذا الحرمان ينطبق على المناطق الريفية تماماً كما ينطبق على المناطق الحضرية. ولكن نقص المرافق والخدمات العامة في الكثير من المجتمعات المحلية الفقيرة في المناطق الحضرية يُسهِّم في تحمُّل ملايين الأطفال، وخصوصاً البنات منهم، أعباء غير ملائمة.

الفسيحة التي تملؤها الفضلات. أما برك السباحة فكانت بعيدة ومكلفة للغاية، وكان التنقل محدوداً بسبب اكتظاظ المرور، والأرصفت مهدمة وإشارات المرور محطمة، وكانت وسائل النقل متقطعة ومكلفة، والشوارع سيئة الإنارة مما يجعل الأطفال يشعرون بالخوف من الخروج ليلاً.^{١٤٥} وإلى جانب نقص الفرص، يرى الأطفال أن وصمة العيش في مجتمعات محطمة وهامشية، هي قضية خطيرة بالنسبة لهم. وهم لا ينظرون إلى بيئاتهم المادية على أنها أمر مُسلَّم به، فهم حسَّاسون جداً تجاه ما يحيط بهم، إذ يعتبرونه مصدراً للرضى النفسي، وفي الوقت نفسه مسبباً للإذلال والألم.

وتتحدَّد نوعية الحي، وسُبل الوصول إلى الخدمات وفرص الأطفال واليافعين في الحصول عليها، إلى حدٍ ما، بمستوى الخدمات التي توفرها البلدية بشكل رسمي. لكن مؤسسات المجتمع المحلية كالكنائس والمراكز الثقافية والنوادي الترفيهية تؤدي دوراً مهماً كذلك، وتعتمد على مستوى التنظيم الاجتماعي والالتزام في داخل المجتمع المحلي، وقد اتخذ الكثير من الكنائس الإفريقية - الأمريكية في المدن الرئيسية في الولايات المتحدة مبادرات لتعبئة أفراد المجتمع المحلي للتخطيط لأحياء مندهم وإدارتها، غير أن الأبحاث في الولايات المتحدة الأمريكية أشارت أيضاً إلى أن قاعدة موارد الحي هذه عادة ما تكون أضعف في المناطق التي يشد فيها الفقر والبطالة وتغيير المساكن.^{١٤٦}

هذه العوامل ذاتها مرتبطة أيضاً بمستويات أعلى من العنف وعدم الأمان،^{١٤٧} إذ أصبح العنف في العديد من المدن في مجتمعات العالم جزءاً مألوفاً من خبرة الطفل. وتم ربط التعرُّض للعنف، بصورة متكررة بمستويات أعلى من الإحباط والقلق والإجهاد والعدائية والاضطرابات السلوكية لدى الأطفال واليافعين.^{١٤٨} وعلاوة على ذلك، يبدو أن هناك شكاً قليلاً بأن الفقر وظروف العيش غير الملائمة وانعدام الأمن والتهميش الذي يعيشه الكثير من المجتمعات الفقيرة، سوف يُغذي الإحباط والعدوانية. وفي أحد الأحياء الشعبية الفقيرة جداً في شيكاغو، تبين أن ٤٧ بالمائة من الأولاد ٥٥ بالمائة من البنات، الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٧ و١٣ سنة، قد شاهدوا مراراً وتكراراً شخصاً يتعرض لإطلاق النار أو للطمع. ويعيش ما يزيد على ٢٠ بالمائة منهم مع أشخاص سبق لهم أن تعرَّضوا لإطلاق النار.^{١٤٩} وفي واشنطن العاصمة، تبين أن ٧٥ بالمائة من عيَّة أطفال في مدرسة ابتدائية إفريقية - أمريكية قد شهدوا حالات عنف في مجتمعاتهم المحلية، بدءاً بالاعتداء الجسدي والعنف، الذي تمارسه العصابات وانتهاءً بالاعتصاب والقتل. وكان نصف آبائهم وأمهاتهم تقريباً لا يعرفون ما إذا كانوا قد تعرَّضوا لأي نوع من العنف أو لا.^{١٥٠}

وقد لا يكون الأطفال واليافعون ضحايا للعنف وحسب، بل إنهم يُسهِّمون فيه كذلك. ويعتبر استقواء الأقران مشكلة للعديد من الأطفال، كما يُعدُّ التخريب وتعاطي المخدرات والجرائم المرتبطة بالعصابات التي يرتكبها النشء اليافع أسباباً للخوف والقلق في كل المجتمعات حول العالم. وفي مقابل ذلك، قد تجعل هذه النشاطات الأطفال على صلة بالمسؤولين عن تطبيق القانون. ويخضع الأطفال في الحالات

في أكثر من نصف إجمالي حالات الوفاة بين الأطفال، وفي الإصابة بالأمراض المزمنة وتباطؤ جميع جوانب النمو. كما أنه يُضعف أجهزة مناعة الأطفال ضد الأمراض ويزيد من قابليتهم للمرض.^{١٥٠} ويكون الأطفال الصغار في مرحلة الرضاعة الطبيعية أو الفطام عُرضة للأمراض بشكل خاص، ولكن هناك أيضاً خطورة على الأطفال الأكبر سناً الذين كثيراً ما يُعطون طعاماً رخيصاً أو حلويات يُسوّقها باعة الشوارع المتجولين أو في الدكاكين المحلية، وقد يعني تباين الأسعار في المناطق الحضرية أن تجد الأسر الفقيرة صعوبة في إيجاد المنتجات الطازجة أو في القدرة على شرائها، وهذا بدوره عامل آخر يُسهِّم في رداءة نوعية الغذاء. وقد تتفاقم المشكلة إذا ما ارتبطت ببيئات لا تتوافر فيها وسائل الصرف الصحي:^{١٥١} حيث تتسبب الأمراض المتعلقة بغياب مرافق الصرف الصحي في التقليل من تناول الطعام، والامتصاص الضعيف للمغذيات، والفقد المباشر لها عن طريق التقيؤ أو الإسهال، في الوقت الذي يؤدي تكاثر الطفيليات في أجسام الأطفال المرضى إلى امتصاص نسبة كبيرة مما يتناولونه من المغذيات، بالإضافة إلى التدخل في سوء الهضم والامتصاص. وتشير بيانات من ٨٤ دولة إلى أن أفضل مؤشر ينبئ بالوضع التغذوي بعد توافر سبل الحصول على المياه.^{١٥٢} وأوضحت أرقام حديثة أنه حتى دون تحديد تفاصيل الدخل، فإن الأطفال الحضريين في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط، يصنّفون بأنهم أقل بدرجة أو درجتين عن المتوسط الدولي للانحراف المعياري، بالنسبة لأطوال الأطفال قياساً إلى أعمارهم.^{١٥٣}

وقد تتفاقم صعوبة توفير رعاية ملائمة للأطفال في الأسر الفقيرة في المناطق الحضرية بسبب انهيار الترابط الأسري والنقص المتكرر في الدعم الاجتماعي. فقد أشار العديد من المراقبين إلى الأرقام المرتفعة نسبياً في الأسر الحضرية، في جميع أرجاء العالم، التي تكون الأم فيها هي الراعي الوحيد للأسرة، وهو عامل يفسر النتائج السيئة على الأطفال. وما من شك في أن الأسر التي ترعاها الأم هي أسر فقيرة بنسب متفاوتة، وأن شخصاً راشداً واحداً في الأسرة يحتاج إلى بذل جهد أكبر لكي يوفر رعاية «نوعية» جيدة للأطفال. ولكن هناك دليلاً يُرجِّح استثمار النساء لمواردهن المحدودة في تحقيق رفاه الأطفال والنجاح طويل الأمد، وأن بعض الأطفال يحققون إنجازات أفضل في الأسر التي تكون الأم فيها هي ربة الأسرة.^{١٥٤}

الأحياء الحضرية

يعيش العديد من الأطفال الفقراء في المدن في مناطق داخلية متهدمة، أو في تجمعات سكانية على أطرافها أُقيمت بطريقة عشوائية، أو في ضواحي قاحلة، حيث لا تُلقي احتياجاتهم الاجتماعية والثقافية والترفيهية اهتماماً يُذكر. وقد وصف الأطفال الأوضاع في أربعة أحياء في «جوهانسبيرغ» على أنها تقتصر إلى الإمكانات التي تستهوي الناس إليها. ذلك، أنه لا يتوافر فيها أية مرافق للترفيه ولا أية أماكن آمنة للعب أو للالتقاء بالأصدقاء، حيث أن السُّكاري والراشدين ممن يُعرفون باستغلالهم للأطفال كانوا يستولون على المتنزّهات والساحات

المربع رقم ٦: حالات الهدم والطرده في ميترمانيا^{١٢٥}

إن طرد السكان الفقراء في المناطق الحضرية، سواء من أراضٍ خاصة أو حكومية، وهدم منازلهم هو ممارسة قديمة العهد في العاصمة الفلبينية. ويعتقد أن ما يقارب ٢٦,٠٠٠ أسرة قد تأثرت بحالات الهدم ما بين عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٠. وفي عام ٢٠٠١ تناقص عدد حالات الهدم بشكل كبير، إلا أنه، وفي نهاية تلك السنة، ساد اعتقاد بأن ما مجموعه ١٥٢,٠٠٠ أسرة تعيش تحت تهديد الهدم: بعض حالات الهدم يأتي كنوع من المبادرات لإزالة المستوطنات البشرية غير القانونية، والبعض الآخر لإفساح المجال أمام مشاريع البنية التحتية الحكومية، بما فيها إنشاء خط قطار سريع. ولا تزال هناك أسر أخرى تقع ضحايا لعمليات الهدم غير القانونية، الناتجة إما عن عدم اتباع الإجراءات الرسمية بشكل تام، أو عن عدم صدور قرار قضائي من المحكمة بهذا الشأن. إن حالات الطرد هذه تكون عنيفة أحياناً، حيث تتدخل فيها الشرطة وحتى أفراد الجيش، وغالباً ما تندلع أعمال العنف عندما لا تتم مراعاة تطبيق إجراءات التبليغ بالهدم، أو عندما يتم الطرد، حتى دون تقديم عرض للتعويض أو لإعادة التوطين. وبينما تناقص عدد حالات الهدم في عام ٢٠٠١، ازدادت نسبة الطرد العنيف. وقد أعربت منظمات دوليتان غير حكوميتان لحقوق السكن، وهما: مركز حقوق السكن والطرده، والتحالف الآسيوي لحقوق السكن، اللتان عملتا في بعثة لتقصي الحقائق في كانون الأول ٢٠٠١، عن قلقهما البالغ تجاه هذا الوضع، باعتباره يتعارض مع (المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان) التي تمت المصادقة عليها بما فيها المعاهدة الدولية لحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل.

نوعية الرعاية

لا مفر من القول بأن صعوبة الظروف المعيشية وتعقيداتها تُضعف القدرة على توفير الرعاية المُثلى للأطفال. ومن المرجح أن يضطر مقدمو الرعاية، المثقلون بالأعباء إلى ترك أولادهم دون إشراف أو إلى اختصار بعض جوانب الإجراءات العديدة الضرورية للمعيشة الصحية - من مثل إدارة مصادر المياه، والمحافظة على نظافة الأطفال، وتحضير الطعام وحفظه بشكل صحي، والتعامل مع النفايات والبراز في ظل غياب الخدمات الملائمة. وعلى سبيل المثال، يُعتقد بأن تقليل عدد مرات الطبخ متصل بإبقاء المواد السمية في وجبات الكاسافا (المنيهوت) المغلية، وهي وجبة طعام أساسية في أجزاء كثيرة من إفريقيا، خاصة عندما تُقدم مع غذاء ينقصه البروتين.^{١٢٧}

وحتى المستويات العالية من المعرفة الوالدية عن الصحة، والنظافة الشخصية والسلامة لا يمكن لها أن تضمن توفير الرعاية الجيدة للأطفال في ظل الفقر الشديد. وتعني المتطلبات الثقيلة للمقاة على عاتق مقدمي الرعاية، والمسافات الطويلة التي ينبغي قطعها للوصول إلى العمل، وغياب البدائل الحيوية القابلة للاستمرار عدم وجود مصدر جيد لرعاية الكثير من صغار الأطفال لعدة ساعات يومياً. وغالباً ما يقع عبء الرعاية في الأسرة على عاتق الفتيات اللاتي يُتركن للعناية بأشقائهن أثناء ذهاب آبائهن وأمتهن إلى العمل. وإن التوترات والضغوط النفسية التي يفرضها العيش في ظروف حضرية فقيرة تسهم بتصيبها في قلة الرعاية. فقد تبين أن مانحي الرعاية، الذين يعيشون في ظل الاكتظاظية والفضوى الناجمة عنها، هم أقل استجابة لأطفالهم، وأكثر تقييداً وعقاباً لهم وسيطرةً عليهم.^{١٢٨} وفي ظل ضغوط الفقر الكثيرة تتفاقم هذه الظروف فتؤدي إلى المزيد من سوء معاملة الأطفال وإهمالهم.^{١٢٩}

وقد يترتب على ندرة الموارد، ومواجهة الأمهات أو القائمين على تقديم الرعاية للأطفال لعبء أسري كبير أو اضطرابهم للعمل ساعات طويلة خارج المنزل، أمرًا واحدًا، ألا وهو سوء التغذية، الذي يسهم

الشمالية.^{١٢٣} ويُعدُّ الاكتظاظ كذلك عامل خطورة لنقل العديد من الأمراض الأخرى التي تصيب الأطفال، بما فيها الإسهال والسل.^{١٢٤}

الأبعاد الاجتماعية

في المناطق الحضرية المحرومة - التي يكون فيها الحكم المحلي غير فعال، والموارد نادرة وسيئة التوزيع، وتمكين المجتمعات غير متطور، وقنوات المشاركة غير موجودة، وهيكلية الدعم ضعيفة - يمكن أن يكون تأثير الضرر على الطفل والأسرة والنسيج المجتمعي مدمراً. وتزداد هذه النتائج تفاقمًا بالصعوبات المرتبطة بالبيئة المادية في المناطق الحضرية الفقيرة.

المربع رقم ٧: حالات الطرد في مومباي^{١٢٦}

في مومباي، التي يقطنها ما يقارب ١٢ مليون نسمة، وُضع برنامج منظم لإزالة الأحياء الشعبية الفقيرة. وفي عام ١٩٩٨ وحده، طردت مؤسسة بلدية «بريهان مومباي» ١٦٧,٠٠٠ شخصاً من منازلهم. وكان حي «أمبدكار ناجار» الذي يضم ٥٠٠٠ شخص يعيشون في أرض سبخة مُستصلحة ناشئة عن المدّ والجُز، مزروعة بالأشجار الاستوائية «مانغروف» في أقصى جنوب رأس «مومباي». وقد تم إحضار معظم هؤلاء الأشخاص إلى المدينة للقيام بأعمال إنشائية وبقوا فيها، حيث حولوا أرض هذا المستنقع إلى عقار ذي قيمة بجهدهم المتواصل. وعلى مدى العشر سنوات الماضية، تعرض المقيمون في هذا التجمّع إلى الطرد ٤٥ مرة، وفي كل مرة منها، كانت فرقة الهدم تدمر إما بعض الأكواخ أو كلها، وأعاد سكان التجمّع بناءها على نحو متكرر. وفي أيار ١٩٩٨، ورغم الوعود التي قُطعت للمحامين، تحرك عمال الهدم والشرطة لإزالة الموقع من جديد. وقد تم تخصيص موقع لإعادة توطين السكان بالقرب من التجمّع المهدم، لكن أقل من ثلث الأسر الأصلية هم الذين حصلوا على قطع أراض، ولم يتم توفير المياه، ووسائل الصرف الصحي وتصريف المياه لها. ولم يكن من خيار أمام أغلب السكان سوى أن يعيدوا بناء منازلهم من أعواد الخيزران والمخلفات البلاستيكية مرة أخرى على أرض المستنقع نفسها.

وبعد شهرين من هذا الطرد، قام فريق بحث بدراسة أوضاع نساء هذا التجمّع السكاني وأطفاله، وتفحصوا حالتهم الصحية. وقد تبين من عينة دراسية تتكون من ٧٠ طفلاً تتراوح أعمارهم بين سنة وخمس سنوات، أن ٤٦ طفلاً مصابون بمرض التقرم ١٢ مصابون بالهزال. وقد انتشرت بينهم أمراض الإسهال والتهابات الجهاز التنفسي، من مثل النزلة الصدرية، إضافة إلى الأمراض الجلدية. إن عملية طرد واحدة كفيلة بأن تُزعزع استقرار الأسرة، وعمليات الطرد المتكررة تقضي على قدرتها على التعافي. ففي كل مرة كانت تدمر أكواخ هذا التجمّع، كان على سكانه - كما بينت نساؤه - البحث عن مصدر للنقود حتى يعيدوا بناء أكواخهم. في البداية، كانوا يستخدمون أجورهم ليشترتوا المواد، ومن ثم لجأوا إلى مدخراتهم، يبيعون ما يتوافر لهم من حلي ومجوهرات وأواني نحاسية. وبحلول عملية الطرد في ١٩٩٨، كانت معظم الأسر قد استنفذت كل الوسائل ولجأت إلى الدائنين. ونادراً ما كانت تُسدّد القروض التي تزيد نسبة فائدتها على ١٠٠ بالمائة قبل أن تحتاج الأسرة إلى قرض آخر لمأوى آخر.

المربع رقم ٨: أطفال الشوارع والقانون: وجهة نظر منظمة حقوق الإنسان «هيومان رايتس ووتش»^{١٥٤}

قال «موسى موانجي»، وهو أحد أطفال الشوارع في «نيروبي» - كينيا: «لم نعرف طعم النوم إطلاقاً الليلة الماضية، ولهذا ترانا ننام الآن أثناء النهار، فالليل هو أخطر شيء بالنسبة لنا، إذ تأتي الشرطة بينما نحن نائمون، فتقبض علينا وتضربنا. سيأخذوننا إلى محكمة «ماكادارا» وبعدها سينقلوننا إلى السجن حيث نحتجز لعدة أشهر. في الليلة الماضية كانت هناك مطاردة وحصار واسع النطاق من الشرطة، فاضطررنا للتنقل عدة مرات حتى لا يتمكنوا من القبض علينا، حيث كان هناك مجموعة كبيرة من رجال الشرطة في شاحنة ضخمة يتجولون بحثاً عن الأطفال».

يتعرض أطفال الشوارع في جميع أنحاء العالم إلى مضايقات أو تحرشات وإيذاء جسدي بشكل روتيني من أفراد الشرطة والحكومة وقوات الأمن الخاصة، وذلك من أجل تنظيف الشوارع من أفة اجتماعية ظاهرة للعيان، ويتعرض أطفال الشوارع إلى الإبتزاز والسرقة والضرب المبرح والإهانة والإذلال والاعتداء الجنسي، وحتى أنهم يواجهون الموت أيضاً. ويُتهم الأطفال الذين يعيشون في الشوارع بارتكاب «جنايات أو مخالفات» بتهم غامضة مثل التشرّد والتسكّع، أو بتهمة تتعلق بوضعهم كأن يكونوا «بحاجة إلى الحماية أو التأديب» مما يجعل من فقر الأطفال وتشردهم، أو من وضعهم كأطفال، جريمة. وعادة ما تتم ملاحقتهم وحصارهم واعتقالهم بصورة تسفية لمجرد وجودهم في الشوارع، أو لأنه يبدو عليهم أنهم مشردون. ويُعتقل بعض أطفال الشوارع ويُسجنون لمزاوتهم أعمالاً صغيرة تُعتبر غير مشروعة، كعمل الباعة المتجولين غير المرخصين الذين ينادون على بضاعتهم من أجل بيعها، أو يُتهمون بالسرقات الصغيرة أو بالجرائم المتصلة بالمخدرات أو بالدعارة. ومنهم من يُقبض عليه ككبش فداء أو تمهيداً للقبض على الآخرين. ويعتقد الكثير من رجال الشرطة أن أطفال الشوارع يدلون أثناء ضربهم، بمعلومات عن الجرائم التي ترتكب، أو ينسبون الجرائم التي تقع في المنطقة للأطفال مباشرة، وهكذا تلصق الشرطة بأطفال الشوارع نشاطات وتداعيات إجرامية بشكل عام.

ومهما كانت الجريمة المزعومة، بدءاً بالتشرّد وانتهاك السرقة، فإن الأطفال الذين يعيشون في الشوارع يتعرضون لحالات متكررة من الحصار والاعتقال، وغالباً ما يكونون موقوفين في السجن لعدة أيام، بل حتى لأسابيع في ظروف مرعبة، ويُحتجزون في العادة مع الراشدين. وهناك يقوم رجال الشرطة بضربهم أو إجبارهم على دفع الرشاوى لإطلاق سراحهم. أما الفتيات فقد يُجبرن على ممارسة الجنس مع أفراد الشرطة مقابل إطلاق سراحهن أو يتم اغتصابهن. وقد يُنقل أطفال الشوارع من أماكن الاحتجاز إلى مؤسسات جزائية طويلة الأجل تسمى بأسماء لطيفة مثل «الدور» أو «المدارس» حيث يقعون فيها لسنوات بعيدين عن الأنظار. ولا يدافع عن هؤلاء الأطفال إلا عدد قليل من المدافعين عن حقوقهم، بالإضافة إلى المحامين أو المدعين العامين، ونادراً ما يكون لهؤلاء الأطفال أهل أو أناس راشدون معنيون بوضعهم ليتدخلوا نيابة عنهم. وفي أغلب الأحيان، لا يتم تبليغ أسر هؤلاء الأطفال عن اعتقالهم واحتجازهم. وعلى نقيض الاعتقاد الشائع، فإن الكثيرين من أطفال الشوارع لهم، في الحقيقة، أهل وبيوت يمكنهم العودة إليها بشكل منتظم، وهم ليسوا أيتاماً.

وقد أدى الانتشار الواسع للحصانة ويطء عمل هيئات تطبيق القانون في إجراء التحقيقات وملاحقة قضايا الاعتداءات على أطفال الشوارع إلى استمرار العنف ضدهم دون ضبط أو محاسبة. ومما يعيق تأسيس جهاز لمحاسبة الشرطة ومساءلتها على أفعالها هو أن أطفال الشوارع لا يملكون بديلاً يلجأون إليه للشكوى مباشرة من هذه الاعتداءات ضد أفراد الشرطة إلا للشرطة نفسها. وإن تهديد الشرطة بالانتقام منهم يعمل كرادع حاسم ضد أي طفل يُدلي بشهادته ضد أي ضابط شرطة أو يتقدم بأية شكوى ضد أحد ضباطها أو أفرادها، ويعد مشاهدة ومعايشة أعمال وحشية ارتكبتها الجهات القائمة على تطبيق القانون، فلا غرابة إذن، أن لا يكون لدى أطفال الشوارع أية ثقة تذكر في نظام يجلب جلاذيتهم إلى العدالة.

وفي حرية طلبه المعلومات وتلقيها وإذا اعتمها (المادتان ١٢ و١٣ من اتفاقية حقوق الطفل). والمشاركة هي عملية يرتبط من خلالها الأطفال والشباب مع غيرهم من الناس ويتفاعلون معهم حول القضايا التي تهتم ظروفهم الحياتية كأفراد وكجماعات. وفي هذه العملية، يجرب الطفل نفسه، وكأنه يؤدي دوراً نافعاً ومفيداً لمجتمعه المحلي، كما يتفاعل المشاركون فيها بطريقة يحترم فيها كل منهم كرامة الآخر، وفي سعيهم إلى تحقيق غاية مشتركة. كما أن العمليات الرسمية للمشاركة تستحدث، عن قصد، بُنى وهيكلية من أجل إشراك الأطفال في بناء المعاني والتشارك في صنع القرار.^{١٥٩}

ويعتبر مشروع «تنشئة الأطفال في المدن» واحداً من الأمثلة المستمرة الأطول أجلاً، والتي تمت تجربتها بصورة ريادية في السبعينيات من القرن العشرين؛ وهو مشروع يهدف إلى فهم الأسباب التي تجعل الأطفال والشباب يجدون في مدنهم إما مكاناً مناسباً وملائماً ليتشأوا ويتعرّوا في كنفه، أو مكاناً يشعرون فيه بالغرابة وعدم الانتماء. وبدعم من مشروع اليونيسكو المعروف باسم «إدارة التحولات الاجتماعية»، استطاع مشروع تنشئة الأطفال في المدن أن يُنجز في الأونة الأخيرة، دراسة معمّقة حول مشاركة الأطفال في ثمانين مدن حول العالم.^{١٦٠} لقد أصبح الكثير من المشروعات يُدرك أهمية مشاركة الأطفال ويقرّ بقيمتها. فعلى سبيل المثال، عمِل الاهتمام بالظروف المعيشية في المستوطنات البشرية غير النظامية في هاراري على حفز مؤسسة إنقاذ الطفل (المملكة المتحدة) وشريك محلي، وهي منظمة «مساعدة الناس عبر البلاد» على إجراء

في المدينة، تهدف إلى استعراض مدى التقدم المتحقق على صعيد قضايا الأطفال والنهوض بها.

ويطرح موضوع تعزيز حقوق الطفل ضمن سياق حضري تحدياً أمام الحكومات المحلية مطالباً إياها بأن تتصرف بالمرونة وأن تعمل على تكييف بُنىها وهيكلية التنظيمية لكي تلبي الاحتياجات المحلية.^{١٥٥} وهناك الكثير من الأمثلة على المدن التي تتم فيها مواجهة هذا التحدي. ففي كرواتيا مثلاً، تشهد مبادرة «المدن والأقاليم الصديقة للأطفال» التي أُطلقت عام ١٩٩٩، تضافر جهود السلطات المحلية والمجتمع المدني، والمؤسسات المعنية بالأطفال، والآباء والأمهات والأطفال أنفسهم، وهم يعملون جميعاً لجعل مدنهم وأقاليمهم أكثر صداقة للأطفال، ولرصد التقدم المتحقق على هذا الصعيد من خلال مجموعة متطورة من المؤشرات المستندة إلى حقوق الطفل.^{١٥٦} وفي بوليفيا، أقدمت ١٠٩ بلديات على تبني استراتيجية عامة مشتركة تُشرك الأسر فيها بصورة مباشرة، وترمي إلى خفض معدلات وفيات الأطفال والأمهات، واستقطاب الدعم والتأييد لحقوق الطفل وزيادة مشاركة المجتمعات المحلية.^{١٥٧} أما في أوكرانيا، فقد التقى في عام ٢٠٠٠ رؤساء بلديات من ٣٥ مدينة وممثلين عن منظمات ومؤسسات شبابية، وعن وسائل الإعلام الجماهيري بهدف تطوير خطط عمل محلية ومراعاة الممارسات الفضلى خدمة لمصالح الأطفال.^{١٥٨}

مشاركة الأطفال في الحكم المحلي

تأسست إحدى الخصائص المهمة الرئيسة للحكم المحلي السليم على حقوق الطفل في التعبير عن رأيه

وبالطبع، فإن هاتين المجموعتين من المبادرات متلازمتان، بمعنى أن تيسير ودعم مشاركة الأطفال يعتبران من السبل اللازمة للتركيز على التدخلات المادية والاجتماعية لتحسين الظروف المعيشية في المناطق الحضرية.

تعزيز دور الأطفال

تقدّم اتفاقية حقوق الطفل للسلطات الحضرية إطار عمل تستطيع من خلاله تحقيق تقدّم حقيقي نحو إعمال حقوق الطفل. فعلى المستوى العملي وضمن سياق حضري، من الممكن ترجمة الإلتزام باتفاقية حقوق الطفل من خلال الأمور التالية، من جملة أمور أخرى:

- تطوير استراتيجيات لحقوق الطفل تشمل جميع جوانب الحياة في المدن، وتوفّر إطار عمل للعمل بموجب السياسات المرسومة، وتعزّز تنسيق النشاطات التي تقوم بتنفيذها الجهات العاملة ذات الصلة، وتحديد أهداف وغايات ملموسة تهدف إلى تعزيز التقدم ورصده، وتشجيع التفاعل والارتباط الواسع النطاق من جانب المجتمع المدني.
- تأسيس وإقامة بُنى وهيكل للحكومات المحلية تعمل على إدراج مصالح الأطفال ضمن الخطط والسياسات المحلية.
- أخذ اهتمامات الأطفال وقضاياهم، ولا سيّما تلك التي تخص الأطفال المنتمين إلى الجماعات المستضعفة، في الاعتبار عند وضع الميزانيات المحلية.
- إعداد وتطوير تقارير دورية حول «وضع الأطفال

وقد يتم إخراج العديد من الأطفال من المدرسة لكي يُسهموا في توفير الدخل للأسرة. فقد يُنَّ مسحٌ أُجري في أحد الأحياء الشعبية الفقيرة في كالكوتا أن ٨٤ بالمائة من الأطفال في سن المدرسة لا يلتحقون بها، وأن ٤٩ بالمائة منهم يعملون خارج المنزل - كجامعين للخزق أو النفايات (جامعي الخرداوات) من الشوارع، أو مُعاونين في المنازل، أو عاملين في المشغولات الجلدية أو تكسير البطاريات.^{١٤٤} ولا يؤثر عمل الأطفال على فرص التعليم فحسب، بل إنه من الممكن أن يُخذ أشكالاً خطيرة ومهينة. وربما لا تُوجد مدينة في العالم ليس فيها أطفال يتعرضون لممارسة أعمال خطيرة، لكن نسبة الأطفال الذين يعانون من هذا الوضع عالية جداً في كثير من الدول ذات الدخل المتوسط والمنخفض، حيث يكسب الأطفال رزقهم من خلال التنقيب عنه في القمامة، على سبيل المثال لا الحصر.^{١٤٥} أو يتعاملون مع الآلات الخطرة والحرارة والمواد الكيميائية السامة والغباب.^{١٤٦} كما أن العمل في منازل الآخرين يُعدّ أمراً سائداً في المناطق الحضرية، وعادةً ما يكون المتورطون في هذا العمل هم الأطفال القادمون من المناطق الريفية، حيث يعملون ساعات طويلة مقابل أجر زهيد جداً أو دون أجر، ولا يحظون إلا بقليل من الترويج عن النفس للتخفيف من عزلتهم الاجتماعية، ناهيك عن المعاملة السيئة والعنف الجنسي.^{١٤٧}

وهناك انتهاك خطير لحقوق الأطفال، بشكل خاص، ويتمثل في دعارة الأطفال، وهذه الظاهرة ترتبط بشكل خاص بالمدن الرئيسية التي تعاني من مستويات عالية من الفقر. وتُشير تقديرات أجرتها

حديثاً منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسف» في الهند إلى أن هناك ما يزيد على ١٠٠,٠٠٠ طفل يمارسون الدعارة في المدن الخمس الرئيسية في تلك الدولة.^{١٤٨} وفي المكسيك، قُدِّرت دراسة أُجريت في كل من مدن «أكابولكو» و«كانسون» و«كويداد خواريز» و«غوادالاجارا»، و«تاباشولا» و«تيخوانا» أن ما مجموعه ٤,٦٠٠ طفل يُستغلون جنسياً في تلك المدن، بينما يُعتقد أن عدد الأطفال الذين يتم استغلالهم على المستوى الوطني يصل إلى حوالي ١٦,٠٠٠ طفل.^{١٤٩} وهذا بدوره يُعرض هؤلاء الأطفال للعنف والاستغلال والأمراض التي تنتقل عن طريق الممارسة الجنسية، بما فيها فيروس مرض نقص المناعة البشرية المكتسب/إيدز. وتُشير التقديرات إلى أن حوالي ٣٠٠ مليون دولار يتم تحويلها سنوياً من المناطق الحضرية إلى المناطق الريفية في تايلاند عن طريق نساء يعملن في تجارة الجنس في المناطق الحضرية. وهذه حقيقة تُساعد على توضيح الصلة المباشرة بين الفقر والدعارة في سياق ريفي - حضري.^{١٥٠}

أطفال الشوارع

تُعدُّ ظاهرة عيش الأطفال في الشوارع ظاهرة تختص بالمناطق الحضرية، رغم أن الكثيرين من الأطفال المشمولين فيها قد ينحدرون من أصول ريفية. إذ تدفع الحاجة إلى العمل بالعديد من الأطفال الحضريين إلى التوجه إلى شوارع المدينة لعدة ساعات يومياً، وفي بعض الحالات يكاد يكون الاتصال بالمنزل شاقاً جداً. وقد يكون الدافع إلى العمل أمراً ثانوياً في حالات أخرى، إذ قد يترك الأطفال منازلهم بسبب سوء المعاملة أو الرغبة في

الإثارة أو للتخلص من ظروف منزلية جائرة. وفي الليل يُصبح الأطفال معرضين، بشكل خاص، لشتى صنوف سوء المعاملة. وخلال الشتاء، يمكن أن يكون البرد عدواً قاتلاً؛ ففي موسكو، هناك حوالي ٥٠,٠٠٠ طفل مُشرّد ينام العديد منهم في فتحات التهوية «لنظام المترو» لكي يتجنبوا درجات الحرارة التي تصل حدّ التجمّد، أو أنهم يُخاطرون بالإصابة بأمراض خطيرة جرّاء نومهم في شبكات الصرف الصحي في المدينة بحثاً عن دفاء نسبي.^{١٥١} وتتورط نسبة كبيرة من أطفال الشوارع في أعمال خطيرة - كالتجول بين السيارات العابرة عند إشارات المرور لبيع البضائع لسائقي السيارات المارة. كما تعمل أعداد كثيرة منهم في أعمال مشروعة، بينما يختار آخرون اللجوء إلى أعمال غير مشروعة أو يُضطرون إليها، كالتورط في ارتكاب جرائم صغيرة أو في السرقات، أو في ممارسة الجنس لأغراض تجارية أو في تجارة المخدرات أو تجرّون إلى الانضمام إلى جماعات الاحتيال المنظمة التي تقوم بالتسول أو بجمع الخرداوات من الشوارع. ويُعدُّ هؤلاء الأولاد من بين السُكّان الحضريين الموصومين بالعار، سواء أكانوا يخرقون القانون أم لا، حيث يتعرضون دائماً لسوء المعاملة من المواطنين وللمضايقات أو التحرشات من الشرطة. وغالباً ما يتم اعتقال هؤلاء الأطفال بسبب وقوع الجرائم، أو - بكل بساطة - لأنهم مشردون، وقد يقعون لأشهر طويلة في شراك النظام القضائي البيروقراطي البطيء الوجود، حيث يُحتجزون في ظروف تشكك فيها حقوقهم الأساسية (المربع رقم ٨).

اتخاذ الإجراءات

يُعتبر موضوع التصدي للمشكلات الموضحة في الفصول السابقة تحدياً مهماً، وعلاوةً على ذلك، فهناك مئات السوابق، التي حظي الكثير منها بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسف»، والتي توضح مدى ما يمكن تحقيقه بموارد محدودة، حتى في ظل توافر موارد محدودة لتعزيز الحكم المحلي لصالح حقوق الأطفال ولترجمة الالتزامات الناشئة عن المصادقة على اتفاقية حقوق الطفل على مستوى البلديات.^{١٥٢} وثمة أسباب تحمل على الاعتقاد بأن وضع الأطفال على رأس الأولويات يصبّ في مصلحة جميع السكان في المناطق الحضرية. فأولاً وقبل كل شيء، تعتبر التنمية السليمة والصحية للأطفال ومشاركتهم النشطة في المجتمع من الأمور المهمة والحاسمة في مستقبل كل مدينة ومستوطنة بشرية في المناطق الحضرية، والواقع أن وضع الأطفال الذين يعيشون في المناطق الحضرية يُعدُّ مقياساً فعالاً للتقدم الاجتماعي. وثانياً، فإن الأطفال يتحمسون بشكل خاص من الظروف التي يعيشون فيها، وهم عُرضة للتأثر بصورة خاصة من تأثيرات الفقر، والسكن الرديء، والتلوث البيئي والتعرض للعنف، وإساءة المعاملة والإهمال. وثالثاً، فإن الأطفال الفاشلين، يُحمّلون مجتمعاتهم الريفية والحضرية على حد سواء، تكاليف باهظة. فعندما يتم التساهل في أمور من قبيل نمو الطفل وتنميته، فإنه يتم التهاون كذلك في تطوير قدراته ومواهبه، وفي تحمله

لمسؤولياته والارتقاء بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي في المستوطنات البشرية الحضرية في العالم. وفي ظل قدرات الأطفال وطاقتهم، وهشاشته وضعهم، فإن من شأن العمل الحكومي (أو الافتقار إليه) أن يترك تأثيراً مهماً على الأطفال. فعلى المستوى المحلي، تقوم الإدارات والبلديات في المناطق الحضرية بدور أساسي في مجال حماية الطفل، وضمان تنميته السليمة والصحية، وتوفير المنافذ البناءة لطاقتها وإبداعاته. وبالبناء على هذه المعطيات، فإن من المهم تطوير وتنفيذ استراتيجيات وآليات خلاقية ومتجددة لضمان توفير ثقافة سياسية يتم من خلالها التعبير بوضوح عن الجهود التي تبذلها المجتمعات المحلية والمجتمع المدني عن طريق نشاطات الحكومات المحلية.^{١٥٣} وحيثما تتوافر آليات لتبادل المعلومات، فإن عملية تبادل هذه الآليات والاستراتيجيات مع مدن ومجتمعات أخرى تصبح سهلة، بل ويمكن محاكاتها وتقليدها حينما تكون الظروف ملائمة لذلك. وإذا ما أُريد لمبادرات الحكومات المحلية أن تكون فاعلة، فإن العمل والدعم على المستوى الوطني يعتبر مهماً وحاسماً. فالعمل الوطني الهادف إلى تعزيز الحكم المحلي من أجل حقوق الأطفال يشمل المصادقة على الاتفاقيات وثيقة الصلة بحقوق الإنسان وتنفيذها، وبخاصة اتفاقية حقوق الطفل.

كما يشمل تطوير إطار عمل مؤسسي يحمي حقوق الإنسان، وتأسيس مؤسسات ديمقراطية تشاركية تعزّز إدماج الفئات السكانية المتدنية الدخل في المجتمع، وإنشاء وتعزيز خطوات عملية لتفويض المسؤوليات (بموجب نظام اللامركزية)، وتوفير الموارد الكافية للقيام بعمل فاعل من جانب الحكومات المحلية، ووجود نظام قضائي قوي ومستقل لضمان التطبيق الناجع للقانون. وهذه العناصر المتضاربة معاً تُوفّر الأسس والقواعد السياسية والاقتصادية والقانونية اللازمة للإجراءات المحلية، كما أنها تُساعد على تأسيس إطار عمل للحكم السليم، الذي تمس الحاجة إليه إذا ما أُريد تنفيذ حقوق الأطفال وإعمالها (المربع رقم ٩).

لقد تم اتخاذ الكثير من الخطوات المهمة تجاه تأسيس الحكم السليم في المناطق الحضرية، أو تعزيز القائم منه في المستوطنات البشرية الحضرية في جميع أنحاء العالم. غير أن هذا الملخص يتفحص بشكل خاص المبادرات التي تهدف إلى:

- ١- تعزيز دور الأطفال في الحكم المحلي في المناطق الحضرية
- ٢- تحسين الظروف المادية والاجتماعية للأطفال وأسره

المربع رقم ١١: الحركة الصديقة للأطفال في الفلبين

وضعت حكومة الفلبين، بمشاركة اليونيسف، برنامجاً قترياً من أجل الأطفال للفترة من ١٩٩٩ - ٢٠٠٣ لتحويل اتفاقية حقوق الطفل من السياسات إلى الأفعال، من خلال حركة صديقة للأطفال، على المستوى الوطني، تكون محددة المهام والغايات.^{١٦٩} ويتضمن هذا البرنامج المستند إلى الأهداف الخاصة بالطفولة، تأسيس مدارس، ومرافق صحية، ووسائل إعلام واتصال، وأماكن عمل، ومجتمعات دينية وأحياء سكنية، ومدناً وأقاليم تكون جميعها صديقة للأطفال، إضافة إلى مراقبتها جميعاً. وضمن هذا السياق، تستخدم الحركة الصديقة للأطفال إطار عمل استراتيجي يجعل الطفل محور اهتمام سلسلة من المؤسسات، بدءاً بالأسرة وانتهاءً بالمؤسسات على المستويين الإقليمي والوطني.

الأسرة: يسعى البرنامج القطري إلى تعزيز المهارات الوالدية المُجدية والمسؤولة، وممارسات الرعاية الفضلى، والسلوك الوقائي، من خلال تثقيف الوالدين وتعليمهم، وتعليم الإناث القراءة والكتابة لتأهيلهن للحصول على عمل، والتثقيف من خلال وسائل الإعلام والاتصال. وهناك استراتيجية تكملية تسعى إلى ضمان حياة معيشية أكثر أمناً، وتيسير سبل الحصول على التسهيلات المصرفية وفرص العمل لأفراد الأسرة الكبار الراشدين، بهدف تقليل اعتمادها على عمل الأطفال.

المجتمع المحلي: المجتمع المحلي مورد مهم لدعم الأسر، فهناك متطلبان أساسيان مسبقان لتعزيز التدخلات على مستوى الأسرة، وهما: (١) إيجاد أنظمة متكاملة قابلة للبقاء لإيصال الخدمات، بغية تلبية احتياجات الأسرة، بحيث تكون ملائمة للمتطلبات الخاصة للمجتمع المحلي. (٢) إيجاد آليات وعمليات لتعزيز التكامل المنشود، وضمان الاستدامة، وتسهيل عملية توسيع نطاق التدخلات المجربة. ومن الأمور الضرورية الأخرى، إيجاد المؤسسات في المجتمع المحلي، أو الآليات التنسيقية اللازمة لاستنهاض همة أصحاب المصالح المنتفعين من المجتمع المحلي للالتزام بالتدخلات والمشاركة فيها.

المدن والأقاليم: تتضمن الاستراتيجيات المطبقة في المدن والأقاليم والمناطق، التعبئة السياسية، وبناء القدرات للكيانات الحكومية المحلية، وتعبئة الموارد، وتخصيص الاستثمارات وتعزيز نظام التخصيص والتوزيع. أما مبعث القلق الرئيس على هذا المستوى فهو إدماج التدخلات التي تركز على المجتمع المحلي مع أنشطة الدعم الشاملة للأقاليم والمدن، وهو إدماج حاسم لتكرار النماذج على مستوى الأقاليم.

المستويان الإقليمي والوطني: تهدف التدخلات البرامجية، في هذين المستويين، إلى إيجاد بيئة مساندة وخلق إرادة سياسية لتعبئة الأمة بكاملها وحشدها حول «الحركة الصديقة للأطفال». وتشمل الاستراتيجيات المستخدمة في هذين المستويين كسب الدعم والتأييد من أجل صياغة السياسات وتنفيذها: وتخصيص الموارد للأطفال، وتطوير وإدارة موارد الاتصالات من أجل كسب الدعم والتأييد للأمور القانونية والسياسات؛ وكسب دعم وسائل الإعلام والاتصال وتأييدها، والتعبئة من أجل رفع مستوى الوعي، وعقد المناقشات الهادفة إلى بناء المعرفة، واتخاذ الإجراءات الخاصة بقضايا الأطفال؛ وتعزيز المؤسسات الإقليمية من أجل الأطفال.

وعلى وجه التحديد، فإن تحقيق هدف إيجاد الأحياء السكنية والمدن الصديقة للأطفال بحيث تصبح واقعاً ملموساً يعني ضمان حقوق الأطفال واحتياجاتهم من حيث الصحة والتغذية (التحصين وتوزيع كبسولات الفيتامينات)؛ والتعليم (أنظمة تعليم يمكن الالتحاق بها)؛ والحماية (مجتمعات خالية من العنف)؛ والمشاركة (أماكن يشارك فيها الأطفال والشباب). وتبرز الإجراءات التي تركز على المدن الأدوار القيادية الاستراتيجية لرؤساء بلديات المدن، والأدوار التمكينية للأسر والمجتمعات المحلية في تعزيز حقوق الطفل وحمايتها، وبناء الشراكات والتحالفات من أجل الأطفال. إن البرامج الفاعلة والهادفة إلى صون حقوق الطفل تبدأ بمجتمع سكاني يفهم هذه الحقوق، ويعدم تعزيزها والارتقاء بها والمشاركة فيها. ومن السبل الناجحة لتحقيق ذلك استخدام المدافعين عن حقوق الطفل، والذين أصبح دورهم في إسماع أصوات الأطفال وإيصال صورههم إلى الآخرين وهو أحد أنماط التعريف اللازمة للنهوض بالحركة الصديقة للأطفال في الفلبين.

وفي جمهورية الدومينيكان، أُطلقت مبادرة لتطوير «بلديات صديقة للأطفال» في عام ٢٠٠٠ بهدف تعزيز القدرات التخطيطية والإدارية لهذه الكيانات السياسية، واستهلّت المبادرة عملها في سبع بلديات كخطوة ريادية، ولكن بعد ١٨ شهراً فقط، اشترك ٣٥ مجلساً من مجموع مجالس البلديات في البلاد البالغ عددها ١١٨ مجلساً، في فعاليات المبادرة. وتضمّنت المنجزات التي تحققت: تأسيس ثلاثة مراكز تدريب للميسرين، الذين سيتولون بدورهم إدارة الأنشطة التدريبية لأسلوب الحكم المحلي الصديق للأطفال على مستوى المجالس البلدية. وقد تم تطوير رُزم تدريبية أيضاً للمرشحين للوظائف الحكومية على مستوى المجالس البلدية، وتم إنتاج أدلة تدريب ومجلة دورية لتعزيز المحتوى التدريبي. وقد وقّرت السلطات المركزية الدعم لكل هذه الجهود، وهي ملتزمة بتوزيع المسؤوليات والميزانيات التقديرية وفق مبدأ اللامركزية في الحكم، وتعهدت بالشروع في تنفيذ مهمات جديدة وفق منظور حقوق الطفل.

وفي إيطاليا، تتولى وزارة البيئة توجيه ودعم المبادرات المتعددة للمدن الصديقة للأطفال. ويشجّع البرنامج المعروف باسم «مدن مستدامة للأطفال» الحكومات المحلية على تبني مدونة قوانين خاصة تتضمن جمع المؤشرات التي ترصد نوعية الحياة في المدينة من وجهة نظر الأطفال.^{١٦٨} أما التجديدات التي تقوم السلطات المحلية بتنفيذها، فيتم التشارك فيها وتبادلها في منديات سنوية، مع تقديم جوائز إلى المدن التي يُحكّم لها بأنها كانت صاحبة الأداء الأفضل. وقد نصّت المبادرات على مشاركة المجتمعات المحلية والأطفال في التخطيط الحضري، والتشديد على نوعية المساحات العامة المخصصة لمزاولة اللعب والأنشطة الاجتماعية، وعلى إمكانية الوصول إليها، وأساليب التخطيط الحضري والإدارة الحضرية المتمحورين حول الطفل، وجعل الخدمات والمرافق صديقة للأطفال (ومنها المستشفيات والمدارس). وبحلول عام ٢٠٠١، كانت ١٨٢ مدينة قد التحقت بهذه الحركة، وتلقّت الدعم من مؤسسات أكاديمية عديدة، ومنظمات غير حكومية، ووسائل الإعلام والاتصال والمنظمات والمؤسسات المتخصصة بالأطفال.

أما في جنوب إفريقيا، فقد كانت مدينة «جوهانسبيرغ» أول مركز حضري رئيسي يلتزم بتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل على المستوى المحلي. وسوف تستخدم مبادرة «جوهانسبيرغ» كمشروع ريادي (تجريبي) لهذه العملية، والتي سوف ينتشر مداها ليعمّ جميع أجزاء البلاد خلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٦.

تعزيز عملية جمع البيانات

علاوة على وجود هياكل ومؤسسات تشجع على مشاركة الأطفال، فإن أي إجراء فاعل من أجل الأطفال وبمشاركتهم يعتمد على توافر بيانات حديثة ودقيقة. ولا تستطيع الحكومات والوكالات المعنية، سواء على المستوى المحلي أو الوطني أو الدولي، أن تصدق لتلبية احتياجات الأطفال المحرومين

الصحية فيها،^{١٧١} وإجراء تعدادات سكانية دقيقة وتفصيلية عن «الأحياء الشعبية الفقيرة» ومدن الأكواخ، تقوم بتنفيذها منظمات تعمل في المناطق الحضرية الفقيرة (وهذه لا توفر بيانات تفصيلية فحسب، بل تعتبر أداة قوية تستطيع بموجبها المجموعات المنخفضة الدخل التفاوض مع الوكالات المحلية).^{١٧٢} كما يوجد أيضاً أمثلة نموذجية كثيرة على خرائط المناطق أو الأحياء السكنية التي طوّرها الأطفال بأنفسهم أو تم تطويرها بمشاركتهم، والتي وفرت للحكومات المحلية والوكالات المحلية الأخرى وسائل للتصدي لاحتياجات الأطفال وتعزيز الاحترام لحقوقهم.^{١٧٣}

ومن الأمثلة العملية التي تدلّ بنجاح على إمكانية توحيد العناصر التي تم بحثها في هذا القسم بهدف ضمان وضع الأطفال على رأس اهتمامات الحكم المحلي في المناطق الحضرية، هي تجربة ولاية «سيارا» في البرازيل، وقد تمّت مناقشته في المربع رقم ١٢. وهنا نجد بُنى وطنية وإقليمية تفوّض الصلاحيات إلى السلطات المحلية، كما نلّمس تعاوناً ما بين

والمهمشين في غياب معلومات دقيقة عن ماهية هؤلاء الأطفال وأماكن سكنهم وظروف معيشتهم. ومن المبادرات الرائعة في هذا المجال: تأسيس نظام محلي لجمع المعلومات بغية رصد حقوق الأطفال في الكوادور. هذا النظام يصدر معلومات عن السكان والتوظيف ودخل الأسرة والهجرة والصحة والتغذية والرضاعة الطبيعية والتعليم ونمو الطفل والمياه والصرف الصحي. ويتم جمع هذه البيانات من خلال المشاركة الفاعلة للمعهد الوطني لتعداد السكان والإحصاءات، وبدعم من المجتمعات المحلية. «مؤسسة مدينة دكا» تستخدم نظاماً للمعلومات الجغرافية في وضع خريطة لإيصال الخدمات الأساسية الحضرية، وكذلك دعم حكومة مدينة موسكو لتأسيس قاعدة بيانات للمدينة حول أطفال الشوارع الذين لم تكن الإحصاءات الحضرية تُظهر وجودهم في السابق.^{١٧٠} وتشمل الأساليب الجديدة الأخرى ذات الصلة بفهم الظروف الحضرية رسم خرائط تغطي جميع أنحاء المدينة، وتبيّن ظروف المساكن والنتائج

مربع رقم ٩: عناصر الحكم المحلي السليم من أجل الأطفال

- تطوير عمليات ديمقراطية متينة وفعّالة، بما في ذلك المساواة من جانب المواطنين، والشفافية في الحصول على الموارد وتخصيصها وتوزيعها واستخدامها ومشاركة المجتمعات المحلية في عمليات صنع القرار التي تؤثر فيها.
- تعزيز احترام حكم القانون على أساس إطار عمل قائم على اتباع التعليمات والقواعد التي توازن على الارتقاء بحقوق الطفل وحمايتها.
- تعزيز عملية الدمج الاجتماعي للأطفال في السياسات العامة، بما فيها السياسات المتعلقة برعاية الطفل، والتعليم والصحة، ومياه الشرب والصرف الصحي، ووضع معايير وقواعد إشرافية وأسعار لهذه الخدمات، حيثما يتم توفيرها من قبل شركات خاصة أو منظمات غير حكومية.
- التزام الشركات والمشروعات المحلية بالأنظمة والتعليمات البيئية، ومعايير الصحة والسلامة المهنية، بما فيها المعايير المنسجمة مع المعايير الدولية المتعلقة بسبل الحصول على فرص العمل وظروف عمل الأطفال.

العمل الخاصة بالشباب منتهجين في عملهم هذا نهجاً ديمقراطياً، وتعلم ما يدور حول الشؤون المدنية من خلال الشراكات مع المسؤولين على مستوى المجالس البلدية والمستوى الوطني، وتقديم خطط العمل للحكومات البلدية وتنفيذ برامج تثقيفية بين الأقران «من قرين إلى قرين». وتجري في الوقت الراهن توسعة البرنامج للوصول إلى جميع الولايات اللبنانية الإثنتي عشرة. ١٦٣ وأما في أوكرانيا، فهناك حركات برلمانية للأطفال في ١٥ مدينة. ١٦٤

حركة المدن الصديقة للأطفال

لقد أدت الإمكانيات المتوفرة لدى حكومات المناطق الحضرية للعمل من أجل حقوق الطفل، وإشراكهم، بل ومساهماتهم في صنع القرارات التي تؤثر في

تحليل للوضع في اثنتين من تلك المستوطنات البشرية في عام ١٩٩٨. وفي حين أن نتائج التحليل كانت مفيدة، إلا أن الباحثين المشاركين في التحليل أيقنوا أن النتائج أخفقت في إظهار واقع الأطفال، حيث اشتكى الأطفال أنفسهم أن أصواتهم قد تعرضت للتهميش، وأن البالغين الذين تحدثوا نيابة عنهم كانوا في أغلب الأحيان يفتقرون إلى معلومات مكتملة حول الواقع الحقيقي للأطفال وتصوراتهم وأمنياتهم. وقد استجابت مؤسسة إنقاذ الطفل لتلك الشكاوى فوضعت مشروعاً أكثر تشاركية وشمولية، قام فيه أطفال من المستوطنات البشرية غير النظامية ذاتها بدور الباحثين. ومن ثم جرى استخدام نتائج البحث في المساعدة على استحداث شبكة من المنظمات والمؤسسات العاملة في تلك المستوطنات بهدف تطوير برامج للمساعدة، تستند إلى المشكلات التي يشخصها الأطفال أنفسهم، وإلى الإشادة بدور المجتمعات المحلية المشاركة في البرامج وإبراز هذا الدور على مختلف المستويات الحكومية والعامة. وعلاوة على ذلك، فقد عززت الخبرة التي اكتسبها الأطفال المشاركين في البحث مدى ثقتهم بأنفسهم واحترامهم للذات. ١٦١

وقد باشر الكثير من حكومات المدن - اعترافاً منها بحق الأطفال في المشاركة والتعبير عن آرائهم في جميع المسائل التي تؤثر فيهم - في إشراك الأطفال والشباب في مناقشة أولوياتهم. وتضرب البرازيل في هذا المجال مثالاً مهماً أيضاً: ففي مدينة «بارا مانسا»، يقوم المستشارون الأطفال الذين انتخبهم أقرانهم بمراقبة السياسات وتخصيص موارد حكومات المدن، إضافة إلى تحديد أولويات إنفاق جزء من الأموال الاستثمارية الخاصة بالمدينة - (المربع رقم ١٠). وفي الإكوادور، أشرك عدد من السلطات الحكومية في المدن الأطفال في تحديد معايير التقييم التقديري للمدينة. وفي خمسة عشر مجتمعاً محلياً في العاصمة «كويوتو»، تعرّفت ألوية الأطفال، التي يدعمها قادة شبان مدربيون، على ما اعتبرتها أكثر المشكلات إلحاحاً، وعززت الإجراءات اللازمة للتصدي لها. ١٦٢ أما في ألبانيا، فتقوم اليونيسف بدعم «مشروع برلمان الأطفال» الذي يهدف إلى تشجيع مشاركة الشباب في النقاشات العامة. وقد تم تأسيس تجمعات تمثيلية للأطفال من الفئة العمرية ١٤-١٨ عاماً في ست من الولايات الألبانية. ويقوم متنا برلماني من النشء الليافع المنتج، بإعداد خطط

حياتهم إلى تطوير المدن الصديقة للأطفال (المربع رقم ١١). ومع أنه لا يوجد تعريف محدد بعينه «لمدينة الصديقة للأطفال»، إلا أنّ المبدأ الجامع لهذه التعريفات يعتبر أنّ المدينة تكتسب صفة «صديقة للأطفال» حينما تكون قادرة على ضمان حقوق الطفل. وتقوم «المدينة الصديقة للأطفال» بسنّ التشريعات والقوانين والأنظمة التي تتوافق مع اتفاقية حقوق الطفل، وتعطي الأولوية للأطفال، وبخاصة في مجال توفير الخدمات الأساسية. أما هدف المبادرة فهو الوصول إلى جميع الأطفال في المناطق الحضرية، وبصورة خاصة إلى الفقراء والمستثنيين منهم، إضافة إلى تطوير سبل جديدة لتحقيق هذا الهدف، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، مشاركة الأطفال. ولتحقيق هذا الهدف، فإن مبادرة المدن الصديقة للأطفال تدعم السلطات في المناطق الحضرية، وتشجّع الحكومات الوطنية على توفير الإطار المالي والقانوني والمؤسسي لذلك. لقد ترسّخت جذور مفهوم «الصديقة للأطفال أو الصديق للأطفال» في المناطق الحضرية في أنحاء العالم كافة. في ماليزيا، على سبيل المثال، تم وضع ميثاق لجعل «المناطق الحضرية صديقة للأطفال» بعد عقد مؤتمر وطني حول حقوق الطفل. وقد استهدفت الأعمال الاستراتيجية العشرة للميثاق، على وجه التحديد، السلطات المحلية الحضرية. ١٦٦ وتم استكمال هذا الميثاق بتطوير أداة مسح صديقة للأطفال تشمل مشاركة الأطفال في التقييم التقديري لبيئاتهم الحضرية الخاصة، ووضع كتاب حول الأنشطة العملية.

المربع رقم ١٠: مجالس تنمية الأطفال في بارا مانسا ١٦٧

إن إشراك المواطنين في وضع الموازنة في البرازيل، وهي عملية تشرك المواطنين في تحديد أولويات الإنفاق لدى الحكومة المحلية في مقاطعتهم - يعتبر مثالاً شهيراً على الممارسة العملية للديمقراطية. وقد قامت مدينة «بارا مانسا» بالارتقاء بهذه الممارسة خطوة واحدة إلى الأمام عن طريق تأسيس مجلس موازنة تشاركية للأطفال، يتألف من ١٨ فتى و١٨ فتاة، ينتخبهم أقرانهم لضمان معالجة البلدية لأولويات الأطفال وتلبيتها. وتأسيس هذه المجالس يتعدى كونه إيماءة رمزية: فأحدى مسؤوليات المجلس هي السيطرة المباشرة على تخصيص وتوزيع جزء من موازنة البلدية، يصل إلى ١٢٥,٠٠٠ دولار في السنة.

تبدأ عملية انتخاب مجلس الأطفال على مستوى الحي، حيث تتعدّد اجتماعات سنوية يكون فيها الأطفال في الفئة العمرية ٩ إلى ١٥ عاماً مؤهلين للتصويت، ويبحثون فيها القضايا المحلية وينتخبون مندوبيهم، الذين يحضرون بدورهم اجتماعات المقاطعات أو المناطق لانتخاب أعضاء مجلس الأطفال. وينضم أكثر من ٦٠٠٠ طفل سنوياً منذ عام ١٩٩٨ إلى هذه العملية لمناقشة أولوياتهم وانتخاب ممثلهم.

لقد تضمّنت المشروعات التي تم تنفيذها بتوجيهات من المجلس: إصلاح المدارس، وغرس الأشجار، وإصلاح الترسبات في أنظمة المجاري، وتحسين الملاعب، وتوفير الأمن بصورة أفضل في المناطق ذات الدخل المحدود. وفي إحدى المدارس التابعة لبلدية المدينة، أقيم مرفق جديد للألعاب الرياضية يناسب جميع الظروف المناخية: وفي حي آخر من أحيائها، تمت إنارة أحد الأنفاق الذي يلعب فيه الأطفال في المساء، في أغلب الأحيان. وكان تجديد أحد المراكز الصحية ليشمل عيادة حديثة لجراحة الأسنان من بين المشاريع التي نالت أعلى درجات الاستحسان والرضى من لدن المجلس.

وإلى جانب المنافع الملموسة التي استفادت منها أحياء المدينة، هناك مزايا مهمة تحققت للمستشارين من النشء اليافع. فقد تعلموا - من خلال زيارتهم إلى أحياء المدينة المختلفة - شيئاً جديداً عن الحقائق الاجتماعية والاقتصادية خارج مجتمعاتهم المحلية، واكتسبوا خبرة في تأمل المشكلات ووضع الحلول لها. وأثناء تمثيل هؤلاء المستشارين لناخبهم، اقتضى العمل منهم الاعتراف بالحاجة إلى وضع أولوياتهم استناداً إلى الموارد المتاحة لهم. وقد تعلموا كيفية تطوير المشاريع ومتابعة تنفيذها حتى النهاية من خلال العمليات السياسية والبيروقراطية المعقدة والبطيئة لحكومة المدينة. وبالطريقة العملية، أظهر التزام هؤلاء وجدية توجّههم، القيمة العملية لانخراط الأطفال في مجالات كانت - تقليدياً - منوطة بالكبار الراشدين والمهنيين. إن المنافع أو المزايا العظيمة التي تحققت هي من نصيب المدينة ذاتها. فالوعي المتنامي بين الأطفال المحليين - بالمعنى العملي للمواطنة، والقدرات المتنامية لنواة من المواطنين المحرّبين اليافعين هما من الأصول المهمة في تطوير الديمقراطية التشاركية.

والرغبة المتميّزة لديهم بعامة، ولدى الأطفال الحضريين الفقراء بخاصة، للبيئات الطبيعية. وتتعترف بعض الحكومات بأهمية المساحات الخضراء في المدن: ففي رومانيا مثلاً، تضمنت الإستراتيجية الوطنية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤ أهدافاً لزيادة التخطيط في المناطق الحضرية، مع التشديد بشكل خاص على توسيع المساحات الخضراء والمتنزهات.^{١٨٧}

وركّز الكثير من المبادرات المحلية البناء تحديداً على تحسين نوعية الأماكن العامة من أجل الأطفال. وقد بيّن البحث العلمي حول التنشئة في المدن، المذكور آنفاً، أهمية توافر تشكيلة متنوعة من المساحات الآمنة للأطفال واليا فعين، يلتقون فيها ويلعبون. فعلى سبيل المثال، تمت المباشرة بتنفيذ مشروع التنشئة في المدن في لبنان في عام ١٩٩٩ في مدينة صيدا التاريخية، بالتعاون مع مجلس المدينة ومؤسسة الحريري. وفي البحث العلمي التشاركي، لفت الأطفال الانتباه، بشكل خاص، إلى نقص المساحات الخضراء في هذه المدينة القديمة، وشدّدوا على أهمية توافر الورود والأشجار للبيئة الحضرية.^{١٨٨}

ويبيّن المربع رقم ١٤ مبادرة أطلقت في جمهورية الدومينيكان لتطوير متنزهات بمشاركة الأطفال. ويحجى إطلاق هذه المبادرة تمثلاً واستجابة لحقيقة مؤداها أنه في حين أن الكبار الراشدين ربما كانوا مؤهلين جيداً لاستحداث بيئات تحمي الصحة والسلامة، فإن الأطفال والشباب هم خير من يعرف الأشياء التي تعزّز أو تحطّم أحاسيسهم الشخصية بالرفاه.^{١٨٩} غير أن الجهود المطلوبة لتوفير المساحات الخضراء للأطفال لا تستلزم جميعها هذا المستوى من الشراكة مع الحكومة المحلية. فقد تم، على سبيل المثال، إنقاذ متنزه «كامانجي»، الواقع في منطقة مزدحمة بالسكان وذات دخل محدود في «نيروبي»، من الخضوع لعملية تطوير وتنمية المدينة، وذلك عندما تدخل المجتمع المحلي وطالب باعتبار المتنزه أرضاً عامة. ويستطيع أطفال المجتمع المحلي الآن مواصلة استخدام المتنزه لمزاولة الألعاب غير النظامية فيه. وإلى جانب ذلك، قامت «حركة الحزام الأخضر» - وهي منظمة غير حكومية تركّز نشاطها على الحفاظ على البيئة وتطوير أو تنمية المجتمعات المحلية - بتأسيس مشتل لغرس الأشجار في المتنزه.^{١٩٠}

إن توفير المساحات الخضراء يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالإمكانات التي يمتلكها الأطفال لممارسة حقهم الأساسي في اللعب. وإضافة إلى عدم توافر هذه المساحات، كان الافتقار إلى المساحات المخصّصة لمزاولة الألعاب، بالفعل، إحدى القضايا الرئيسية التي حدّدها الأطفال المشاركون في مشروع صيدا للتنشئة في المدن. فقد ذكر الأطفال أن والديهم تبتّلوا عزميتهم على اللعب في شوارع المدينة وأزقتها، وأشاروا إلى أن الملعب الوحيد في قلب المدينة التاريخي لا يحظى إلا بإصلاحات بسيطة. وقد لفتت تعليقاتهم الانتباه إلى بواعث القلق لدى النساء والفتيات حول استعمال مناطق اللعب العامة. وتشكّل هذه المشاريع أساس التخطيط التشاركي المُجدي لتأسيس المساحات الخضراء ومناطق اللعب.^{١٩١}

كما أن العمل على تفعيل حق الأطفال في اللعب

وقد أسهمت جميع هذه البرامج في إيجاد بيئات أفضل للأطفال، وبعضها احتوى على عناصر مُحدّدة للأطفال، مثل توفير دورات المياه ومرافق الفسيل الخاصة بهم في دورات المياه العامة، التي طورتها منظمات المجتمع المحلي في «مومباي»،^{١٨٢} ودعم مؤسسات رعاية الأطفال الواقعة في المجتمع المحلي في مدينة غواتيمالا.^{١٨٣}

وفي عدد من المجتمعات المحلية في أنحاء العالم، نشّطت تحالفات من المقيمين، والشرطة، ووكالات الحكومة المحلية بصورة فعّالة في خفض مستوى العنف وتحسين مستوى الحياة للأطفال المحليين (المربع رقم ١٣). وإن الحقيقة القائلة بأن أحياء الفقراء لم تشهد جميعها ظاهرة العنف، تعتبر شيئاً يُمكن الاستفادة منه. فقد أشارت البحوث إلى أنه في الحالات التي كان فيها المقيمون قادرين على ممارسة السيطرة على «الفعالية الجماعية» أو إظهارها، كان حدوث العنف أقل احتمالية.^{١٨٤} ويُعزّز كلٌّ من الاستقرار في السكن والروابط الاجتماعية بين السكان المقيمين مستوى هذه «الفعالية الجماعية». كما أن أمن واستمرارية السكن والحلول الناجمة اقتصادياً لتوفير المساكن هي أساليب مجرّبة لتعزيز الاستقرار، وأن الفرص اللازمة للمشاركة البناءة في تحسين المجتمع المحلي، هي طرائق ملموسة لتبيان الفعالية الجماعية واستنهاض الروابط الاجتماعية. إن إمكانية الوصول إلى الطبيعة، بعيداً عن كونها إحدى سبل الرفاه للأطفال الحضريين، يجب أن تعتبر من المكونات الضرورية للبيئة الإنسانية اللازمة للصحة العقلية كما هي المياه النظيفة والصرف الصحي وضرورتهما الحاسمة للصحة الجسدية. ويوجي العدد المتزايد من الأبحاث العلمية بأن التعرّض للطبيعة يخفّض الإجهاد والإعياء العقلي، ويوفّر فرصة للاستراحة من المتطلبات التي تفرضها الحياة الحضرية.^{١٨٥} وتلاحظ الدراسات والتعليقات المتجمعة من جميع أنحاء العالم تفضيل الأطفال

ووعد بتطويرها مستقبلاً وامتلاكها. وعلاوة على ذلك، أوقفت عملية التوطين في أماكن نائية وحُسمت لصالح عملية الارتقاء والتطوير في الموقع. ويعزى جزء كبير من هذه التحولات المهمة في السياسات إلى الضغط الذي مارسه المنظمات الشعبية والمنظمات غير الحكومية بشكل ناجح على الحكومة على مدى عدة أشهر. إن هذه الجهود مجتمعة تشكّل أساساً يبعث على التفاؤل، لكن التغيير الحقيقي والدائم يتطلب مراجعة للتشريعات، ودعم قضاة، واستقطاب دعم القطاع الخاص، والالتزام على جميع المستويات الحكومية وفروعها بالاعتراف بالسكن أو الإسكان كحق أساسي للجميع.

وفي حين أن جميع المشروعات تقتضي توافر التزام اقتصادي، فإن تكلفة إنتاج الوحدة لا تعتمد على مستوى توفير الخدمات فحسب، وإنما على كيفية تعهّد تنفيذها: فالكثير من الخطط أو البرامج حسّنت بصورة كبيرة مستوى توافر الخدمات في المناطق الحضرية بتكاليف منخفضة لإنتاج الوحدة، وفي بعض الحالات أو معظمها أو جميعها، تم استرداد التكاليف بصورة متعادلة من الرسوم المفروضة على المتسفين، على الرغم من الفقر الذي تعيشه المجموعات المعنية.^{١٨٩} وقد تمهّدت بتنفيذ هذه الخطط بصورة مستقلة ذاتياً، الأسر ذات الدخل المحدود والمؤسسات المحلية غير الربحية، أو الشراكات المتضامنة بين الجماعات ذات الدخل المحدود ومقدمو الخدمة المحليين (وهم في العادة الحكومات المحلية). وقد أبرزت سلسلة من المبادرات البلدية ومبادرات المجتمع المحلي أيضاً عدداً من التدابير الاقتصادية لتحسين مستوى الرعاية الصحية، ورعاية الأطفال، والصرف الصحي، وجمع النفايات الصلبة.^{١٩٠} وهناك مدن في أمريكا اللاتينية وآسيا حققت الآن توافراً شبه شمولي في توفير مياه الشرب بالأنابيب، ومرافق الصرف الصحي ذي النوعية الجيدة للمنازل، وتصريف المياه وجمع القمامة من بيت إلى بيت بصورة جيدة.^{١٩١}

المربع رقم ١٣: مكافحة العنف عن طريق تحسين الحي في مونتريال^{١٨٦}

في عام ١٩٩٠، وفي حي «ليتل بيرغندي» في مونتريال (الذي يقطنه ٤٠.٠٠٠ نسمة)، عملت تجارة المخدرات الرائجة والمعدل المرتفع للجريمة، بما في ذلك الكثير من الجرائم العنيفة، على تقويض النسيج الاجتماعي للحي، وأشاعت جواً من انعدام الأمن بين السكان المقيمين فيه. فقامت مجموعات من الحي بتعبئة وحشد قوى الشرطة ودوائر البلدية والمواطنين لتقييم الوضع وإيجاد الحلول. وتضمنت التدابير المحددة التي اتخذها هذا الائتلاف ما يلي:-

- تحسين نوعية وسلامة وسائط النقل العام، وتحسين خدمات المكتبة، وتحسين الإنارة في الشوارع، وإزالة الأسوار المرتفعة لتشجيع الترسّد والمراقبة الشديدة من جانب الشرطة والمواطنين، والسعي لكسب التأييد من خلال جماعات الضغط لإقامة مجمع رياضي جديد يوفر أنشطة ترفيهية محلية للشباب.
 - تنظيم «أسبوع البيئة» لتشجيع المواطنين على تحسين الظروف الكلية، وإصدار نشرة إخبارية محلية، وتعزيز مشاركة السكان المقيمين بصورة أكبر في المهرجان السنوي العام، وضمان تركيز اهتمام وسائل الإعلام والاتصال على نوعية الحياة المتجددة في «ليتل بيرغندي» بدلا من الأنماط السلبية التي عفى عليها الزمن.
 - تنفيذ مبادرات التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المساعدة من الباحث الاجتماعي للأسر التي تعاني من مشكلات المخدرات، وتشجيع الاستثمار الاقتصادي، والتنمية، واستحداث فرص العمل (تفصيل تشغيل الأشخاص المحليين لإدارة وتشغيل مجمع الرياضة مثلاً) وتعزيز التسامح الثقافي.
- وخلال فترة ثلاث سنوات، انخفض عدد الجرائم المبلّغ عنها بنسبة ٤٦ بالمائة، وهبط معدل الجرائم العنيفة المبلّغ عنها بنسبة ٤٥ بالمائة. وبدأ السكان المقيمون في الحي يستعملون الشوارع ليلاً بصورة أكبر، وما عاد الآباء والانهات يشعرون بالحاجة إلى مرافقة أطفالهم إلى المدارس. أما الشركاء في هذا الجهد فكان من بينهم سلطة الإسكان في مونتريال، والدوائر البلدية المختلفة، ودائرة الشرطة، ومنظمات الحي، والسكان المقيمون. وأما التمويل، فقد وفرته الدوائر المختلفة في مدينة مونتريال، والدوائر الحكومية في كيبك، وإيرادات الدعاية والإعلان المتحققة من النشرة الإخبارية المحلية.

السلطات والهيئات والقطاعات، وتغييرات تشريعية مبتكرة لصالح الأطفال، وبتى ديمقراطية للمشاركة المجتمعية، وجمع وتقييم بيانات مجتمعية عن المؤشرات المحلية، ودعم فاعلاً من المنظمات الدولية. وإن كل تلك العناصر مجتمعة تمكن من تحقيق تقدّم حقيقي في مجال تعزيز حقوق الطفل على المستوى المحلي.

تحسين الظروف المادية والاجتماعية

إن توفير المساكن والأحياء الأكثر أماناً وأمنياً وصحةً هي عوامل مهمة في الوفاء بحقوق الأطفال مثل تلك المتعلقة بالتعليم والرعاية الصحية والحماية وتوفير مستوى معيشي ملائم لهم، ولربما كان التجديد الأكثر أهمية خلال الثلاثين أو الأربعين سنة الماضية،

مربع رقم ١٢: الحكومة المحلية واتفاقية حقوق الطفل:

«البلديات الموافقة عليها» في ولاية سيارا - البرازيل^{١٧٤}

في عام ١٩٩٠ قدمت البرازيل «قانون الأطفال واليافين»، وهو عبارة عن تشريع متطور يشتمل بوضوح على مبادئ اتفاقية حقوق الطفل. ويوفر قانون الأطفال واليافين بنية للسلطات المحلية لتأسيس آليات للمشاركة المجتمعية، تتمثل على وجه الخصوص في: المجلس البلدي لحقوق الأطفال واليافين، ومجلس الوصاية، ليقوم بإدارة ومراقبة السياسات المتعلقة بالأطفال واليافين. فالمجلس السابق هو عبارة عن منتدى تلتقي فيه الهيئات الحكومية وغير الحكومية لتحديد ومراقبة السياسات العامة التي تتمحور حول الأطفال واليافين، ومجلس الوصاية هو عبارة عن هيئة تنفيذية تضمن تنفيذ حقوق الطفل.

جعلت ولاية «سيارا» في شمالي غرب البرازيل «النظام الأساسي للأطفال واليافين» عنصراً أساسياً في هيكلية الحكم. في عام ١٩٩٨ - وبهدف البناء على ما ورد في «قانون الأطفال واليافين» من ابتكارات - قدمت اليونسيف مفهوم «ختم اليونسيف - بلدية موافقة عليها»، الذي يدعمه عدد من الشركاء المهتمين، بمن فيهم فرع «الاتحاد الوطني للقادة التربويين للبلديات» في «سيارا»، واتحاد رؤساء البلديات في «سيارا» وحكومة الولاية. ويتم منح الختم إلى المجالس البلدية التي تعمل على تعزيز أدائها وإدارتها لصالح السياسات المتعلقة بالأطفال، مع إيلاء اهتمام خاص بالأهداف المتصلة بالتعليم والصحة وحماية الطفل. كما يتم تقييم تلك الأهداف باستخدام مؤشرات يقوم بجمعها أفراد مدربون من المجتمع المحلي. أما الهدف من منح هذا الختم فهو: تشجيع السلطات المحلية على تطوير المزيد من التزاماتهم تجاه الأطفال بموجب القانون، والسعي الجاد نحو التعاون القطاعي في المجالات الرئيسية للأنشطة، والاعتراف بمزايا التحليل المستند إلى المجتمع، إضافة إلى التنفيذ والتقييم. ومن أجل الحصول على الختم، يتحتم على البلديات تعزيز التعاون مع سلطات محلية أخرى، والاشتراك في تدريب الإدارة العامة في مجالات حقوق الطفل، ثم الإسهام في زيادة الوعي العام بتلك السياسات، وكذلك تقوية الآليات التشاركية المحددة في «قانون الأطفال واليافين».

لقد حقق برنامج منح الشهادات نتائج إيجابية. ففي المرحلة الأولى من المشروع (١٩٩٨ - ٢٠٠٠)، شارك ١٧٢ مجلساً بلدياً من مجموع ١٨٤ مجلساً في ولاية «سيارا»، في هذه المبادرة، وطلب ١٢٩ مجلساً منها إجراء زيارة تقييمية لمجالسهم، وتم منح «الختم» إلى ٢٦ مجلساً منها في احتفال استقطب اهتماماً بالغاً من وسائل الإعلام والاتصال، وفي المرحلة الثانية (٢٠٠٠-٢٠٠٢)، ارتفع عدد المجالس المشاركة إلى ١٨٠ مجلساً. لقد أثبت المشروع بوضوح مقدرة الحكومات المحلية على التعاون لزيادة معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية، وخفض معدل وفيات الرضع، وإيجاد مجالس فاعلة لحقوق الطفل. وفي الواقع، تم في سنتين الأوليين من عمر المبادرة تشكيل ٥٩ مجلس وصاية جديداً و١٣ مجلس حقوق الأطفال واليافين في ولاية «سيارا» وولاية «ريو جراند الشمالي» المجاورة. وإضافة لذلك، فقد تم تأسيس منتدى المجالس كآلية للمستشارين لتبادل الخبرات. وتعمل المبادرة أيضاً على تشجيع التغيير في مجال الإدارة العامة، بحيث يكون المسؤولون العامون، ومن بينهم رؤساء البلديات، أكثر تحسناً ووعياً واستجابة لحقوق الطفل ورفاهه ضمن نطاق صلاحياتهم. كما تعمل المبادرة أيضاً على استخدام المؤشرات الاجتماعية لتقييم رفاه الطفل في المناطق الحضرية، وتقييم أداء حكومات المجالس البلدية في هذا المجال، فنوعية هذه المؤشرات معترف بها بشكل واسع: حيث يتم استخدامها من قبل الوكالات والمحليين والباحثين، وتجري إعادة نشرها في الكتاب الإحصائي السنوي لولاية «سيارا». وفي عام ٢٠٠١، تم تقديم مؤشرات جديدة في مجال رعاية الطفولة المبكرة وتنميتها، والتعليم والتعبئة والاتصال. كما أبدت جملة من الولايات الأخرى رغبتها في هذه المبادرة.

إن الاتصال عنصر رئيسي في المشروع، فعلى سبيل المثال، لا يكفي المواطنون بحضور اجتماعات المناقشات التي تعقد في قاعات البلديات فحسب، وإنما يقومون بنشر وقائعها علانية. ويتم نشر المعلومات من خلال محطات الإذاعة وموظفي الحكومة، ورؤساء الاتحادات أو النقابات والمستشارين لدى مجلس الحقوق ومجلس الوصاية. كما يتم استخدام الصحف والملصقات ولوحات الإعلان على مستوى الولايات والأقاليم في الإعلان عن منح الختم والمعلومات ذات الصلة بذلك. وبالإضافة إلى ذلك، يتم توزيع نشرة إخبارية على نحو واسع تطلع القراء على سير العمل والأحداث التي تتم في كل بلدية. ويحظى إصدار هذه النشرة الإخبارية بكل الاهتمام، فهي تصدر بالألوان والتنسيق الطباعي الصديق للأطفال، وبالطريقة التي تتيح الإمكانية للحصول عليها.

حتى وإن كانوا يعيشون في مستوطنات أقيمت بطريقة غير قانونية أو غير نظامية. والثاني أن «الأحياء الشعبية الفقيرة» أو «المستوطنات البشرية العشوائية» لها قيمة معينة. فقبل شيوع برامج الارتقاء هذه، اعتادت سياسات الإسكان الرسمية على النظر إلى هذه المستوطنات ببساطة على أنها أهداف لا بد من هدمها مما يؤدي إلى تهجير السكان داخل وطنهم. لقد ازدادت درجة تفهم الجهات المعنية بأن الاعتراف بالحقوق الشرعية في ملكية الأرض وبالأمن في استمرارية المسكن يعززان كلاً من الأفق الاقتصادية للفقراء، ويفيدان الاقتصاد الوطني.

والقضية الرئيسية الآن هي تحويل الدعم من المشاريع التي تُنفذ «لمرة واحدة» إلى برامج تحسين (ارتقاء) دائمة ضمن جميع القطاعات ذات الصلة بالحكومات المحلية.^{١٧٥} ويُمكن أن تكون الزيادة التدريجية في حجم المشاريع التي يتم تنفيذها على مستوى الأحياء لتصبح برامج ارتقاء على مستوى المدينة بأكملها أو على المستوى الوطني، أمراً يصعب تحقيقه بسبب العقبات التي تفرضها التعليمات الخاصة بالأراضي، وقضايا الملكية، والتغيرات في تنظيم المدن، والسياسات والمؤسسات التي تحكم توفير المساكن والبنى التحتية. ويزداد الأمر تعقيداً جرّاء الصعوبة التي يواجهها سكان الأحياء الفقيرة في البحث عن صوت يناصر قضيتهم ويدعمها على المستوى الوطني. ومع ذلك، فمن الممكن تحقيق تقدم حقيقي في هذا المجال عندما تتوافر القيادة النشطة، والمؤسسات المعززة بسياسات وأدوار واضحة، والالتزام من جانب الحكومة المركزية، والإرادة اللازمة لتمكين قاطني الأحياء الفقيرة من المشاركة الكاملة في العملية. ولقد نجحت كل من الأردن وتونس وماليزيا في تنفيذ برامج ارتقاء على المستوى الوطني، في الوقت الذي يجري فيه تنفيذ برامج بأحجام كبيرة في كل من غانا وفنزويلا والبرازيل والهند وموريتانيا والمغرب والفلبين.^{١٧٦}

إن برامج الارتقاء هذه تحتاج إلى أن تعزّز بتدابير معينة لتعطي الأسر ذات الدخل المحدود قدرة أكبر على بناء مساكن ذات نوعية أفضل أو الحصول عليها، أو للمشاركة في مبادرات مماثلة تركز على الأحياء. وقد قامت اتحادات الفقراء في المناطق الحضرية، العاملة مع الحكومات المحلية بتطوير الكثير من الحلول الأكثر إبداعاً ونجاحاً، والأقل تكلفة، في جنوب إفريقيا والهند مثلاً.^{١٧٧} وثمة أمثلة على برامج الطرد التي غدت برامج توطئ في أماكن جديدة حيث استطاعت أن تخلي مواقع تمس الحاجة إليها للأعمال العامة، وأن تعمل في الوقت ذاته عن كثب مع السكان لتلبية احتياجاتهم وأولوياتهم.^{١٧٨}

ففي الفلبين، الرئيس الجديد للبلاد الذي تقلد منصبه في عام ٢٠٠١ والذي يحظى بتأييد الفقراء في المناطق الحضرية قدم أسهماً مهماً في خفض عدد حالات الطرد من المنازل أو هدمها في مانيلا. فبالإضافة إلى برنامج إصلاح الأراضي الريفية - الذي تقوم الحكومة بموجبه بشراء الأراضي الخاصة وإعادة بيعها إلى الفقراء في الريف - استفادت ١٠٣,٠٠٠ أسرة في عام ٢٠٠١ من الإعلان العام عن تخصيص أراضٍ حكومية لصالح السكان الحضرين الفقراء. وقد وفر هذا الإعلان قطع الأراضي لهم

مربع رقم ١٦: رعاية أطفال العاملين في صناعة الألبسة في دكا ٢٠١

شهدت غالبية المدن البنغالية، ولا تزال تشهد توسعاً سريعاً يرجع في جزء كبير منه إلى الهجرة الداخلية من المناطق الريفية الفقيرة إلى المناطق الحضرية. ويزيد مجموع السكان البنغاليين الفقراء الذين يعيشون في المدن البنغالية على ٢٠ مليون نسمة. وكما هو مفهوم، فإنه يتعين على جميع أعضاء الأسر المهاجرة أن يزاولوا العمل لكي تستطيع الأسرة البقاء. أما النساء - وهن القادرات، بحسب ما جرت عليه التقاليد، على توفير الرعاية للأطفال - فيعملن الآن في صناعة الملابس الجاهزة، أو كخدمات في المنازل، أو عاملات في تسيير الطوب، ويواجهن مصاعب كبيرة في إيجاد خدمات الرعاية للأطفال أثناء مزاولتهن العمل. وفي كثير من الأحيان، يتلقى صغار الأطفال الرعاية من شقيقاتهم الأكبر منهم سناً، اللواتي يضحّين بتعلمهن ليتولين رعاية إخوتهن في المنازل. وفي بعض المواقف، يُترك صغار الأطفال بمفردهم في المنزل بحيث تقفل عليهم الأبواب طوال النهار، أو تعطى لهم الحرية للتجوال في الشوارع.

وينص قانون المصانع البنغالية لعام ١٩٦٥ على توفير مرافق للرعاية النهارية في أي مكان عمل تعمل فيه ٥٠ امرأة أو أكثر. ولكن الحكومة أخفقت حتى الآن في ضمان تطبيق هذا القانون، ويميل معظم المؤسسات إلى تجاهل تنفيذ هذا المطلب. ومنذ عام ١٩٩١، بدأت منظمة غير حكومية يُطلق عليها اسم «فولكي» (الشرارة) على إقامة مراكز لرعاية الأطفال في مواقع العمل، في المصانع والمكاتب، حيث يقوم صاحب العمل بتوفير المكان، وتكاليف البدء بالتشغيل، ورواتب القائمين على الرعاية. أما الأمهات فيقمن بتوفير الغذاء للأطفال ويدفعن أجرة لمنظمة «فولكي» لإدارة المراكز لمدة تتراوح بين ستة شهور وأثنى عشر شهراً، يُمكن للمصنع بعدها استلام إدارة المركز، في حين تتولى «فولكي» توفير التدريب الإداري. وإذا اختار المصنع العزوف عن تولي أمور الرعاية النهارية، فإن «فولكي» تواصل عملها مقابل أجر.

في البداية، اعتقد أصحاب المصانع بأن المراكز ربما تكون عبئاً عليهم ولا ضرورة لها، وبخاصة أن المصانع لم يتم بناء أي منها بصورة تمكّنها من استيعاب مرافق الرعاية النهارية، لكن المصانع التي أسست مراكز للرعاية النهارية وجدت في ذلك منافع كثيرة: فالعاملات اللواتي يأخذن إجازة أمومة يعدن إلى العمل في فترة أسرع، وقلت حالات التغيب عن العمل، وازدادت كفاءة الإنتاج وفعاليتيه. ويوفر بعض أصحاب المصانع، الذين تولوا إدارة المراكز النهارية في مصانعهم، خدمات أخرى كمرافق لطهي الطعام، والخدمات الاجتماعية في أماكن العمل، والبرامج الطبية، وتنظيم الأسرة والتعليم غير الرسمي للأطفال العاملين، وبرامج التوفير. وقد سعت زفولكيس ولا تزال، إلى كسب تأييد بيوت شراء الأزياء كي تعمل على تضمين بند ينص على ضرورة وجود مرافق لرعاية الأطفال في قائمة المتطلبات والمواصفات، التي يُطلب من المصانع الالتزام بها.

وتقتضي الإجراءات المعهودة للعمل أن يُؤوي كل مركز من مراكز الرعاية النهارية عدداً يتراوح ما بين ١٠ و ٢٠ طفلاً، وأن تخصص امرأة واحدة لتقوم برعاية كل خمسة إلى سبعة أطفال، وأن يتم توظيف القائمات بالرعاية من البيئة المحلية ليكنّ مطلعات على أحوال الأطفال. ولأن بعض الأمهات يعيشن مع أسرهن إلى جوار مراكز الرعاية النهارية، فإنهن يستطعن العمل بعد ساعات العمل المعتادة، بما في ذلك العمل حتى وقت متأخر من الليل، أو مباشرة العمل في الصباح الباكر عندما تدعو الحاجة إلى العمل الإضافي. وقد ينتهي الأمر بالقائمات على الرعاية إلى إقامة مراكز للرعاية النهارية في بيوتهن كعمل خاص. وبشكل عام، تقضي الأمهات أوقات استراحتهن مع أطفالهن، والمرضعات منهن يستطعن إرضاع أطفالهن أثناء العمل. وتقول معظم الأمهات إن المراكز النهارية تتيح الفرصة لهن للعمل بفعالية أكبر ولساعات أطول، مما يجعلهن يكسبن أموالاً أكثر، فيصبحن أفضل قدرة على إعالة أسرهن، ويستطعن تلبية احتياجاتها الأساسية من الغذاء، والملابس، والصحة والتعليم دون الحاجة إلى القلق حول إهمال أطفالهن. وعلى الرغم من أن الأمهات هن اللواتي يتعاملن مع هذه المراكز، إلا أن الآباء يُشجّعون أيضاً على القيام بدور في ذلك، وهم غالباً ما يحضرون الاجتماعات الشهرية نيابة عن زوجاتهم.

نوعية رعاية الأطفال، وتعزيز دخل أعضاء المنظمة، والتصدي لاحتياجاتهن السكنية. ١٩٧

وفي الكثير من الحالات، يُمكن أن تصبح مراكز رعاية الأطفال محور اهتمام وتركيز لسلسلة متنوعة من الخدمات الضرورية للأسر الفقيرة. فمركز رعاية الأطفال، الذي اشتمل أيضاً على الرعاية الصحية، كان بمثابة الحافز لبرنامج التطوير في المجتمع المحلي في «حي سان جورج الشعبي»، وهو مستوطنة بشرية عشوائية أقيمت في «بيونس آيريس»، وأحد السمات المركزية فيه. ١٩٨ وفي ألبانيا، تمثل مستوطنة «باثور»، في إحدى ضواحي «تيرانا»، موطناً لما يزيد على ٦٠,٠٠٠ نسمة من أولئك الذين هاجروا من الجزء الشمالي لألبانيا لأسباب اقتصادية. وتوجد تباينات بارزة للعيان بين توفير الخدمة في «باثور»، والجزء المتبقي من «تيرانا»، بما في ذلك المرافق الخاصة برعاية وتنمية الطفولة المبكرة، ومن خلال «مشروع حدائق الأطفال»، الذي يديره «صندوق الأطفال المسيحيين» بالاشتراك مع اليونيسف، قرر أعضاء المجتمع المحلي بأن تقوم عشرون أسرة من أجزاء مختلفة من «باثور»، باستضافة حضانات صغيرة تتوافر الإمكانية فيها للأطفال دون سن الخامسة للوصول إلى مواد اللعب، والتعلّم المبكر، والنشاطات الأخرى. وإضافة إلى ذلك، توفر مراكز الحضانة هذه للأمهات إمكانية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالرعاية الالديه الجيدة، وصحة الأم، والتدريب المهني. ١٩٩

وفي الهند، تتولى منظمة الحضانات المتنقلة (الجواله) إدارة مبادرة خدمات رعاية الطفولة الجواله، بهدف تلبية احتياجات الأمهات العاملات في مواقع الإنشاءات في كل من دلهي وبومباي وبون. وقد أسست المنظمة برنامجاً لمرافق الحضانات، يتم بموجبه مرافقة الأسر لدى تنقلها من موقع إلى آخر،

المربع رقم ١٧: فرص اليافعين الفقراء في «كوردوبا» ٢٠٢

في مدينة «كوردوبا» في الأرجنتين، يؤدي إنتاج وبيع المجلة الشهرية «لا لوسيرناجا» إلى تحقيق دخل منتظم لليافعين الفقراء، ويوفر لهم مورداً بديلاً عن التسول والموارد الأخرى الخطيرة لكسب الرزق والعيش. كما توفر المجلة مصدراً للمعلومات حول الحقائق التي يواجهها الأطفال والشباب العاملون، وقد أسهمت في تنامي الوعي بين سكان المدينة، وفي إيجاد شعور بالتضامن مع هذا النشء اليافع من المواطنين. فقبل البدء بتنفيذ المشروع، كان للأطفال العاملين في الشوارع صورة سلبية جداً، ونتيجة لتعرضهم للقمع على أيدي الشرطة، اضطروا إلى اللجوء إلى خيارات هامشية وغير مشروعة، في كثير من الأحيان، من أجل البقاء، وقد ارتبطت صورتهم في أذهان عامة الناس بتعاطي المخدرات، والعنف، وارتكاب الجرائم الصغرى.

وقد باشرت مجلة «لا لوسيرناجا» - التي تنشر الصور، والمقالات، والمقابلات، والأشعار، والصور الكرتونية - عملها في عام ١٩٩٥ كمشروع تطوعي لمنظمة زيوتوبياس، وهي منظمة ترتكز على المجتمع المحلي. وبحلول عام ١٩٩٩، امتلكت المجلة كادرها المهني، ومطبعة وجمهوراً ثابتاً من القراء يزيد على ٥٠,٠٠٠ قارئ، ويشترى النشء اليافع المشارك في المشروع المجلة بمبلغ ٢٥ سنتاً أمريكياً، وهو مبلغ يغطي جميع تكاليف الإنتاج والتكاليف الإدارية، ويبيعونها بدولار أمريكي واحد، مما يُنتج دخلاً معقولاً للأطفال العاملين المائة وعشرة (١١٠)، المتعاملين مع المجلة، ويتيح الوقت لهم للالتحاق بالمدارس أو للتدريب المهني.

ومن بين النشء اليافع المشاركين في المشروع منذ أمد بعيد، والبالغ عددهم ٦٠ شخصاً، اعترف ٥٠ منهم بأنهم قد خرقوا القانون قبل البدء في المشروع. وكان اثنان منهم فقط قد تورطوا في ارتكاب جُنْحٍ، خلال الفترة ١٩٩٧-١٩٩٩، وهي نسبة جيدة بالمقارنة المطلقة مع حوالي ٨٠ بالمائة، وهي نسبة النشء اليافع الذين كُروا ارتكاب الجُنْحِ حسب النظام القضائي للأحداث في الإقليم. وقد كان هناك أيضاً تغييرات ذات معنى بالنسبة لانطباع عامة الناس عنهم، إذ وفر بيع المجلة فرصة لهم للتفاعل الإيجابي مع السكان المحليين.

وقد كانت هنالك أيضاً تغييرات على المستوى الرسمي، إذ اعترفت الحكومة المحلية في عام ١٩٩٧ بقيمة هذا الجهد، وشارت، بمشاركة حكومة الإقليم، في توفير دعم ملموس لمختلف المشروعات التي تصممها وتنسّقها مجموعة مجلة «لا لوسيرناجا» بما فيها استحداث مدرسة غير نظامية، وورشه لتدريب المربين الشباب، وتنظيم النشاطات الترفيهية، وتقديم المساعدة للقصر في النظام القضائي للأحداث، وإقامة مشروع لدعم الأمهات والأطفال المهمشين.

حيث يتم تركيب هياكل أو بنى مؤقتة في كل موقع لكي تؤوي الحضانات، أو يتم استغلال الأبنية المقامة أصلاً لإيواء هذه الحضانات. وقد تولت منظمة الحضانات المتنقلة خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٢ إدارة ٦٧ مركزاً، منها ٥٥ مركزاً تعمل من خلال مواقع الإنشاءات، بينما تعمل المراكز الباقية من مواقع دائمة في الأحياء الشعبية والمستوطنات الواقعة في المناطق الحضرية. ٢٠٠ ويصف المربع رقم ١٦ شراكة بين إحدى المنظمات غير الحكومية ومؤسسة خاصة لتوفير الرعاية إلى أطفال العاملين في صناعة الألبسة في «دكا»، إلى جانب توفير الرعاية الصحية، والخدمات الاجتماعية، وخدمات تنظيم الأسرة، ومجموعات التوفير لأهملتهم.

ومن المكوّنات المهمة الأخرى لأي تدخل من أجل مجموعات الأطفال أو اليافعين المستثناة، إيجاد السبيل الكفيلة بالتصدي للتمييز الذي تواجهه تلك المجموعات، ومساعدتها على تفتادى الشعور بالوصمة والإذلال، اللذين كثيراً ما يُصاحبان استثنائهم. ولقد استطاع المشروع الموصوف في المربع رقم ١٧ تغيير المواقف الاجتماعية تجاه الأطفال العاملين، في الوقت الذي يوفر لهم أيضاً مورداً للرزق والمعيشة.

المربع رقم ١٤: العمل مع الأطفال لإيجاد أماكن مأمونة لمزاولة الألعاب^{١٩٢}

يتوافر عدد قليل من المساحات الخضراء المأمونة العامة في المناطق الحضرية في جمهورية الدومينيكان. وبسبب الافتقار إلى مساحات مخصصة لمزاولة اللعب، يقضي الكثير من الأطفال أوقات فراغهم في الأماكن التي يمارس فيها القمار، ويتم فيها تعاطي المخدرات ومعاقر الكحول وبيعها. وبالنسبة لبعض الأطفال، فإن عدم توافر المساحات المأمونة يعني عزلهم في بيوتهم، يشاهدون التلفاز دون رقابة ملائمة. واستجابة لذلك، تعمل ١٤ مدينة صديقة للأطفال بمشاركة اليونيسف على إنشاء متنزهات يُمكن تخصيصها للأطفال وأسُرهم لمزاولة اللعب والاسترخاء فيها، دون التعرض للخطر والمخاطر التي تهدد الصحة. وهذه المتنزهات، التي سيتم تصميم كل منها بمشاركة النشء اليافع، ستكون أيضاً بمثابة أماكن يستطيع الأطفال فيها أن يستمتعوا بممارسة النشاطات التعليمية والفنية والثقافية. وستقوم البلديات بتوفير الأرض اللازمة لذلك (بما فيها منطقة خضراء فسيحة)، إضافة إلى قيامها بنشاطات إعادة التشجير. وبدعم من اليونيسف، سيقوم فريق من المهندسين المعماريين، العاملين بالتشاور مع الأطفال واليافعين، بتطوير خطط لهذه المتنزهات، بينما يتم تدريب النشء اليافع في كل مدينة في مجال مسرح الأطفال والصور المتحركة. أما البلديات، فسوف تتحمل من جانبها تكاليف الإنشاء والأجهزة والمعدات. وعندما تبدأ المتنزهات بالعمل، ستقوم البلديات بتنظيم أنشطة ترفيهية فيها، وتوفّر الصيانة والإصلاحات لها، وتعمل على ضمان الاستعمال الأمثل لها بالتشاور مع الأطفال.

المربع رقم ١٥: العمل من أجل أطفال الشوارع والأطفال العاملين في كولكاتا

يقوم «برنامج عمل مدينة كولكاتا من أجل أطفال الشوارع والأطفال العاملين» بتنسيق مجموعة متنوعة من الجهود في ثاني أكثر المدن الهندية ازدحاماً بالسكان، بهدف تعزيز السياسات الموجهة نحو حقوق الطفل. ويعمل البرنامج على جمع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية الملتزمة بتقديم الخدمات الأساسية وتدابير الحماية إلى جميع الأطفال الحضريين، بمن فيهم الأطفال العاملين، وأطفال الشوارع، والأطفال الذين يقومون بجمع النفايات، والأطفال الذين تتم المتاجرة بهم، والعاملين في تجارة الجنس، وأطفال العاملين في تجارة الجنس. وتتيح الهيكلية التنظيمية للشراكة بين المؤسسات أعلاه الفرصة لتطبيق نهج شمولي يغطي جميع أرجاء المدينة ويتجاوز نطاق المبادرات المرتكزة على المشاريع، والهادفة لتحقيق أغراض مؤقتة خاصة. ولأجل ذلك، يتم وضع خطط عمل سنوية مشتركة على مستوى المدينة والمنطقة لتحديد النشاطات المطلوبة لتنفيذها ولتوفير إطار عمل للمراقبة من داخل المنطقة نفسها.

ومن الإجراءات المبكرة بشكل خاص، «مبادرة الشرطة الصديقة للأطفال» التي أقرت بموجبها شرطة كولكاتا «بطاقة حماية الطفل» التي يُمكن إصدارها لأي طفل، ولكنها تُستخدم، بشكل خاص، للأطفال الذين لا يتوافر لهم دعم أسري ملائم ويعيشون في الشوارع، أو المحطات أو الأسواق. ومنذ عام ١٩٩٨، نسّق البرنامج مع شرطة كولكاتا لعدد دورات تدريبية لضباط الشرطة لتحسيسهم وكسب دعمهم لحقوق الأطفال الحرومين والأحداث المخالفين للقانون، وإقامة روابط قوية مع دوائر الرفاه الاجتماعي والحماية. وتوفر الشرطة أيضاً التدريب على الدفاع عن النفس للأطفال المعرضين للخطر، وتستضيف صباح كل يوم أحد في مراكزها عملية إيصال الخدمة الصحية لهم. وهناك ٤٢ مركزاً للشرطة في المدينة تشارك الآن في نشاطات تعنى بحماية الأطفال المعرضين للخطر.

ثمة مشروع طموح آخر هو: «برنامج شيكشالايابراكالبا» الهادف إلى إلحاق جميع الأطفال في سن المدرسة في كولكاتا بالمدارس النظامية. لقد وضع هذا البرنامج استراتيجية لإحداث نقلة نوعية في نظام التعليم بكامله في المدينة، وتمت إقامة شراكة واسعة النطاق، ضمت في عضويتها أصحاب المصلحة والمعنيين الأساسيين في مجالات التعليم، وحماية الطفل، والحكم في المناطق الحضرية. وقد شاركت الحكومة الوطنية مشاركة ذات دلالة خاصة في هذه المبادرة على مستوى المدينة، إذ لم تقتصر مشاركتها على توفير الجزء الرئيس من الموازنة، ولكنها أسهمت بنشاط في صياغة البرنامج وتنفيذه. أما دور «برنامج العمل على مستوى المدينة من أجل أطفال الشوارع والأطفال العاملين (في كولكاتا)» في هذه المبادرة فهو تعبئة المجتمعات المحلية، والتقييم التقديري للاحتياجات المحلية، وتأسيس وإدارة مراكز التعليم على مستوى المجتمعات المحلية، والمتابعة، بمشاركة الأسر، لمنع حالات التسرب من المدارس. وقد أشرف البرنامج على دراسة مسحية لجميع حارات مدينة كولكاتا المائة والإحدى والأربعين (١٤١) للتعرف على كل طفل لم يلتحق بالمدرسة، وليس فقط من يعيش منهم في المناطق ذات الدخل المحدود، بل وأيضاً الأطفال العاملون في منازل أحياء المدينة الأكثر ثراءً. ولقد كشفت الدراسة عن وجود ٤٤,٦٤٦ طفل لم يلتحقوا بالمدارس الابتدائية (أي حوالي ٩ بالمائة من جميع الأطفال في الفئة العمرية من ٥-٩ سنوات).

وقد قيّمت الدراسة أيضاً المرافق المدرسية المتوافرة في المدينة ورسمت خطة لها وفق احتياجاتها. وعلى أساس هذه الخطة، سيتم توفير ٧٥٠٠ دورة تحضيرية للالتحاق بالمدارس النظامية، مع إلحاق ٢٥,٠٠٠ طفل آخر بالمدارس الابتدائية القائمة. وقد قام نظام التعليم النظامي بتوزيع مواقع المدارس التابعة له بصورة منطقية لتقريب خدمة التعليم أكثر إلى الأطفال، وتم توزيع المعلمين على أساس التقييم التقديري لتلك الاحتياجات. ولكي يتسنى دعم واستكمال نظام التعليم النظامي، سيتم استحداث ٧٠٠ مركز تعليم ابتدائي تديرها منظمات غير حكومية، ويقوم بتشغيلها عدد من النشء اليافع، اختيروا من المجتمع المحلي، وتقوم مؤسسة أكاديمية خاصة ذات سعة متميزة في المجال الأكاديمي بتدريبهم كعاملين «دون أجر». أما مراقبة البرنامج ورصد تقدمه، فسيتم ضمانهما بمعرفة ستة مراقبين وستة مستشارين أكاديميين، في حين تقوم عشرة مراكز لمصادر المعلومات بتوفير الدعم والإشراف. وأما المواد التعليمية، فقد أعدت باللغات الأرية، والبنغالية، والهندية، وتمت طباعتها بتقنيات منخفضة التكاليف.

ويُمكن لهذا البرنامج أن يكون بمثابة نموذج ممتاز للبلديات الأخرى الراغبة في تنفيذ حملة تعبئة شاملة على مستوى المدينة بكاملها بهدف الوصول إلى جميع الأطفال غير المتحقين بالمدارس.^{١٩٦}

وتمكنهم من المشاركة في حياة مجتمعاتهم المحلية له تأثيراته على جميع أنواع التخطيط المحلي والاستثمار في الأعمال العامة. وقد استحدث مشروع يقوم عليه القسم السويدي في «الرابطة الدولية لحق الطفل في اللعب» شبكة مؤلفة من ٢٠ بلدية في السويد، تتولى التركيز على البيئات المختلفة مثل الملاعب، حيث يقضي الأطفال معظم أوقاتهم خارج البيت. ويعرّز هذا المشروع منظور اللعب الخلاق والمأمون في كل جانب من جوانب المدينة وإدارته.^{١٩٣} تؤثر معظم التدخلات التي تم وضعها حتى الآن على الأطفال الحضريين بشكل عام. وهناك أيضاً تدخلات مهمة وحاسمة أخرى موجهة بصورة أكبر للأطفال والأسر المستثناة من البرامج التقليدية أو غير المددومة بصورة ملائمة بهذه البرامج، وتشمل الأطفال الذين يواجهون التمييز بمن فيهم المهاجرون، والأطفال ذوي الإعاقات، والبنات، والأطفال غير المتحقين بالمدارس بمن فيهم أطفال الشوارع. ففي إقليم «أنهوي» في الصين، على سبيل المثال، كشف مشروع ريادي تجريبي النقب عن سبب لربط «مراكز حماية أطفال الشوارع» بالمجتمعات المحلية.^{١٩٤} ومن الأمثلة الأخرى على الأساليب المددومة للدعم والحماية، إيجاد شبكات الأمان للأسر التي تُصاب بالمرض أو تفقد موارد الدخل، وتوفير أساليب بديلة لتعليم أولئك الذين لا يتم الوصول إليهم. ويضرب «برنامج عمل كولكاتا على مستوى المدينة»، الذي تم بحثه في المربع رقم ١٥،^{١٩٥} مثلاً على الكثير من هذه الأفكار الرئيسية، بما فيها تعزيز حقوق الأطفال الأكثر تهميشاً والالتزام بتوفير «التعليم للجميع».

في المناطق الحضرية على وجه الخصوص، ثمة تدخل مهم يتمثل في توفير الرعاية الداعمة ذات الطابع التنموي لصغار الأطفال الذين من المحتمل أن يكون مقدمو الرعاية لهم يعملون في أماكن تبعد عن منازلهم لساعات طويلة يومياً، والذين يتعرضون لخطر الإهمال الجسيم. وهناك حاجة واضحة في كثير من المجتمعات المحلية الحضرية الفقيرة في كل من الدول مرتفعة الدخل ومنخفضة الدخل، لتوفير رعاية ذات نوعية أفضل للأطفال، نظراً للأهمية البالغة لدخل الأسرة الذي تحقّقه النساء العاملات

يحتوي هذا القسم على معلومات عن بعض وكالات الأمم المتحدة الرئيسة والمنظمات غير الحكومية الدولية والإقليمية التي تعمل على قضايا تتعلق بتسجيل المواليد. وينبغي أن تعمل هذه الوكالات والمنظمات كحلق وصل وارتباط بالأنواع الأخرى من المنظمات، ولا سيما المنظمات غير الحكومية والمحلية، والمنظمات المهنية ومنظمات المجتمع المحلي، والمعاهد التعليمية وغيرها، والهيئات الحكومية التي لها أعمال وثيقة الصلة بهذه القضايا. ولم يكن القصد من هذا القسم عرض قائمة شاملة بالوكالات والمنظمات وغيرها، ولم تعط الأولوية أو الأفضلية في الترتيب لأي منها على الأخرى.

الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO) / Growing Up in Cities

7 Place de Fontenoy
75007 Paris
France
Tel.: +33 1 45 68 1813
Fax: +33 1 45 68 5626/28

**Website: www.unesco.org
www.unesco.org/most/guic/guicmain.htm**

United Nations Human Settlements Programme (UN-Habitat) / Global Campaign on Urban Governance

P.O. Box 30030
Nairobi
Kenya
Tel.: 254 2 623141
Fax: 254 2 624265
Email: habitat@unhcs.org
govern@unhcs.org

**Website: www.unhabitat.org
www.unhcs.org/govern/**

World Health Organization (WHO)

CH 1211 Geneva 27
Switzerland
Tel.: +41 22 791 2111
Fax: +41 22 791 3111
Email: info@WHO.ch

Website: www.who.ch

International Programme on the Elimination of Child Labour: IPEC

International Labour Office
4, route des Morillons
CH-1211 Geneva 22
Switzerland
Tel.: +41 22 799 8181
Fax: +41 22 799 8771
Email: ipec@ilo.org

Website: www.ilo.org/public/english/standards/ipec

UNICEF International Child Friendly Cities Secretariat

Piazza SS. Annunziata, 12
50122 Florence
Italy
Tel.: +39 055 2033
Fax: +39 055 244 817
Email: florencecfcsecr@unicef.org

Website: www.childfriendlycities.org

United Nations Children's Fund (UNICEF)

3 UN Plaza
New York, NY 10017
USA
Tel.: +1 212 326 7000
Fax: +1 212 888 7465
Email: netmaster@unicef.org

Website: www.unicef.org

United Nations Development Programme (UNDP)

1 UN Plaza
New York, NY 10017
USA
Tel.: +1 212 906 5558
Fax: +1 212 906 5001

Website: www.undp.org

المربع رقم ١٩: العناصر الرئيسية للمدينة الصديقة للأطفال^{٢٠٤}

إن المدينة التي تحترم حقوق الأطفال وتراعيها في كل منطقة من مناطق العالم هي المدينة التي تتطلب توافراً ما يلي:-

- إمكانيات جيدة لوصول جميع الأطفال، وبتكاليف يُمكن تحملها، إلى الخدمات الصحية الأساسية والتعليم ذات النوعية الجيدة، ومياه الشرب النظيفة، والصرف الصحي الملائم، ووسائل التخلص من النفايات الصلبة.
- التأكد من قيام السلطات المحلية بتنفيذ السياسات، وتخصيص الموارد واتخاذ الإجراءات والمبادرات الناشئة عن بنى وهيكلية الحكم كافة بطريقة تخدم المصالح الفضلى للأطفال في دوائرهم الانتخابية.
- بيئات آمنة وظروف تدعم تنمية الأطفال من جميع الفئات العمرية وتوفر لهم فرص الترفيه والتعلم والتفاعل الاجتماعي، والتطور النفسي والتعبير الثقافي.
- مستقبل مستدام في ظل ظروف اجتماعية واقتصادية عادلة، وحماية من تأثيرات المخاطر البيئية والكوارث الطبيعية.
- حق الأطفال في المشاركة في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم، وفي منحهم الفرصة للتعبير عن آرائهم.
- توفير العناية الخاصة للأطفال المحرومين، كالأطفال الذين يعيشون أو يعملون في الشوارع، أو المستغلين جنسياً، أو الذين يعانون من الإعاقات أو يفتقرون إلى الدعم الأسري الملائم.
- انعدام التمييز بسبب النوع الاجتماعي (جنس)، أو الخلفية العرقية أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي.

الذين يصل تعدادهم إلى المليار- تتعرض إلى الانتهاك يومياً. ويقتضي العمل من أجل وقف هذه الانتهاكات توافر الخبرات في المناطق الحضرية والخبرات في شؤون الأطفال؛ وبعبارة أخرى فإنه يتطلب معرفة بالطرائق الخاصة التي تُهدد فيها المناطق الحضرية رفاه الأطفال، وبالسُّبل التي تستطيع من خلالها الأسر والمجتمعات المحلية والحكومات في المناطق الحضرية الاستجابة لذلك بصورة مُجدية. وهذا يعني توافر سُبُل الوصول إلى المعلومات التفصيلية المصنفة، والتي تمتد جذورها إلى أعماق السياقات المحلية، بما فيها المعلومات التي تعتمد على معارف وخبرات الأطفال المحليين أنفسهم. ويتضمن المربع رقم ١٩ تلخيصاً للأهداف التي تُسهم في تأهيل المراكز الحضرية لكي تستجيب لحقوق الطفل.

إن الأمراض التي تشكّل الأساس الذي يقوم عليه الكثير من حرمان الأطفال، ووفاتهم قبل الأوان في المناطق الحضرية، تُسمى أحياناً «أمراض الفقر». وربما كان تعبير «الحكم الضعيف واللامسؤول واللامسؤول في المناطق الحضرية»، أكثر دقة، في وصف تلك الأمراض. لذا، فقد ركّز هذا الملخص، إلى حد بعيد، ولكن دون حصر، على إمكانيات الحكم السليم في تعزيز العدالة والارتقاء بمستواها، وضمان حقوق الطفل، وبشكل خاص، ضمن سياق حركة «المدن الصديقة للأطفال». ويتطلب تحقيق هذا الهدف دعماً كبيراً وطويلاً المدى من الوكالات الدولية؛ والتزاماً تشريعياً ومالياً، على حد سواء، من جانب الحكومات على المستوى الإقليمي والوطني؛ كما يتطلب اتخاذ إجراءات على مستوى المدينة تشتمل إقامة شراكات استراتيجية واسعة النطاق تجمع معاً الحكومات المحلية، ورؤساء البلديات، والسلطات والمؤسسات الصحية والتعليمية، ومنظمات وهيكلية المجتمع المحلي، وحركات المواطنين، والقطاع الخاص. وختاماً، فإن تحقيق أي تقدم حقيقي لا يمكن أن يتم إلا بفسح المجال كاملاً أمام الأسر والأطفال، الذين تتكون منهم المجتمعات الحضرية في أنحاء العالم كافة، وإعطائهم الحرية الكاملة للتعبير عما يختزنونه من أفكار مبدعة، وعن نظرتهم الثاقبة، وإمكاناتهم وطاقاتهم الكامنة.

سعيه لتعزيز المعرفة وتطوير القدرات اللازمة للاستجابة لحقوق الأطفال في المناطق الحضرية (المربع رقم ١٨).

الخاتمة

إن قضية الفقر والاستثناء في قرى العالم وبلداته ومدنه لا تتعلق بمسألة الارتقاء بمصلحة الأطفال الحضريين على حساب أقرانهم الريفيين، ولكنها مسألة تتعلق بالطريقة الفضلى للتصدي لحقوق الطفل وتعزيزها، في أي مكان يعيش فيه هذا الطفل. وإن حقوق الكثيرين من أطفال العالم الحضريين -

من الأهمية بمكان التأكيد على أن عدداً كبيراً من التداخلات الفاعلة من أجل الأطفال الحضريين الفقراء، يعالج المشكلات التي تواجههم على عدد من الأصعدة دفعة واحدة وفي وقت واحد معاً، ومن ذلك: إتاحة الفرصة للأطفال لأن يصبحوا مواطنين فاعلين ومؤثرين في المجتمع، وفي الوقت ذاته تحسين حيز الأحياء التي يقيمون فيها؛ وتوفير الرعاية للأطفال، إلى جانب إتاحة الفرصة لهم للوصول إلى سلسلة واسعة من الخدمات الأخرى؛ والرد على العنف عن طريق تعزيز المرافق المحلية وتحسين سُبُل النقل؛ وإيجاد فرص العمل في الوقت الذي تتم فيه معالجة مشكلة التمييز، علماً بأن جميع هذه الاستجابات تستفيد من التوافقات الطبيعية، التي يُمكن أن يكون لها تأثير بالغ في المناطق الحضرية، إذ تستطيع خلال عملية التصدي هذه أن تُفسح المجال أمام الأشياء الأفضل في الحياة الحضرية عن طريق معالجة الأشياء الأسوأ فيها.

ويأخذ الكثير من التجديد والابتكار مجراه عندما يتوافر اعتراف رسمي بأن الكثير من استثمارات الحكومة وخدماتها - وتلك التي يتم التعاقد عليها مع الشركات الخاصة أو المنظمات غير الحكومية - لها أهميتها بالنسبة لصحة الأطفال وتميئتهم. والتحدي القائم هنا هو ضمان فهم جميع هذه المؤسسات للمتطلبات الخاصة للأطفال، واعترافها بحقوقهم في الحماية والتنمية. وهذا يعني أيضاً تجاوز حدود النهج للأطفال على أنهم مجرد متلقين سلبيين، والاعتراف بحقوقهم في المشاركة. كما أن لوكالات المساعدات الإنمائية الدولية دور مهم في هذا الصدد، مع أن العديد منها كان ولا يزال بطيئاً في

مربع رقم ١٨: دور الوكالات الدولية في المناطق الحضرية

الكثير من المؤسسات الدولية الكبرى لا تمتلك إلا النزر اليسير من الخبرات الداخلية حول الأطفال، رغم حقيقة مفادها أن الأطفال يشكلون عموماً ما بين ٤٠ و ٥٠ بالمائة من مجموع السكان التي تستهدف مشروعات وبرامج تلك المؤسسات خدمتهم. وربما يفسر هذا الافتقار إلى الخبرة سبب وجود عدد قليل من الوكالات والمؤسسات التي تُعطي أولوية كبرى للاستثمارات والخدمات التي تهتم للأطفال كثيراً، وتؤثر فيهم في المناطق الحضرية، بما فيها البرامج اللازمة لدعم توفير المنازل الأكثر سلامة وأمناً للفئات السكانية ذات الدخل المحدود.^{٢٠٣} ومن الواضح أن الاستثمارات والخدمات الأكثر أهمية للأطفال تحتاج إلى معاملتها كأولوية كبرى لدى المؤسسات الدولية في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء. كما أن الاستثمارات والخدمات في المناطق الحضرية يجب أن تحقق الاستفادة القصوى من الاقتصادات الأكبر حجماً وقرباً، والتي توفرها لها المناطق الحضرية. وهي إذ تفعل ذلك، إنما تجعل أموال المساعدات الخارجية المتوافرة تُؤتي أكلها إلى أقصى حد ممكن. ولكن المسألة بطبيعة الحال، ليست مجرد أمر يتعلق بتوفير البنى التحتية. فالمؤسسات الدولية، يتوقع منها أن تضطلع بدور أكثر أهمية من هذا الدور، ويتمثل في تشجيع وتيسير ثقافة الديمقراطية والمشاركة المحليتين، وفي خلق الفرص لتبادل الممارسات الفضلى والتجارب الإيجابية وتكرار تطبيقها.

وفي حين أن بعض المؤسسات الدولية تتخلف عن نظيراتها، فإن المؤسسات الأخرى تدرك مدى ملاءمة عملها في المناطق الحضرية. لذا، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على سبيل المثال، وضع «برنامج الحكم اللامركزي: مرفق المبادرة المحلية للبيئة الحضرية» وهو مشروع تجريبي يهدف إلى إنشاء نماذج عملية من الشراكات المحلية الهادفة إلى معالجة الفقر في المناطق الحضرية؛ ولديه إلى جانب ذلك برنامج الإدارة في المناطق الحضرية الجاري تنفيذه منذ أمد بعيد. وفي الوقت ذاته، يتوافر لدى البنك الدولي قطاع محدد للتنمية الحضرية يتولى مسؤولية تعزيز المساواة، وتقليص دائرة الفقر والتشجيع على الاستفادة في البلديات والمدن. وتشمل المؤسسات الثنائية التي تتصدى للقضايا الحضرية: دائرة التنمية الدولية التابعة لحكومة المملكة المتحدة، والتي تتبع إليها دائرة التنمية الحضرية والبنى التحتية، التي تعمل في مجال السياسات الحضرية والممارسات الفضلى. وهناك أيضاً وكالة التعاون التنموي الدولية السويدية «سيدا»، التي تشغل برامج حضرية تركز على البيئة، والنقل، والإسكان، والبيئة الثقافية، والفقر في المناطق الحضرية، وقضايا محدّدة حول المساواة بين الجنسين. وإضافة إلى ذلك، يمتلك عدد من المنظمات غير الحكومية برامج حضرية مهمة، بما فيها برامج مؤسسة «كير» (الجمعية التعاونية للمساعدة والإغاثة في كل مكان)، والتي تدير مشروعات تستند على مشاركة المجتمع المحلي. وبالمثل، هناك برنامج «ميسوريو»، الذي يدعم منظمات المجتمعات المحلية ويروج لها في المناطق الحضرية الفقيرة، ويوفر الدعم للمجموعات الحضرية الأشدّ عُرضة للمخاطر.

Mobile Crèches

DIZ Area, Raja Bazaar, Sector IV (near Gole Market)
New Delhi -110001
India
Tel.: 011 3347635, 3363271
Email: mobilecreches1@vsnl.net

Website: www.mobilecreches.org

National Low Income Housing Coalition

1012 Fourteenth Street
NW Suite 610
Washington DC 20005
USA
Tel.: +1 202 662 1530
Fax: +1 202 393 1973
Email: memo@nlihc.org

Website: www.nlihc.org

NGO Committee on UNICEF

UNICEF HQ, UNICEF House
3 UN Plaza
New York NY 10017
USA
Tel.: +1 212 824 6394
Fax: +1 212 824 6466
Email: ngocommittee@unicef.org

NGO Group for the Convention on the Rights of the Child

c/o Defence for Children International
1 rue de Varambè PO Box 88
CH-1211 Geneva 20
Switzerland
Tel.: +41 22 740 4730
Fax: +41 22 740 1145
Email: dci-ngo.group@pingnet.ch

Website: www.crin.org/NGOGroupforCRC

Programa de Gestión Urbana, Coordinación Regional para América Latina y el Caribe

García Moreno 751 entre Bolívar
y Sucre
Casilla 17-01-2505
Quito
Ecuador
Tel.: + 593 2 583961- 282361 / 364
Email: pgu@impsat.net.ec
pgu@pgu-ecu.org

Website: www.pgualc.org

Human Rights Cities

The People's Movement for Human Rights Education
(PDHRE) / NY Office
526 West 111th Street
New York, NY 10025
Tel.: +1 212 7493156
Fax: +1 212 6666325
Email: pdhre@igc.apc.org

Website: www.pdhre.org

International Association of the Child's Right to Play (IPA)

See website for national contacts

Website: www.ipaworld.org

International Institute for Environment and Development

3 Endsleigh Street
London WC1H 0DD
UK
Tel.: +44 207 3882117
Fax: +44 207 3882826
Email: mailbox@iied.org

Website: www.iied.org

International Union of Local Authorities (IULA)

IULA World Secretariat
P.O. Box 90646
2509 LP The Hague
The Netherlands
Tel.: +31 70 306 6066
Fax: +31 70 350 0496
Email: iula@iula.org

Website: www.iula-int.org

The Italian Committee for UNICEF

Comitato Italiano per l'UNICEF
Via V. E. Orlando, 83
00185 Rome
Italy
Tel.: +39 06 478091
Fax: +39 06 47809270
Email: info@unicef.it

Website: www.unicef.it

Child and Youth Friendly Communities (CYFC)

Society for Children and Youth of British Columbia
3644 Slocan Street
Vancouver, BC
V5M 3E8
Canada
Tel.: 604 433 4180
Fax: 604 433 9611
Email: scy@portal.ca

Website: www.scyofbc.org/cyfc/cyfc.html

Cities Alliance

Mailstop F-4P-400
1818 H Street, NW
Washington, DC 20433
Tel.: +1 202 473 9233
Fax: +1 202 522 3224
Email: info@citiesalliance.org

Website: www.citiesalliance.org

**Città sostenibili
delle bambine e dei bambini**

c/o Istituto degli Innocenti
Piazza SS. Annunziata, 12
50122 Florence
Italy
Tel.: +39 055 2037359
Fax: +39 055 2037207
Email: cittasostenibili@minori.it

Website: www.cittasostenibili.minori.it

European Child Friendly Cities Network

c/o Kind en Samenleving
Nieuwelaan 63
B-1860 Meise
Belgium
Tel.: +32 2 272 07 50
Fax: +32 2 269 78 72
Email: jvanglis@ndo.be

**منظمات غير حكومية دولية وإقليمية،
مؤسسات وشبكات**

Casa Alianza – Covenant House

SJO 1039 – PO Box 025216
Miami FL 33102-5216
USA
Email: bruce@casa-alianza.org

Website: www.casa-alianza.org

Child Friendly Cities Initiative

c/o The Malaysian Council for Child Welfare
No.25-A, Jalan Kampung Pandan
55100 Kuala Lumpur
Malaysia
Tel.: 603 985 0309
Fax: 603 983 2400
Email: unicef@ppp.nasionet.net

Website: www.childfriendly.org.my

Child-Friendly Movement, Philippines

UNICEF Philippines
6/F NEDA sa Makati Building
106 Amorsolo Street
Legaspi Village Makati City
Philippines
Tel.: 63 2 8920611
Fax: 63 2 8101453
Email: manila@unicef.org

Website: www.unicef.org/philippines/

Child Rights Information Network (CRIN)

c/o Save the Children
17 Grove Lane
London SE5 8RD
UK
Tel.: + 44 207 716 2240
Fax: + 44 207 793 7628
Email: info@crin.org

Website: www.crin.org

- UNHCHR, Geneva, April 2002. قام بتزويد هذه المعلومات ١٧
www.unhchr.ch/housing/introduction.htm لمزيد من المعلومات، راجع ١٨
- ١٨ تعريف الحق في السكن الملائم كما اقترحه المقرر الخاص،
UN Report E/CN.4/2001/51, para. 8
- ١٩ بالنسبة لتقييم العناية التي يتم إيلاؤها للبيئة المادية في نظام إعداد ورفع
Bartlett, Sheridan (2002), التقارير عن اتفاقية حقوق الطفل، انظر
The UN Convention on the Rights of the Child Reporting System and the Physical Environment, Save the Children Sweden, Stockholm.
- ٢٠ Kothari, Miloon (2001), "Economic, Social and Cultural Rights;
أعدّه المقرر الخاص حول السكن الملائم كأحد مكونات الحق في مستوى معيشي
ملائم، Commission on Human Rights, 57th session, Economic
and Social Council, United Nations, E/CN.4/2001/51
- ٢١ 'A World Fit for Children', op. cit., para 30
٢٢ Ibid, paras 55 and 56
٢٣ United Nations (2000), op. cit. at note 4
- ٢٤ Menegat, Rualdo (main coordinator) (1998), *Atlas Ambiental de Porto Alegre*, Universidade Federal do Rio Grande do Sul, Prefeitura Municipal de Porto Alegre y Instituto Nacional de Pesquisas Espaciais, Porto Alegre.
- ٢٥ 1999 figure from UNICEF (2000), *The State of the World's Children 2001*, UNICEF, New York.
- ٢٦ United Nations (2001), *World Urbanization Prospects: The 1999 Revision*, Population Division, Department of Economic and Social Affairs, ST/ESA/SER.A/194.
- ٢٧ المعدلات السريعة للزيادة الطبيعية للسكان أنفسهم تسهم قليلاً أو لا تسهم أبداً في زيادة التحضر (حيث أن تلك المعدلات لا تتغير نسب السكان الذين يعيشون في المناطق الريفية والحضرية)، ولكنها يُمكن أن تكون العامل الرئيس في نمو السكان الحضريين - وهم غالباً ما يوجدون في الدول ذات المعدلات المرتفعة من الزيادة الطبيعية.
- ٢٨ Jonsson and Satterthwaite (2001) op cit; Tabatabai, Hamid with Manal Fouad (1993), *The Incidence of Poverty in Developing Countries: an ILO Compendium of Data*, A World Employment Programme Study, International Labour Office, Geneva.
- ٢٩ Minujin, Alberto (1995), "Squeezed: the Middle Class in Latin America", *Environment and Urbanization*, Vol.7, No.2, October, pp. 153-165.
- ٣٠ Tabatabai with Fouad (1993), op. cit
- ٣١ Deaton, Angus and Alessandro Tarozzi (2000), "Prices and Poverty in India", Research Program in Development Studies, Princeton University, Princeton.
- ٣٢ Islam, Nazrul with Mohammad Khan, Nurul Islam and Mohammad Habibur Rahman (1997), "Reforming Governance in Dhaka, Bangladesh". Paper presented at the GURI Conference on Governance in Action: Urban Initiatives in a Global Setting, Centre for Urban and Community Studies, University of Toronto, Toronto.
- ٣٣ Bijlmakers, L.A., Mary T. Bassett and David M. Sanders (1998), *Socio-economic Stress, Health and Child Nutrition Status in Zimbabwe at a Time of Economic Structural Adjustment*, Research Report No. 105, Nordiska Afrikainstitutet, Uppsala.
- ٣٤ Aegisson, Gunnar (2001), *Building Civil Society: Starting with the Basics*, One World Action, London.
- ٣٥ UNCHS (1996), op. cit
٣٦ Jonsson and Satterthwaite (2001), op. cit
٣٧ UNCHS (1993), *Support Measures to Promote Rental Housing for Low Income Groups*. United Nations Centre for Human Settlements, Nairobi: HS/294/93E; UNCHS and World Bank (1993), *The Housing Indicators Program Volume III: Preliminary Findings*. A Joint Programme of the United Nations Centre for Human Settlements (Habitat) and the World Bank, Washington DC.
- Annan, Kofi (2000), *We the Peoples*, United Nations, New York, p. 29.
- ٢ A World Fit for Children (2002), outcome document of the Special Session, A/AC.256/CRP.6/Rev.3, para 30. UNICEF, New York.
- ٣ تشير أحدث التقديرات الصادرة عن قسم السكان التابع للأمم المتحدة بأن نسبة الـ ٤٧ بالمائة من سكان العالم عاشوا في مناطق حضرية بحلول عام ٢٠٠٠. وأن هذه النسبة سوف ترتفع إلى ٤٩ بالمائة في عام ٢٠٠٥ وإلى ٥١ بالمائة في عام ٢٠١٠. ومن المحتمل أن تقلل هذه التقديرات نسبة سكان العالم الذين يعيشون في المناطق الحضرية بعدة نقاط مئوية؛ وذلك لأن معظم دول العالم ذات الكثافة السكانية العالمية جداً تستخدم معايير لتعريف وتحديد المراكز الحضرية، تستثني من اعتبارها الكثير من المستوطنات البشرية الكبيرة التي تمتلك قواعد اقتصادية غير زراعية، وهياكل وبنى تشغيلية أو توظيفية ذات دلالة ومعنى. انظر مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ١٩٩٦، *An Urbanizing World: Global Report on Human Settlements, 1996*, Oxford University Press, Oxford and New York.
- ٤ بحلول عام ٢٠٠٠، بلغ عدد السكان الحضريين في إفريقيا ٢٩٧ مليون نسمة، بينما بلغ تعدادهم في أمريكا الشمالية ٢٣٩ مليون نسمة. ويبلغ عدد الأطفال من سكان إفريقيا حوالي ضعف عدد أقرانهم في أمريكا الشمالية - انظر تقرير الأمم المتحدة (٢٠٠٠)، *World Urbanization Prospects: The 1999 Revision*, Population Division, Department of Economic and Social Affairs, ESA/P/WP.161; United Nations (2001), *World Population Prospects: The 2000 Revision (Highlights)*, Population Division, Department of Economic and Social Affairs, United Nations Secretariat, ESA/P/WP.165, New York.
- ٥ أكثر من مليار طفل يعيشون في المناطق الحضرية، وتشير التقديرات الرسمية إلى أن نسبة تتراوح من بين ٣٠ و ٥٠ بالمائة من الأطفال الحضريين تعيش في حالة فقر. لذا، فإن التقدير المتحفظ لعدددهم يشير إلى وجود ٣٠٠ - ٥٠٠ مليون طفل حضري فقير في العالم.
- ٦ Hardoy, Jorge E., Diana Mitlin and David Satterthwaite (2001), *Environmental Problems in an Urbanizing World: Finding Solutions for Cities in Africa, Asia and Latin America*, Earthscan Publications, London; UNCHS (1996) op.cit.
- ٧ Swart-Kruger, Jill (2000), *Growing up in Canaanland: Children's Recommendations on Improving a Squatter Camp Environment*, HSRC Publishers, Pretoria.
- ٨ WHO (1999), "Creating healthy cities in the 21st Century", Chapter 6 in David Satterthwaite (ed.), *The Earthscan Reader on Sustainable Cities*, Earthscan Publications, London.
- ٩ هذه الأرقام مقبسة من تحليل أجراه «مارك مونتغمري» (مجلس السكان) لما مجموعه ٨٦ مسجلاً من مسوح الصحة والسكان التي تم تنفيذها في ٥٢ دولة مختلفة خلال الفترة بين ١٩٨٦ و ١٩٩٨. ونتائج هذا التحليل ستشر في إصدار أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٢ من *Environment and Urbanization*.
- ١٠ بيانات سكانية أولية من حكومة الهند، المسجل المدني العام للهند (٢٠٠٢)، التعداد السكاني للهند لعام ٢٠٠١.
- ١١ International Institute for Population Sciences (2000), *National Family Health Survey 2*, Mumbai.
- Ibid ١٢
Ibid ١٣
- ١٤ Jonsson, Asa and David Satterthwaite (2001) ورقة عمل تحت عنوان "The limitations of income based-poverty lines"، ورقة تم إعدادها لفريق المختصين حول ديناميات السكان الحضريين، Committee on Population, National Research Council/National Academy of Sciences, Washington DC.
- ١٥ هذه حدتها لجنة حقوق الطفل كما يلي: عدم التمييز (المادة ٢): مصالح الطفل الفضلى (المادة ٣): بقاء الطفل ونمائه في شهر (المادة ٦): احترام آراء الطفل (المادة ١٢).
- ١٦ What is Good Governance? United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific, www.unescap.org/huset/gg/governance.htm, accessed 2.7.2002

مصادر إضافية على شبكة المعلومات العالمية

www.bestpractices.org

www.crin.org

www.childfriendlycities.org

www.hri.ca

www.eldis.org

www.oneworld.net

www.umn.edu/humanrts/index.html

Shikshalaya Prakaipa:

A school for every child, every child in school

State Resource Group for Education of Deprived Urban Children (SRGEDUC)

Loreto Day School, Sealdah, 122 AJC Bose Road

Kolkata, West Bengala

700 014 India

Tel.: 91 2463845

Fax: 91 2270229

Email: smcyril@caltiger.com

No Website

Urban Governance Initiative (TUGI)

United Nations Development Programme (UNDP)

Block C, Wisma UN

Kompleks Pejabat Damansara

Jalan Dungun, Damansara Heights

50490 Kuala Lumpur

Malaysia

Tel.: 603 2559122

Fax: 603 2532361

Email: tugi@undp.org

Website: www.tugi.apdip.net

Urban Poor Associates (UPA)

80-A Malakas Street

Brgy. Pinyahan

Quezon City 1100

Philippines

Tel.: 02 426 4119, 426 4132

Fax: 02 426 4118

Email: upamla@codewan.com.ph

Website: www.codewan.com.ph/urban_poor/about/upa.htm

- الجوانب فيها قانونية (كالتقسيمات غير القانونية لأرض لم يتم شغلها أو احتلالها بطريقة غير قانونية).
- Twombly, J. G., S. Crowley, N. Ferris, C. N. Dolbeare (2001), *Out of Reach 2001: America's Growing Wage-Rent Disparity*. National Low Income Housing Coalition, Washington DC.
- Patel, Sheela and Diana Mitlin (2001), "The Work of SPARC and its Partners Mahila Milan and the National Slum Dwellers Federation in India", *IIED Working Paper 5 on Urban Poverty Reduction*, IIED, London.
- National Coalition for the Homeless (1999), "Homeless Families with Children", *NCH Fact Sheet No. 7*, NCH.
- CARE/Tanzania, (1998), *Dar-es-Salaam Urban Livelihood Security Assessment*, Summary Report, CARE/Tanzania, Dar-es-Salaam.
- Audefroy, Joël (1994), "Eviction trends worldwide - and the role of local authorities in implementing the right to housing", *Environment and Urbanization*, Vol. 6, No. 1, April, pp. 8-24.
- ACHR/Asian Coalition for Housing Rights (1989), "Evictions in Seoul, South Korea", *Environment and Urbanization*, Vol. 1, No. 1, April, pp. 89-94.
- Rahmatullah, T. (1997), *The Impact of Evictions on Children: Case Studies from Phnom Penh, Manila and Mumbai*, United Nations ESCAP and The Asian Coalition for Housing Rights, New York.
- Bartlett, Sheridan, Roger Hart, David Satterthwaite, Ximena de la Barra and Alfredo Missair (1999), *Cities for Children: Children's Rights, Poverty and Urban Management*, Earthscan, London.
- Harpham, Trudy and Ilona Blue (1995), *Urbanization and Mental Health in Developing Countries*. Avebury, Aldershot.
- Evans, G. W. (2001), "Environmental Stress and Health" in A. Baum, T. A. Revenson and J. E. Singer. Mahwah, *Handbook of Health Psychology*. New Jersey, Lawrence Erlbaum Associates.
- UNCHS (1996), Hardoy et al. (2001), op. cit
- Evans, G. W., S. J. Lepore, et al. (1998). "Chronic residential crowding and children's well-being: an ecological perspective." *Child Development* 69(5): pp. 1514-1523; Evans, G. W., H. Saltzman, et al. (2001), "Housing quality and children's socio-emotional health." *Environment and Behavior* 33(3) pp. 389-399.
- WHO (1992), *Our Planet, Our Health*, World Health Organization, Geneva.
- بنظمة الصحة العالمية،
- Pio, A. (1986), "Acute respiratory infections in children in developing countries: an international point of view", *Pediatric Infectious Disease Journal*, Vol. 5, No. 2, pp. 179-183.
- WHO (1992); WHO (1999) op. cit
- The Urban Poor Associates, *جميع المعلومات مقدمة من* Philippines, February 2002.
- Emmel, N. D. and L. D'Souza (1999), "Health Effects of Forced Evictions in the Slums of Mumbai", *Lancet* 354(9184), p. 1118.
- وجبات الكاسافا (المنيهوث) مصدر طبيعي لمادة السيانيد. وقد أشارت الدراسات أن الكاسافا المُرّة المعالجة بصورة غير كافية قد يكون لها نتائج مؤذية على الرغم من أن هذه العلاقة لم يتم إثباتها بصورة تامة حتى الآن. وترتبط دراسات أخرى هذه النتائج بعناصر أخرى موجودة في الكاسافا، والتي لا يمكن إزالتها منها عن طريق المعالجة. انظر التقرير "Toxicological Profile for Cyanide", a report prepared by Research Triangle Institute for the US Department of Health and Human Services, Public Health Service, Agency for Toxic Substances and Disease Registry, September 1998.
- Wachs, T.D. and F. Corapci (forthcoming), "Environmental Chaos, Development and Parenting across Cultures" in C. Raeff and J. Benson (eds), *Social and Cognitive Development in the Context of Individual, Social and Cultural Processes*, Routledge, New York.
- McLoyd, V.C. (1990), "The impact of economic hardship on black families and children: psychological distress, parenting and socioeconomic development", *Child Development* 61(2) pp. 311-346.
- Stephenson, C. B. (1999), "Burden of Infection on Growth Failure." *The Journal of Nutrition*, 129 (2S Supplement) pp. 534S-538S.
- UNICEF Nigeria (1997), *Profile of the Urban Local Governments of Ibadan, Planning Baseline Data*, prepared by Oyo State Government and UNICEF B Zonal Office, Ibadan.
- Alder, Graham (1995), "Tackling Poverty in Nairobi's Informal Settlements: Developing an Institutional Strategy", *Environment and Urbanization*, Vol.7, No.2, October, pp. 85-107.
- Tchounwou, P.B., D.M. Lantum, A. Monkiedje, I. Takougang and P.H. Barbazan (1997), "The Urgent Need for Environmental Sanitation and Safe Drinking Water Supply in Mbandjock, Cameroon", *Archives of Environmental Contamination and Toxicology*, Vol. 33, No. 1, pp. 17-22.
- Browder, John D. and Brian J. Godfrey (1997), *Rainforest Cities: Urbanization, Development and Globalization of the Brazilian Amazon*, Columbia University Press, New York and Chichester.
- Nriagu, J., N.T. Oleru, et al. (1997), "Lead Poisoning of Children in Africa: Kaduna, Nigeria", *The Science of the Total Environment* 197(1-3), pp. 9-13.
- Campbell, C. and K. C. Osterhoudt (2000), "Prevention of Childhood Lead Poisoning." *Current Opinion in Pediatrics* 12(5) pp. 428-437.
- Landrigan P.J., Claudio L, Markowitz S.B. et al. (1999), "Pesticides and Inner-City Children: Exposures, Risks and Prevention", *Environmental Health Perspectives* 107(3) pp. 431-7.
- Hardoy et al. (2001), op. cit
- WHO (1999), op. cit
- MacIntyre U.E., de Villiers F.P., Owange-Iraka J.W., (2001), "Increase in Childhood Asthma in an Urbanizing Population", *South African Medical Journal* 91(8) pp. 667-672.
- Schwela, D. (2000), "Air Pollution and Health in Urban Areas", *Review of Environmental Health* 15(1-2), pp. 13-42.
- UNEP and WHO (1990), *Children and the Environment, The State of the Environment 1990*, United Nations Environment Programme and United Nations Children's Fund, Geneva.
- Bartlett, Sheridan N. (2002), "The Problem of Children's Injuries in Low-Income Countries: a Review", *Health, Policy and Planning*, vol. 17, no. 1, pp.1-13.
- UNICEF (2001) « جدول موحد لوفيات الأطفال بسبب الإصابات في الدول الغنية » *Innocenti Report Card Issue No 2*, Innocenti Research Centre, Florence.
- Berger, L.R. and D. Mohan (1996), *Injury Control: A Global View*, Oxford University Press, Delhi; Murray, C.J. and A.D. Lopez (1996), *The Global Burden of Disease: A Comprehensive Assessment of Mortality and Disability From Diseases, Injuries, and Risk Factors in 1990 and Projected to 2020*, Harvard School of Public Health on behalf of the World Health Organization and the World Bank, Cambridge, MA.
- Edet, E.E. (1996), "Agent and Nature of Childhood Injury and Initial Care Provided at the Community Level in Ibadan, Nigeria", *Central African Journal of Medicine*, Vol 42, No 12, pp. 347-349.
- Reichenheim, M. and Trudy Harpham (1989), "Child Accidents and Associated Risk Factors in a Brazilian Squatter Settlement", *Health Policy and Planning*, Vol. 4, No. 2, pp. 162-167.
- Manciaux, M. and C.J. Romer (1986), "Accidents in Children, Adolescents and Young Adults: a Major Public Health Problem", *World Health Statistical Quarterly*, Vol. 39, No. 3, pp. 227-231.
- Wohlwill, J. and H. Heft (1987), "The Physical Environment and the Development of the Child", in D. Stokols and I. Altman, *Handbook of Environmental Psychology*, Wiley, New York.
- Bradley, R. H., L. Whiteside, et al. (1994), "Early indications of resilience and their relation to experiences in the home environments of low birthweight, premature children living in poverty." *Child Development* 65 pp. 346-360.
- Jordán, J.R. and F. Valdes-Lazo (1991), "Education on Safety and Risk" in M. Manciaux and C.Romer (eds) *Accidents in Childhood and Adolescence: The Role of Research*, World Health Organization, Geneva.
- Berger, L. R. and D. Mohan (1996), *Injury Control: A Global View*, Oxford University Press, Delhi.
- في معظم المدن هناك «سلسلة» من الأمور غير القانونية بدءاً بالمستوطنات البشرية حيث تكون جميع الجوانب فيها غير قانونية (المباني، واستعمال الأراضي واحتلال الأراضي)، وانتهاءً بالمستوطنات البشرية التي تكون بعض

- ٦٤ مسوح قام بها قسم صحة المجتمع المحلي بجامعة آغاخان، وهي مقتبسة من تقرير Hasan, Arif (1999), *Understanding Karachi: Planning and Reform for the Future*, City Press, Karachi.
- ٦٥ Pacione, Michael (1990), 'The Tale of Two Cities: The Mitigation of the Urban Crisis in Glasgow', *Cities*, Vol. 7, No. 4, pp. 304-314.
- ٦٦ District of Columbia Department of Health, State Center for Health Statistics (1997), *A Vital Statistics Data Sheet - 1997*, Department of Health, Government of the District of Columbia.
- ٦٧ Cairncross, Sandy and Richard G. Feachem (1993), *Environmental Health Engineering in the Tropics: an Introductory Text*, 2nd ed., John Wiley and Sons, Chichester.
- ٦٨ WHO (1992), op. cit.; UNICEF (1997), *The State of the World's Children 1998*, Oxford University Press, Oxford & New York.
- ٦٩ Guerrant D.I. et al. (1999), "Association of early childhood diarrhea and cryptosporidiosis with impaired physical fitness and cognitive function four-seven years later in a poor urban community in northeast Brazil", *American Journal of Tropical Medicine and Hygiene* 61(5) pp. 707-13.
- ٧٠ Cairncross, S. (1990), "Water Supply and the Urban Poor" in J. Hardoy, S. Cairncross and D. Satterthwaite, *The Poor Die Young: Housing and Health in Third World Cities*, Earthscan, London.
- ٧١ Victoria, C. G. et al. (1988), "Water supply, sanitation and housing in relation to the risk of infant mortality from diarrhoea". *International Journal of Epidemiology* 17(3) pp. 651-654.
- ٧٢ Rossi-Espagnet, A., G.B. Goldstein, and I. Tabibzadeh, (1991), "Urbanization and health in developing countries; a challenge for health for all", *World Health Statistical Quarterly*, Vol. 44, No. 4, pp. 186-244.
- ٧٣ UNICEF, Azerbaijan Multiple Indicator Cluster Survey December 2000, Baku. <http://www.childinfo.org/mics2/newreports/azerbaijan/Azerbaijan1.pdf>.
- ٧٤ Hardoy et al. (2001), op. cit
- ٧٥ Devas, Nick and David Korboe (2000), "City Governance and Poverty: the Case of Kumasi", *Environment and Urbanization*, Vol. 12, No. 1, pp. 123-135.
- ٧٦ Hardoy et al. (2001), op. cit
- ٧٧ Ibid
- ٧٨ Cairncross, S. and E. A. R. Ouano (1990), *Surface Water Drainage in Low-Income Communities*, World Health Organization, Geneva.
- ٧٩ Bradley, David, Carolyn Stephens, Sandy Cairncross and Trudy Harpham (1991), "A Review of Environmental Health Impacts in Developing Country Cities". ورقة المناقشة رقم ٦ لبرنامج إدارة المناطق الحضرية
- ٨٠ The World Bank, UNDP and UNCHS (Habitat), Washington DC. Landwehr, D., S.M. Keita, J.M. Ponnighaus, and C. Toukara (1998), "Epidemiological Aspects of Scabies in Mali, Malawi, and Cambodia", *International Journal of Dermatology*, Vol. 37, No. 8, pp. 588-590.
- ٨١ WHO (1999), World Health Report: 1999 Database. World Health Organization, Geneva.
- ٨٢ Cairncross and Feachem (1993), op. cit
- ٨٣ Satterthwaite, David, Rodger Hart, Caren Levy, Diana Mitlin, David Ross, Jac Smit and Carolyn Stephens (1996), *The Environment for Children*, Earthscan and UNICEF, London.
- ٨٤ Chance, G.W. and E. Harmsen (1998), "Children are Different: Environmental Contaminants and Children's Health." *Canadian Journal of Public Health* 89 (Supplement 1): S9-13.
- ٨٥ TARU Leading Edge (1998), *Bangalore Water Supply and Sewerage Master Plan: A Situation Analysis*, prepared for AUS AID, New Delhi.
- ٨٦ Benjamin, Solomon and R. Bhuvaneshari (2000), "Urban Governance, Partnership and Poverty: Bangalore", *Urban Governance, Partnership and Poverty Working Paper 15*, International Development Department, University of Birmingham, Birmingham.
- ٨٧ Alimuddin, Salim, Arif Hasan and Asiya Sadiq (2000), "Community Driven Water and Sanitation: The Work of the Anjuman Samaji Behbood and the Larger Faisalabad Context", *IIED Working Paper 7 on Poverty Reduction in Urban Areas*, IIED, London.
- ٨٨ Development Workshop (1999), *Community Based Solid Waste Management in Luanda's Musseques: a Case Study*, Development Workshop, Guelph.
- ٢٨ Gillan, James (2000), "Household Budget and House Conditions in Two Russian Cities" in Hutton, Sandra and Redmond, Gerry (eds), *Poverty in Transition Economies*. Routledge, London and New York.
- ٣٩ Jonsson and Satterthwaite (2001), op. cit
- ٤٠ Figures for Bangkok and Karachi from Asian Development Bank (1997), *Second Water Utilities Data Book Asian and Pacific Region*, edited by Arthur C. McIntosh and Cesar E. Yñiguez, ADB, Manila. Figures for Nouakchott from Azandossessi, A. (2000), "The struggle for water in urban poor areas of Nouakchott, Mauritania", *WATERfront*. Issue 13, January, UNICEF, New York.
- ٤١ Cornia, Andrea (ed.) (2002), *Harnessing Globalization for Children: a Report to UNICEF*, UNICEF Innocenti Research Centre, Florence. Located at www.unicef-icdc.org.
- ٤٢ Ibid
- ٤٣ Ibid
- ٤٤ Piachaud, D. and H. Sutherland (2000), 'How Effective Is The British Government's Attempt To Reduce Child Poverty?' *Innocenti Working Papers No. 77*, UNICEF Innocenti Research Centre, Florence.
- ٤٥ Bennett, Neil I., Jiali Li, Youghwan Song and Kemin Yang (1999), *Young Children in Poverty: A Statistical Update*, June 1999, National Centre for Children in Poverty, Columbia University, New York.
- ٤٦ Sawhill, I. and L. Chadwick (1999), *Children in Cities: Uncertain Futures*, Brookings Institution Survey Series.
- ٤٧ UNICEF (2000), 'A League Table of Child Poverty in Rich Nations', *Innocenti Report Card, No. 1*, Innocenti Research Centre, Florence. هذه الأرقام تستند إلى قياس للفقر النسبي مختلف اختلافاً طفيفاً عن الأرقام الخاصة بالمملكة المتحدة، المذكورة آنفاً - الأطفال الذين يعيشون دون نصف متوسط مستوى الدخل.
- ٤٨ Micklewright, John (2000), 'Macroeconomics and Data on Children', *Innocenti Working Papers, No. 73*, UNICEF Innocenti Research Centre, Florence.
- ٤٩ UNCHS (1996), op. cit
- ٥٠ Bennet, Neil G., Jiali Li, Youghwan Song and Keming Yang (1999), *Young Children in poverty: A Statisitcal Update, June 1999 Edition*, National Centre for Children in Poverty, Colombia University, New York.
- ٥١ Micklewright (2000), op. cit
- ٥٢ UNICEF (2000), 'A League Table of Child Poverty in Rich Nations', op. cit.
- ٥٣ UNICEF China (2001), UNICEF China 2001 Annual Report, UNICEF, Beijing.
- ٥٤ Cornia (ed.) (2002) op. cit
- ٥٥ Cornia (ed.) (2002) op. cit
- ٥٦ Cornia (ed.) (2002) op. cit
- ٥٧ European Bank for Reconstruction and Development (2001), *Transition Report 2001*, EBRD, London. وقد بدأ الناتج المحلي الإجمالي.
- ٥٨ بعد ذلك في الارتفاع، ولكنه لا يزال أدنى بكثير من المستوى الذي بلغه في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي.
- ٥٩ European Bank for Reconstruction and Development cited in UNICEF, Multiple Indicator Cluster Survey, Tajikistan, 2000.
- ٦٠ Tacoli, Cecilia (1998), "Bridging the Divide: Rural-Urban Interactions and Livelihood Strategies", *Gatekeeper Series No.77*, IIED Sustainable Agriculture and Rural Livelihoods Programme, London.
- ٦١ Coulomb, H. and A. McKay (1995), "An Assessment of Trends in Poverty in Ghana: 1988-92", *PSP Discussion Paper 81*, World Bank, Washington DC; and World Bank (1995), "Ghana: Poverty Past, Present and Future", Report 14504-GH, World Bank, Washington DC, quoted in Maxwell, Daniel, Carol Levin, Margaret Armarmkemesu, Marie Ruel, Saul Morris and Clement Ahiadeke (1998), *Urban Livelihoods and Food and Nutrition Security in Greater Accra, Ghana*, IFPRI, Washington DC.
- ٦٢ Potts, Deborah and Chris Mutambirwa (1998), "Basics are now a luxury: perceptions of the impact of structural adjustment on rural and urban areas in Zimbabwe", *Environment and Urbanization*, Vol.10, No.1, pp 55-75.
- ٦٣ WHO (1999) op. cit
- ٦٤ لمزيد من المعلومات حول تأثيرات البيئة المادية على الأطفال، فإن تقرير Bartlett, Sheridan (2002), *Children's Rights and the Physical Environment*, Save the Children Sweden, Stockholm, يعتبر نقطة انطلاق مفيدة.

- ١٩١ انظر الموقع التالي "Growing Up in Cities - Lebanon", www.unesco.org/most/guic/guiclebmain.htm
- ١٩٢ UNICEF Dominican Republic (2001), *UNICEF Dominican Republic 2001 Annual Report*, UNICEF, Santo Domingo; website "Dominican Republic. Child Friendly Municipalities", www.childfriendlycities.org/home.html. معلومات إضافية مزودة من مكتب اليونسيف في جمهورية دومينيكان، Santo Domingo.
- ١٩٣ انظر الموقع التالي "IPA Barns rätt till lek", www.ipausa.org
- ١٩٤ UNICEF China (2000), *UNICEF China 2000 Annual Report*, UNICEF, Beijing.
- ١٩٥ Riggio and Kilbane (2000), op. cit
- ١٩٦ انظر West Bengal District Primary Education Programme, West Bengal State Resource Group for the Education of the Deprived Child, CLPOA, Loreto Day School Sealdah (1999), *Calcutta's Deprived Urban Children - A Survey*, Calcutta. Fannie Mae Foundation (1999), *Ten Years of Maxwell Awards: A Window onto Nonprofit Housing Development, Maxwell Awards of Excellence Program*, Washington D.C.
- ١٩٧ Schusterman, Ricardo and Ana Hardoy (1997), "Reconstructing Social Capital in a Poor Urban Settlement: the Integrated Improvement Programme, Barrio San Jorge", *Environment and Urbanization*, Vol.9, No.1, April, pp. 91-119.
- ١٩٨ UNICEF Albania (2001), *UNICEF Albania 2001 Annual Report*, UNICEF, Tirana.
- ٢٠٠ 'Note on the Situation of Urban Children' provided by Mobile Crèches organization, New Delhi, 27.2.2002, and information provided by UNICEF India, 6.3.2002.
- ٢٠١ انظر "Factory-Based Daycare" على الموقع التالي "Changemakers.net studio", www.changemakers.net/journal/01july/index.cfm; "Ashoka", وانظر المادة أيضاً على الموقع التالي، www.ashoka.org/fellows/ViewProfile1.cfm?PersonID=1472
- ٢٠٢ انظر الموقع التالي "Best Practices Database" by UNCHS (Habitat), Together Foundation and Dubai Municipality, www.bestpractices.org
- ٢٠٣ Hardoy et al. (2001), op. cit.; Satterthwaite (2001), op. cit.; UNCHS (1996), op. cit.
- ٢٠٤ IULA and UNICEF (2001), op. cit
- ١٧٨ Patel, Sheela, Celine d'Cruz and Sundar Burra (2002), "Beyond evictions in a global city: people-managed resettlement in Mumbai", *Environment and Urbanization*, vol. 14, no. 1, pp. 159-72.
- ١٧٩ انظر Hardoy et al. (2001), op. cit.; also Hasan, Arif (2001), *Working with Communities*, City Press, Karachi; Díaz, Andrés Cabanas, Emma Grant, Paula Irene del Cid Vargas and Verónica Sajbin Velásquez (2000), "El Mezquital - A Community's Struggle for Development", *IIED Working Paper 1 on Poverty Reduction in Urban Areas*, IIED, London.
- ١٨٠ Hardoy et al. (2001); Bartlett et al. (1999), op. cit
- ١٨١ انظر على سبيل المثال بورتو أليجري في البرازيل : استطاع الكثير من المدن الرئيسة الأخرى في البرازيل زيادة التغطية الخاصة بتوفير المياه والصرف الصحي زيادة كبيرة في السنوات العشرين الأخيرة.
- ١٨٢ Patel and Mitlin (2001), op. cit
- ١٨٣ Espinosa, Lair and Oscar A. López Rivera (1994), "UNICEF's urban basic services programme in illegal settlements in Guatemala City", *Environment and Urbanization*, Vol. 6, No. 2, October, pp. 9-29.
- ١٨٤ Sampson et al. (1997), op. cit
- ١٨٥ انظر على سبيل المثال Faber Taylor, A., A., Wiley, F. Kuo, and W.C. Sullivan, (1998), "Growing Up in the Inner City: Green Places as Spaces to Grow", *Environment and Behaviour*, 30(1), pp. 3-27; Kuo, F.E. (2001), "Coping with Poverty: Impacts of Environment and Attention in the Inner City", *Environment and Behaviour*, 33(1), pp. 5-34; Kuo, F.E. and W.C. Sullivan, (2001), "Environment and Crime in the Inner City: Does Vegetation Reduce Crime?", *Environment and Behaviour*, 33(3), pp. 343-367.
- ١٨٦ انظر الموقع التالي "International Center for the Prevention of Crime", www.crime-prevention-intl.org updated 3/07/2000.
- ١٨٧ Decision of the Government of Romania, no. 456, June 2000.
- ١٨٨ انظر الموقع التالي "Growing Up in Cities - Lebanon", www.unesco.org/most/guic/guiclebmain.htm
- ١٨٩ Chawla, op. cit. (2001); Sabo, Kim (2002), "The Benefits of Participatory Evaluation for Children and Youth", *PLA Notes* 42, Special issue on "Children's Participation - Evaluating Effectiveness", pp. 48-51.
- ١٩٠ Personal communication from Wangari Maathai, 2001, founder of the Green Belt Movement. انظر أيضاً الموقع التالي "Green Belt Movement", www.geocities.com/gbm0001/

- المعلومات مأخوذة من الموقع التالي للمدن الصديقة للأطفال
www.childfriendlycities.org/resources/examples/bolivia.html.
بتاريخ 8.4.2002 ١٥٧
- المعلومات مأخوذة من الموقع التالي للمدن الصديقة للأطفال
www.childfriendlycities.org/resources/examples/ukraine.html.
بتاريخ 8.4.2002 ١٥٨
- Chawla, Louise (2001), "Evaluating Children's Participation: Seeking Areas of Consensus", *PLA Notes*, October, no. 42. ١٥٩
- Chawla, Louise (ed.), (2002), *Growing Up in an* انظر ١٦٠
Urbanising World, UNESCO & Earthscan, Paris & London.
- McIvor, Chris (2001), "Do not look down on us: child researchers investigate informal settlements in Zimbabwe", *PLA Notes*, October, No 42. ١٦١
- Riggio, Eliana and Theresa Kilbane (2000), "The International Secretariat for Child-friendly Cities: a Global Network for Urban Children", *Environment and Urbanization*, vol. 12, No. 2, pp. 201-205. ١٦٢
- "UNICEF in Albania", www.unicef.org/albania. الموقع التالي ١٦٣
<http://www.youthparliament.org.al> انظر ايضاً
- UNICEF Ukraine (2001), *UNICEF Ukraine 2001 Annual Report*, UNICEF, Kiev. ١٦٤
- في عام ٢٠٠٠، تم إنشاء أمانة عامة للمدن الصديقة للأطفال في مركز أبحاث إينوشنتي التابع لليونسيف بهدف دعم هذه المبادرة. ١٦٥
- "Child Friendly Cities Initiative, Malaysia", www.childfriendly.org.my الموقع التالي ١٦٦
المعلومات يرجى زيارة الموقع التالي
- Guerra, Eliana (2002), "Citizenship knows no age: Children's participation in the governance and municipal budget of Barra Mansa, Brazil", *Environment and Urbanization*, vol 14, no. 2. ١٦٧
- "Le Città sostenibile delle bambine e dei bambini", www.cittasostenibiliminori.it الموقع التالي ١٦٨
المعلومات يرجى زيارة الموقع التالي
- "Child Friendly Movement", www.unicef.org/philippines/news.html الموقع التالي ١٦٩
المعلومات يرجى زيارة الموقع التالي
- UNICEF Russia (2001), *UNICEF Russia 2001 Annual Report*, UNICEF, Moscow. ١٧٠
- Stephens, Carolyn, Ian Timaeus, Marco Akerman, Sebastian Avle, Paulo Borlina Maia, Paulo Campanerio, Ben Doe, Luisiana Lush, Doris Tetteh and Trudy Harpham (1994), *Environment and Health in Developing Countries: an Analysis of Intra-urban Differentials Using Existing Data*, London School of Hygiene and Tropical Medicine, London. ١٧١
- Baumann, Ted, Joel Bolnick and Diana Mitlin (2001), "The Age of Cities and Organizations of the Urban Poor: The Work of the South African Homeless People's Federation and the People's Dialogue on Land and Shelter", *IIED Working Paper 2 on Poverty Reduction in Urban Areas*, IIED, London; Patel and Mitlin (2001), op. cit. ١٧٢
- Satterthwaite (2001), op. cit ١٧٣
- UNICEF Brazil Country Office; UNICEF Brazil (1999), *UNICEF Brazil 1999 Annual Report*, UNICEF, Brasilia; UNICEF Brazil (2000), *UNICEF Brazil 2000 Annual Report*, UNICEF, Brasilia; UNICEF Brazil (2001), *UNICEF Brazil 2001 Annual Report*, UNICEF, Brasilia. ١٧٤
- Stein, Alfredo (2001), "Participation and sustainability in social projects: the experience of the Local Development Programme (PRODEL) in Nicaragua", *Environment and Urbanization*, Vol. 13, No. 1, pp. 11-35; Fiori, Jorge, Liz Riley and Ronaldo Ramirez (2000), *Urban Poverty Alleviation through Environmental Upgrading in Rio de Janeiro: Favela Bairro*, Development Planning Unit, University College London, London; UCDO (2000), *UCDO (Urban Community Development Office) Update No 2*, Urban Community Development Office, Bangkok. ١٧٥
- "What is Urban Upgrading?", from 'Upgrading Urban Communities: a resource for practitioners', www.web.mit.edu/urbanupgrading/upgrading/whatis/scaling-up.html, accessed 3.7.2002. ١٧٦
- Bolnick, Joel (1996), "uTshani Buyakhuluma (The grass speaks); People's Dialogue and the South African Homeless People's Federation, 1993-1996", *Environment and Urbanization*, Vol.8, No.2, October, pp. 153-170; Patel and Mitlin (2001), op. cit. ١٧٧
- Rice, A. L., L. Sacco, et al. (2000), "Malnutrition as an underlying cause of childhood deaths associated with infectious diseases in developing countries." *Bulletin of the World Health Organization* 78 (10) pp.1207-21. ١٣١
- Lechtig, A. and B. Doyle (1996), "The impact of water and sanitation on malnutrition and under 5 mortality rates." *WATERfront* 1996(8) pp. 5-19. ١٣٢
- Montgomery (2002), op. cit ١٣٣
- O'Connell, H. (1994), *Women and the Family*, Zed Books, London and New Jersey; UNDP (1995), *Living Arrangements of Women and their Children in Developing Countries*, Department of Economic and Social Information and Policy Analysis, Population Division, United Nations. ١٣٤
- Swart-Kruger, J. (2001). "We know something someone doesn't know ...": *Children speak out on local conditions*. Johannesburg, City Council of Johannesburg. ١٣٥
- Wilson, W. J. (1998), "When work disappears: new implications for race and urban poverty in the global economy." *CASEpaper, CASE/17*, Centre for Analysis of Social Exclusion, London School of Economics. ١٣٦
- Sampson, R.J., S.W. Raudenbush and F.J. Earls (1997), "Neighborhoods and violent crime: a multilevel study of collective action", *Science* 277, pp. 918-919. ١٣٧
- Buka SL, T.L. Stichick, I. Birdthistle and F.J. Earle (2001), "Youth exposure to violence: prevalence, risks and consequences", *American Journal of Orthopsychiatry* 71(3) pp. 298-310; Veenema T.G. (2001), "Childrens exposure to community violence", *Journal of Nursing Scholarship* 33(2) pp. 167-73. ١٣٨
- Sheehan, K; DiCara, J.A, LeBailly, S, Christoffel, K.K (1997), "Children's exposure to violence in an urban setting", *Archives of Pediatric and Adolescent Medicine* 151(5) pp. 502-4. ١٣٩
- Hill, H.M. and L.P. Jones (1997), "Children's and parent's perceptions of children's exposure to violence in urban neighborhoods", *Journal of the National Medical Association* 89(4) pp. 270-276. ١٤٠
- Trust for Public Land (1994), *Healing America's Cities: How Urban Parks Can Make Cities Safe and Healthy*, The Trust for Public Land, San Francisco, CA.; Vanderschueren, F. (1998), "Towards Safer Cities." *Habitat Update* 4(1), pp. 1-6. ١٤١
- Cameron, Sara (2001), *Bangladesh: Basic Education for Hard to Reach Urban Children*, Reaching the Unreached Case Studies, UNICEF, New York. ١٤٢
- Ramachandran, Vimla (2001), "Getting urban out-of-school children to school", *The Times of India*, 7 June 2001. ١٤٣
- Ibid ١٤٤
- Furedy, Christine (1992), "Garbage: exploring non-conventional options in Asian cities", *Environment and Urbanization*, Vol. 4, No 2, October, pp. 42-61; Hunt, Caroline (1996), "Child waste pickers in India: the occupation and its health risks", *Environment and Urbanization*, Vol.8, No.2, October, pp. 111-118; Huysman, Marijk (1994), "The position of women-waste pickers in Bangalore", in Ida Baud and Hans Schenk (eds), *Solid Waste Management: Bangalore*, Manohar, Delhi. ١٤٥
- Lee-Wright, Peter (1990), *Child Slaves*, Earthscan Publications, London. ١٤٦
- UNICEF (1998), *Child Domestic Work, Innocenti Digest No. 5*, UNICEF Innocenti Research Centre, Florence. ١٤٧
- UNICEF India (2001), op. cit ١٤٨
- UNICEF (2001), *Profiting from Abuse. An Investigation into the Sexual Exploitation of our Children*, UNICEF, New York. ١٤٩
- Ibid ١٥٠
- The Electronic Telegraph (UK), "50,000 children spend Russian winter on streets of Moscow", 20 January 2002. ١٥١
- Bartlett et al (1999), op. cit ١٥٢
- IULA and UNICEF (2001), *Partnerships to Create Child-Friendly Cities: Programming for Child Rights with Local Authorities*, UNICEF, New York. ١٥٣
- "Children's Rights. Street Children" at Human Rights Watch, www.hrw.org/children/street.htm أنظر ١٥٤
- Ibid ١٥٥
- المعلومات مأخوذة من الموقع التالي للمدن الصديقة للأطفال
www.childfriendlycities.org/resources/examples/croatia.htm.
بتاريخ 8.4.2002 ١٥٦

ملخصات إنوشينتي

تأسس مركز إنوشينتي للأبحاث التابع لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسف» في فلورنسا إيطاليا عام ١٩٨٨، بهدف تعزيز قدرة المنظمة في مجال الأبحاث، وتوفير الدعم والمساندة لجهودها في مجال كسب الدعم والتأييد لقضايا الأطفال في جميع أنحاء العالم. وهذا المركز الذي يعرف رسمياً باسم «المركز الدولي لتنمية الطفل» يساعد في التعرف على مجالات عمل اليونيسف الحالية والمستقبلية وتحديدها والبحث فيها. وتتمثل أهدافه الرئيسية في تحسين مستوى التفهم الدولي للقضايا المتعلقة بحقوق الطفل، وفي المساعدة على تسهيل التنفيذ العالمي لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل. ويصدر هذا المركز «ملخصات إنوشينتي» بهدف توفير معلومات موثوقة ومتاحة حول قضايا محددة من حقوق الطفل. وقد قام كل من «ديفيد ساترويت» و«شيريدان بارتليت» بإعداد البحوث الواردة في هذا الملخص وتجميعها وتصنيفها.

وقد أفاد هذا الملخص من مدخلات الخبراء الدوليين الذين حضروا الجلسات التشاورية حول «الفقر والاستثناء بين أطفال المناطق الحضرية»، التي عقدت في مركز إنوشينتي للأبحاث - يونيسف في شهر نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠١. ومن بين هؤلاء الخبراء نذكر «لويس تشاولا»، «إميلي كوستا»، «سلفيا دوديت»، «ريو هادا»، «خوان ميرين»، «كلارينس شوبرت»، «فلورا سيباندا - مولدر» و«كارولين ستيفنز».

ويُعرب مركز إنوشينتي للأبحاث التابع لليونيسف عن شكره وتقديره الخاص لفريق المراجعين والمتعاونين الذي يضم «تيريزا كيلباني»، «ميلون كوثاري» و«ماري راسيلين». كما يوجه شكره الخاص إلى كل من «ناوشاد أحمد»، «مارك مونثومري»، «دينيس مورفي» و«ديبيكا شريفاستافا» على ما وفروه من مادة ومدخلات إضافية. والشكر موفور أيضاً إلى الأمانة العامة للمدن الصديقة للأطفال: «بيرناديت أيجلين»، منسقة البرامج «إليانا ريجيو»، «ماركو كورسي» و«غابرييلا فابيانا» على ما قدموه من خبرة ودعم ومساندة.

وتجدر الإشارة إلى أن إعداد سلسلة «الملخص» يتم تحت الإشراف الكلي لكل من «نايجيل كانتويل»، «مريم فارزا نيجان» ومدير المركز «مارتا سانتوس بايس»، وبدعم إداري من «كثير أكهيريست». وقد قام بالتنسيق لإنتاج هذا الإصدار «مايكل ميلر» إضافة إلى ما قدمه للملخص من بحوث ونصوص إضافية. ويتقدم المركز بالشكر والعرفان لمكتب اليونيسف الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا على ما قدمه من دعم وإشراف على ترجمة وطباعة هذا الإصدار من الملخص باللغة العربية.

وكانت الإصدارات السابقة من الملخص قد تناولت الموضوعات التالية:-

- عمل «أمر المظالم» من أجل الأطفال
- العنف والأطفال
- قضاء الأحداث
- التبني فيما بين الدول
- عمل الأطفال في المنازل
- العنف الأسري ضد المرأة والبنات
- الزواج المبكر: الأطفال المتزوجون
- المؤسسات المستقلة لحماية حقوق الطفل
- التسجيل عند الولادة: حق أساسي منذ الولادة.

للحصول على المزيد من المعلومات أو تحميل هذه المعلومات وغيرها من المطبوعات من مواقع الإنترنت، يرجى التفضل بزيارة الموقع التالي: www.unicef-icdc.org أو الاتصال مع موقع florenceorder@unicef.org لطلب شراء المطبوعات.

تعتبر مطبوعات المركز بمثابة إسهامات في المناقشة العالمية الدائرة حول قضايا حقوق الطفل. وبما أن المطبوعات تحتوي على طيف من الآراء، فإن المركز قد ينتج مطبوعات قد لا تعكس بالضرورة سياسات منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسف» وأساليبها في التعامل مع بعض الموضوعات. وإن الآراء المعبر عنها في هذا الملخص هي آراء المؤلفين، والمركز بدوره يقوم بنشرها لاستنهاض وحفز المزيد من الحوار حول حقوق الطفل.

لكم الحرية في استنساخ الاقتباسات المأخوذة من هذه المطبوعة على أن يقترن ذلك بالتقدير والعرفان للمصدر نفسه وللمنظمة يونيسف، في الوقت الذي نرحب فيه بأية ملاحظات حول الملخص وشكله وإخراجها، وبأية مقترحات حول كيفية تحسينه كأداة معلوماتية.

صورة الغلاف الأمامي: يونيسف / HQ96-1062 / توتونجي. فتاة تقف أمام منزلها في إحدى المناطق الحضرية في مصر

الرقم المعياري الدولي للنشر ٩٢-٨٠٦-٢٧٨٦-٩

نقله إلى اللغة العربية مركز السائل للترجمة

طُبِعَ في المطبعة الوطنية، عمّان - الأردن

ديسمبر / كانون الأول ٢٠٠٢